

المصدر: كتاب تيسير الوصول إلى علم الأصول  
تأليف: الشيخ د. عبد الرحيم يعقوب (فيروز)

## أصول الفقه

من جهة مدلوله الاصطلاحي

التعريف

العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية  
التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه

الموضوع

الأدلة الكلية: كالقرآن والسنة وغيرهما.  
القواعد: كقولنا: الاعتبار بعموم اللفظ لا  
بخصوص السبب  
فعل المكلف من حيث ما يثبت له من  
الأحكام.

من جهة مدلوله اللغوي

الفقه

في الاصطلاح

العلم بالأحكام الشرعية العملية  
المكتسب من أدلتها التفصيلية

في اللغة

إذا كان مراداً  
شدة الفهم  
﴿ليتفقوا في الدين﴾

إذا كان معبراً  
الفهم  
﴿ولكن لا تفقهون تسيحهم﴾

أصول

في الاصطلاح

يطلق على عدة معانٍ  
- المقيس عليه: الخمر أصل يقاس عليه النبيذ.  
- الراجع: الأصل في الكلام الحقيقة.  
- الدليل: الأصل في تحريم الزنا، قوله تعالى: ﴿ولا  
تقربوا الزنا﴾

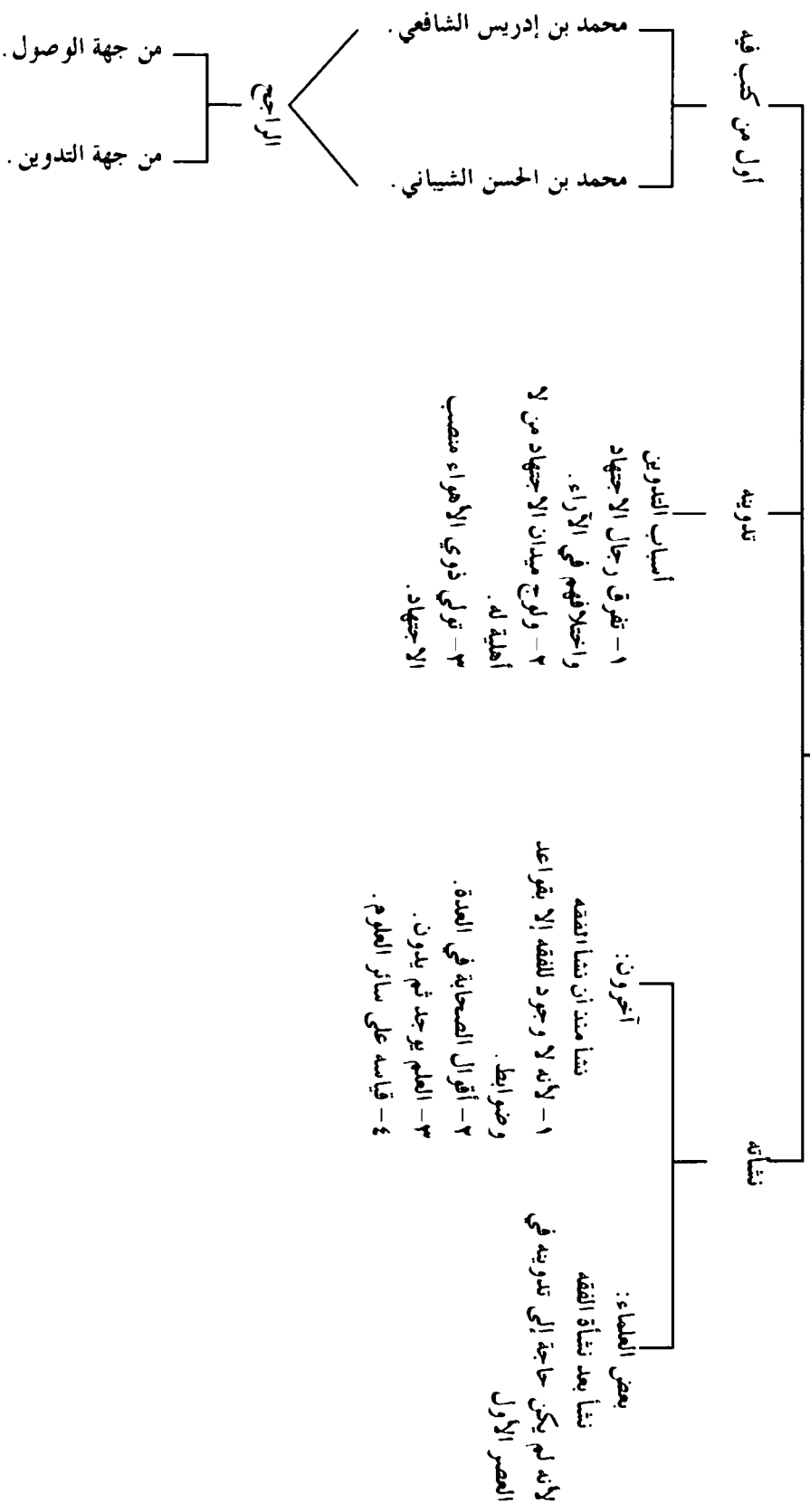
في اللغة

ما بني عليه غيره  
المعري  
بناء الحكم على الدليل.

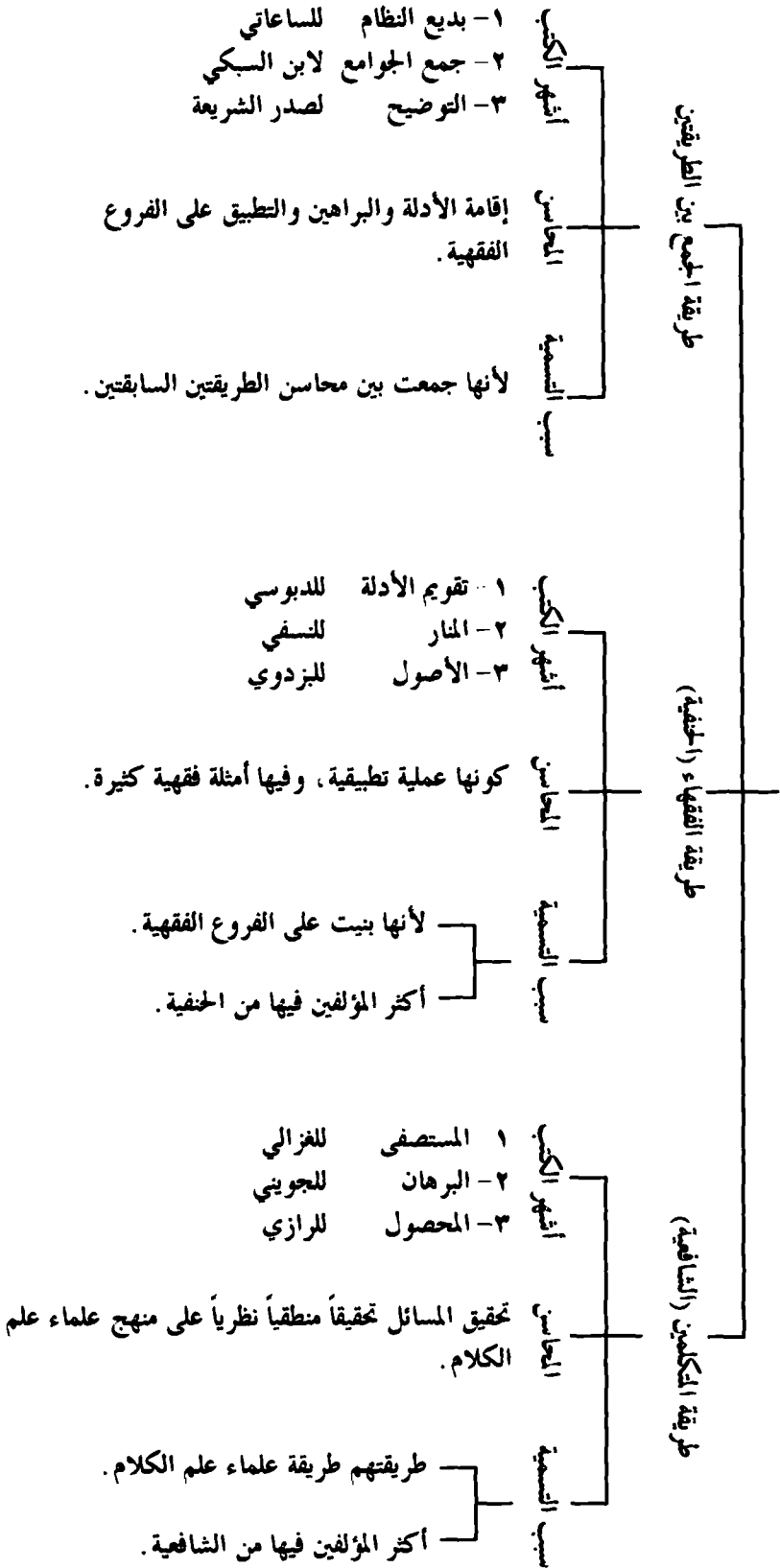
المعري

بناء السقف على الجدران

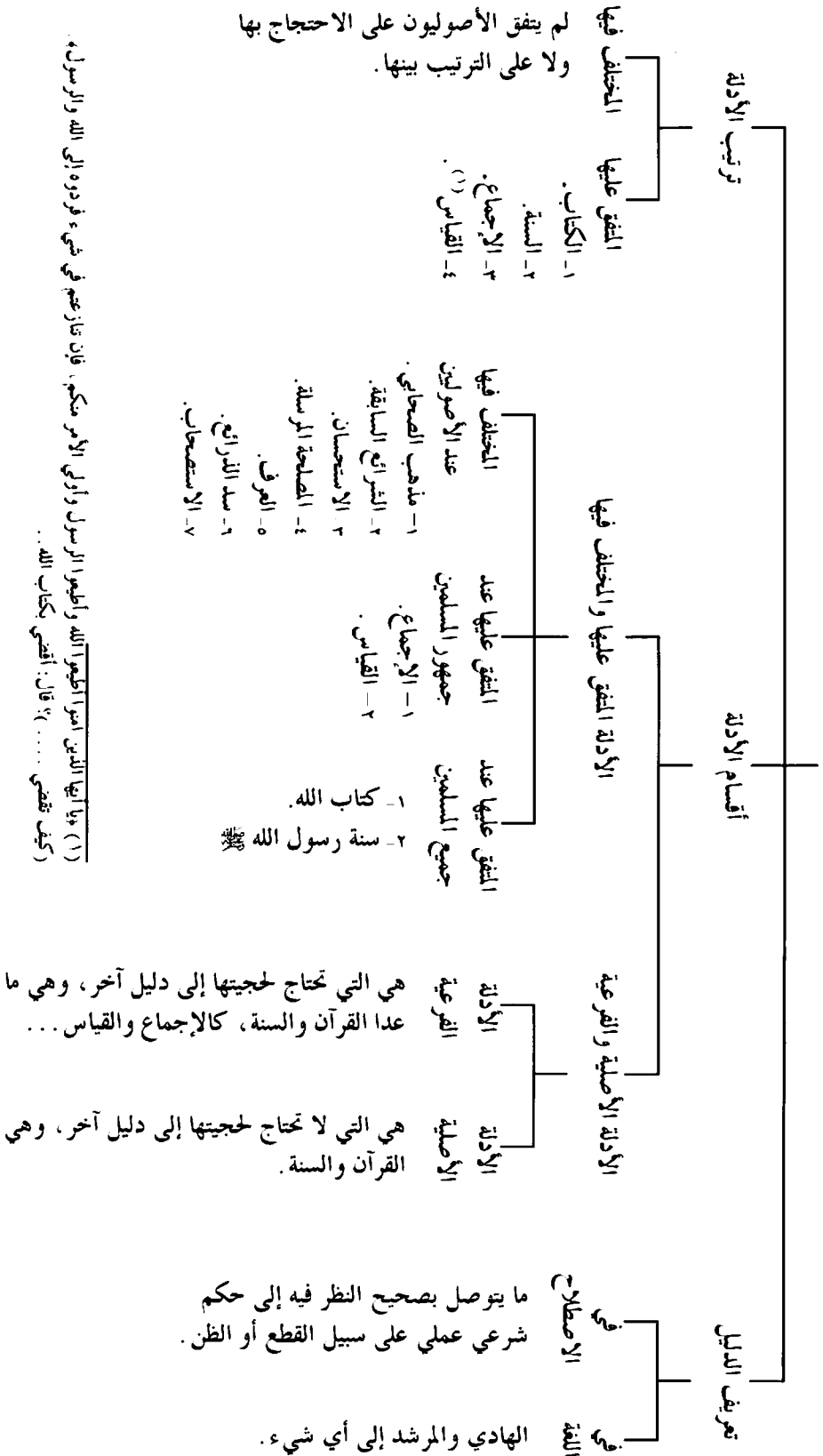
## نشأة علم أصول الفقه وتدوينه



## طريقة العلماء في كتابة الأصول



## الأدلة الشرعية



(١) وإنما الدين أمرنا بطاعة الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول.

كيف تقضي .....؟ قال: أقضي بكتاب الله ...

محفوظ من الزيادة والنقصان، فلن تصل إليه أيدي  
العابثين .

منقول بالنقل المتواتر  
خرج به: الروايات الشاذة.

منزل على سيدنا محمد ﷺ  
خرج به: الكتب السماوية الأخرى .

اسم للنظم والمعنى  
خرج به: - الأحاديث النبوية .  
- ترجمة القرآن .  
- تفسير القرآن .

كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ  
العربي المبين المكتوب في المصاحف ...

القرآن الكريم  
تعريفه وخواصه

مخارج

ج.ج.  
ج.ج.

حجية القرآن الكريم  
الدليل على حجتيه: كونه من عند الله.  
والدليل على أنه من عند الله: إعجازه  
والإعجاز

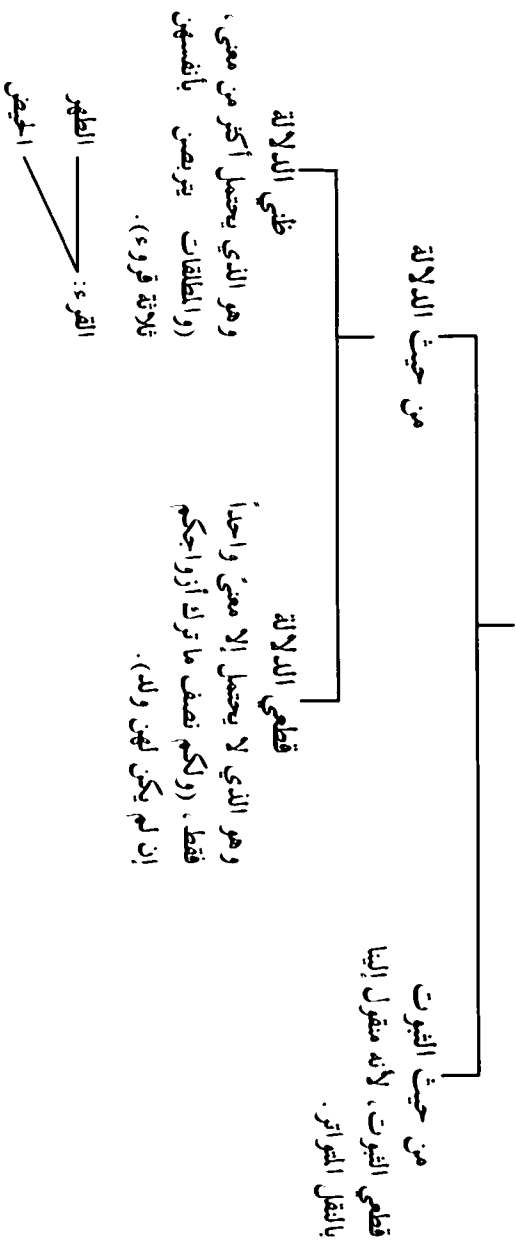
وجوه الإعجاز

- عجز الثقلين عن الإتيان بمثله.
- إخباره عن وقائع مستقبلية.
- اشتماله على أسرار كونية.
- إخباره عن حوادث ماضية.
- النظم البديع.

أركان الإعجاز

- إثبات العجز: وهو عدم التمكن من الإتيان بما تم التحدي والمباراة به.
- انتفاء المانع: عدم ما يمنع من المباراة والمنازلة.
- المقتضي: وهو الدافع إلى المباراة والمنازلة.
- التحدي: وهو طلب المباراة والمنازلة.

## ثبوت القرآن الكريم ودلالته على الأحكام



## بيان القرآن الكريم للأحكام

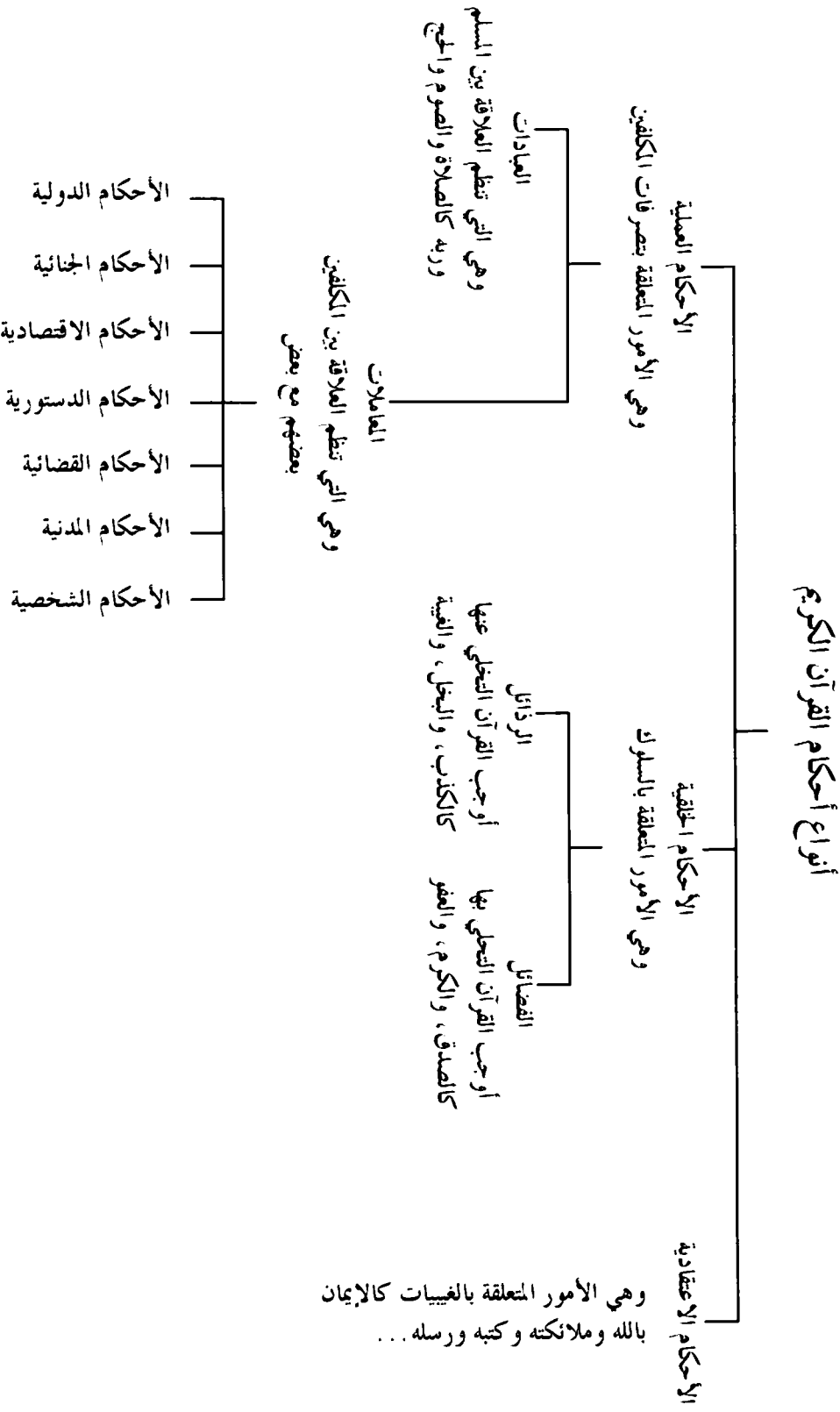
ما كان بيانه بالاجتهاد، وكان فرضية  
الاجتهاد بالقرآن، كالنهي عن الإجارة  
عند النداء لصلاة الجمعة.

ما جاء به الرسول ﷺ، وفرض القرآن  
طاعة الرسول ﷺ، كالجمع بين المرأة  
وعمتها.

ما جاء فرضه في القرآن، وبيانه في  
السنة، ككيفية أداء الصلاة والحج.

ما أبانه القرآن نصاً، كوجوب الصلاة  
والزكاة، وتحريم الزنا والخمر.





## تعريف السنة النبوية

### وحجتها

#### حجتها

##### من القول

أن الاستدلال بالسنة مرجعه إلى القرآن الذي أوجب الرجوع إليها.

القرآن جاء بأحكام مجملة تحتاج إلى بيان وليس هناك طريق لبيانها سوى السنة.

##### من الإجماع

إجماع الصحابة ومن جاء بعدهم على وجوب اتباع السنة الصحيحة الواردة عن الرسول ﷺ

##### من الكتاب

«وما آتاكم الرسول فخذوه...»  
 «من يطع الرسول فقد أطاع الله»  
 «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة...»  
 «فلا وربك لا يؤمنون حتى...»

#### تعريفها

##### في الاصطلاح

- عند الأصوليين: ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير.  
 عند الفقهاء: ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم.  
 عند المحدثين: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي.

##### في اللغة

الطريقة المعتادة حسنة كانت أم سيئة... من سنَّ في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة...»

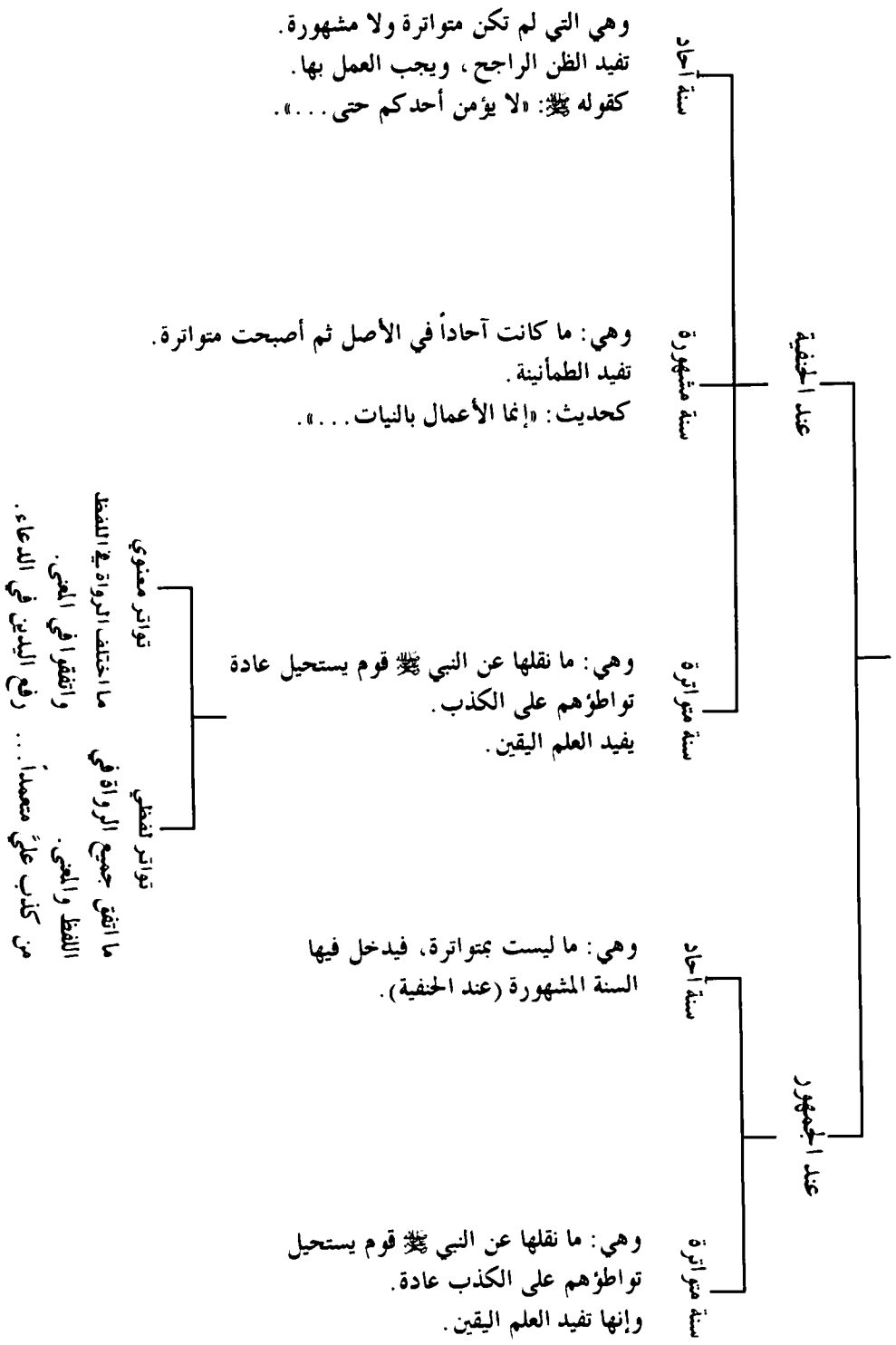
أقسام السنة النبوية  
باعتبار صدورها عن رسول الله ﷺ

سنة بغير نبي  
وهي: تأييده ﷺ لأقوال الصحابة أو أفعالهم بالموافقة أو  
السكوت وعدم الإنكار.  
كتأييده ﷺ لعمل الصحابين اللذين كانا في سفر فحضرتهما  
الصلاة ولم يجدا ماء ...

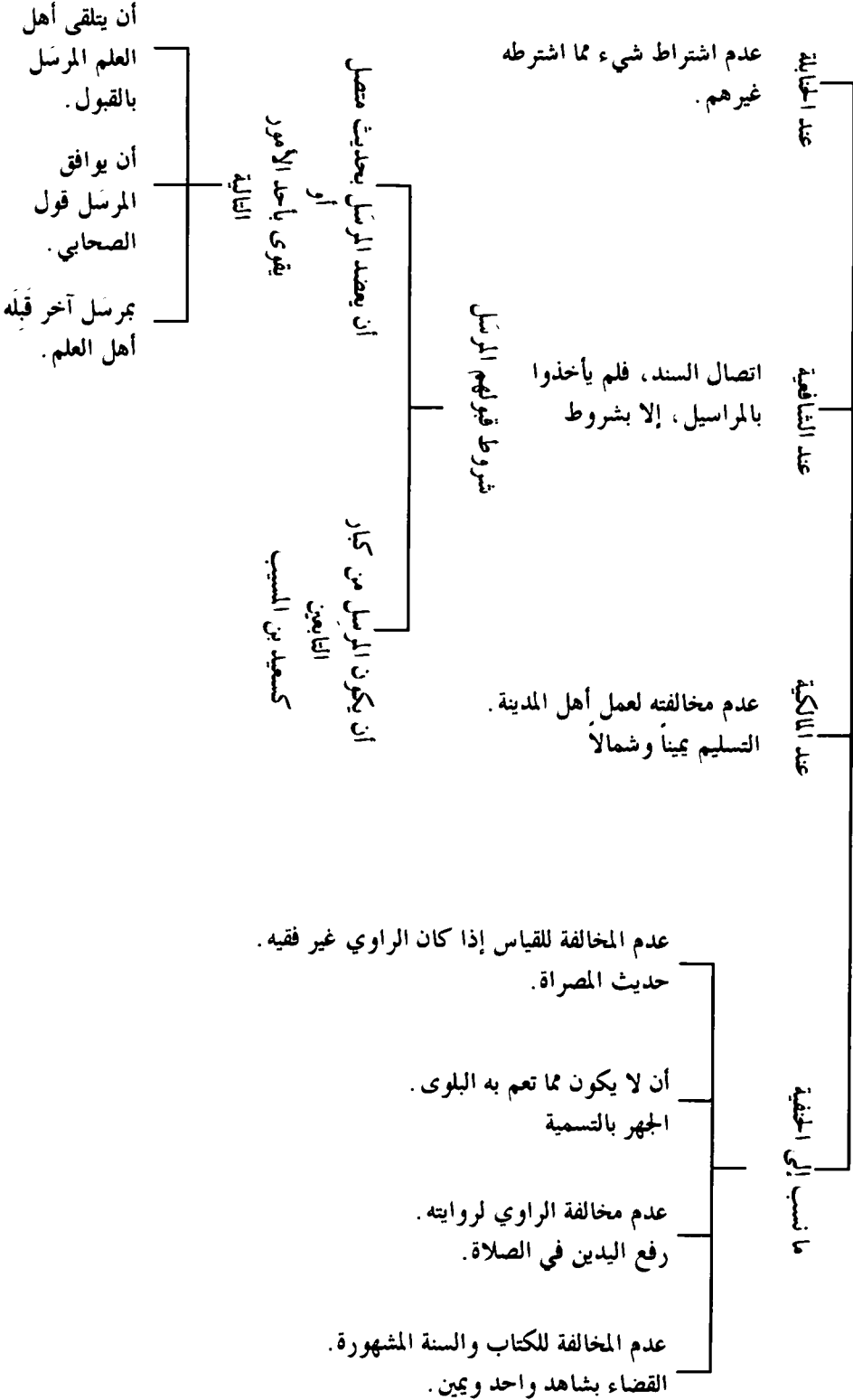
سنة فعلية  
وهي: أفعال الرسول ﷺ وتصرفاته، وفي الغالب يقع بياناً لما  
أجمل في القرآن الكريم.  
ككيفية أداء الصلوات، والطواف بالبيت والسعي بين الصفا  
والمروة، ونحو ذلك.

سنة نبي  
وهي: ما قاله الرسول ﷺ ونطق به.  
لا تقبل صلاة بغير طهور ...  
إنما الأعمال بالنيات ...

## أقسام السنة باعتبار سندها أو وصولها إلينا

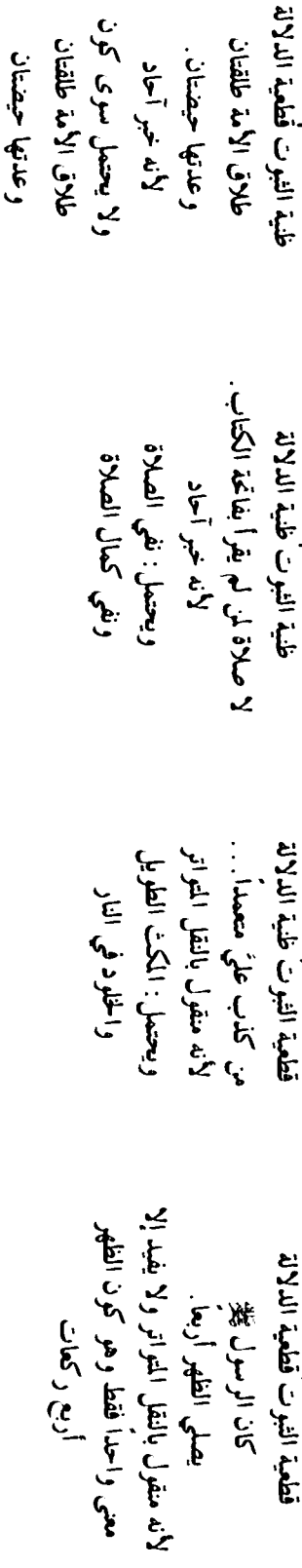


## شروط الاحتجاج بخبر الواحد بعد رواية الثقة العمل له

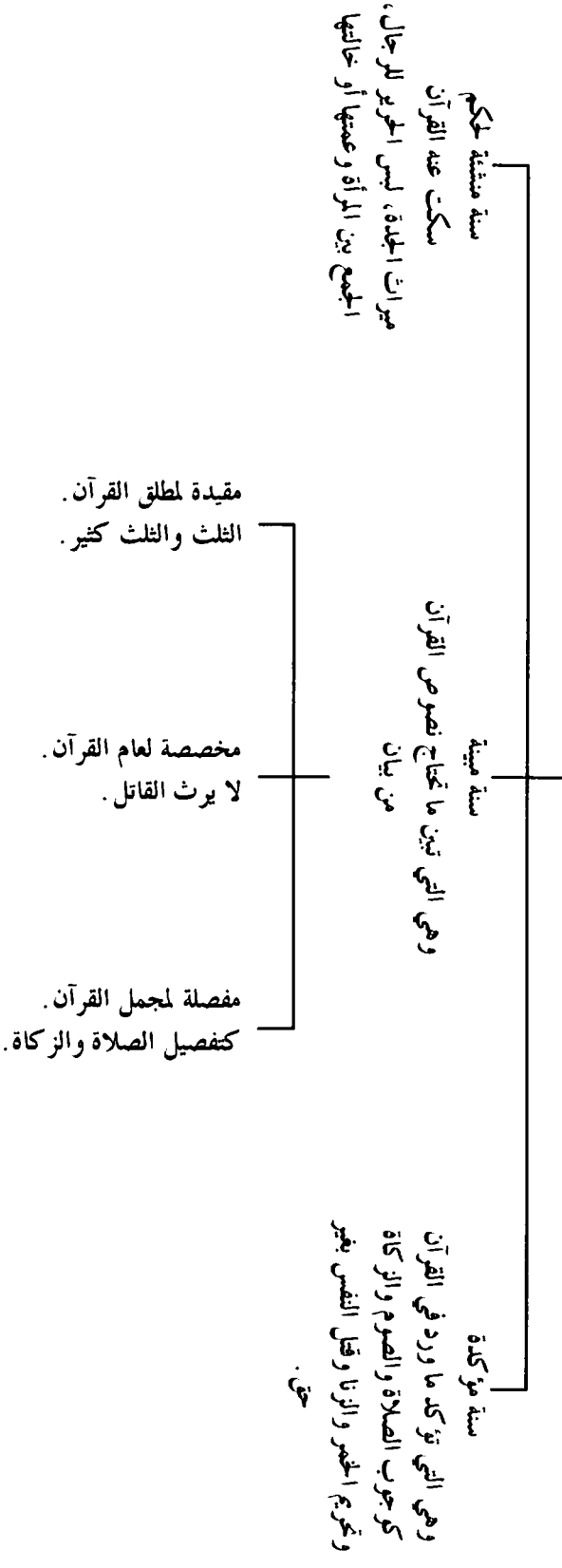


السنة النبوية

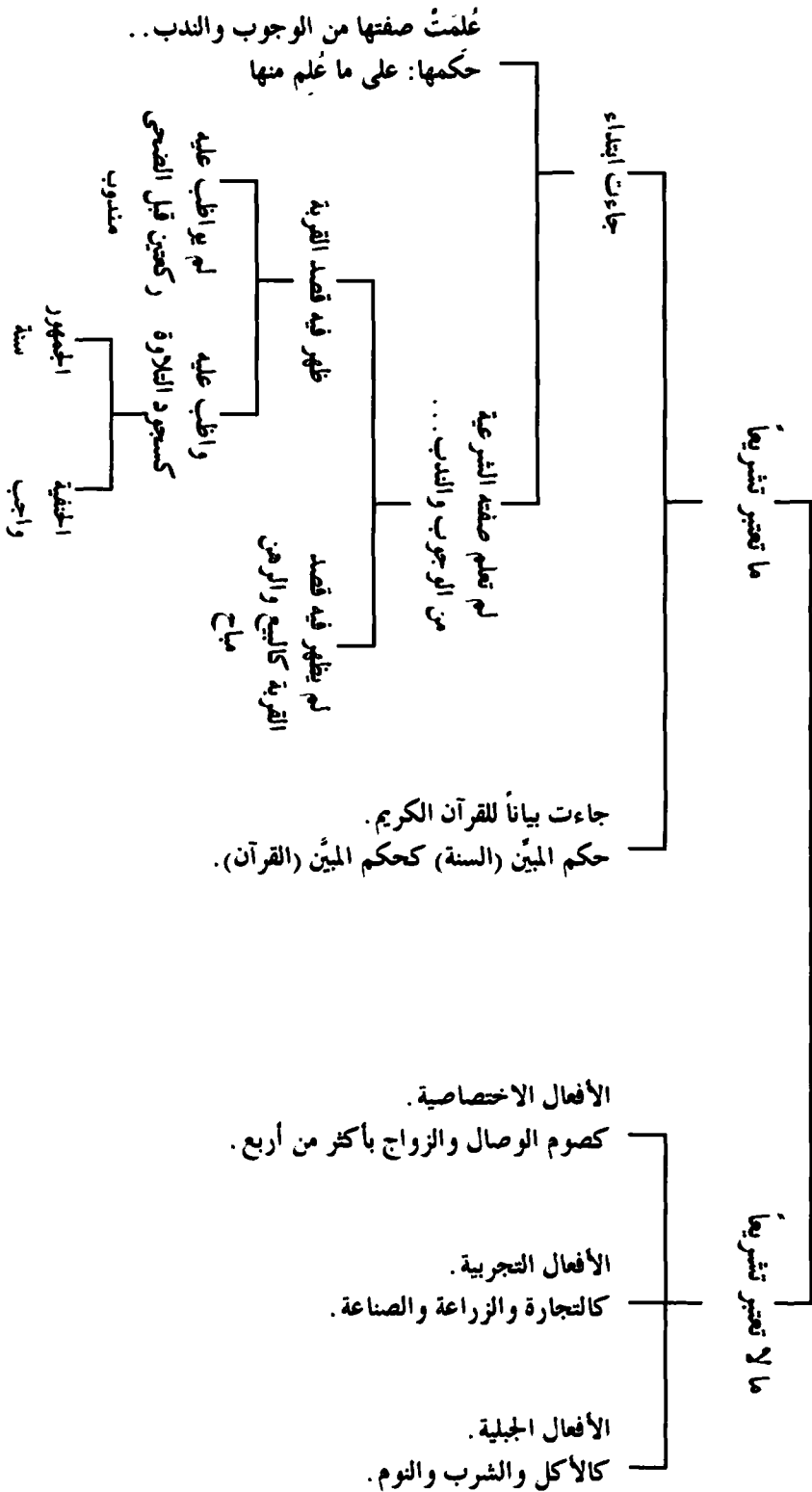
باعتبار كونها قطعية أو ظنية



## أقسام السنة باعتبار أحكامها من القرآن الكريم



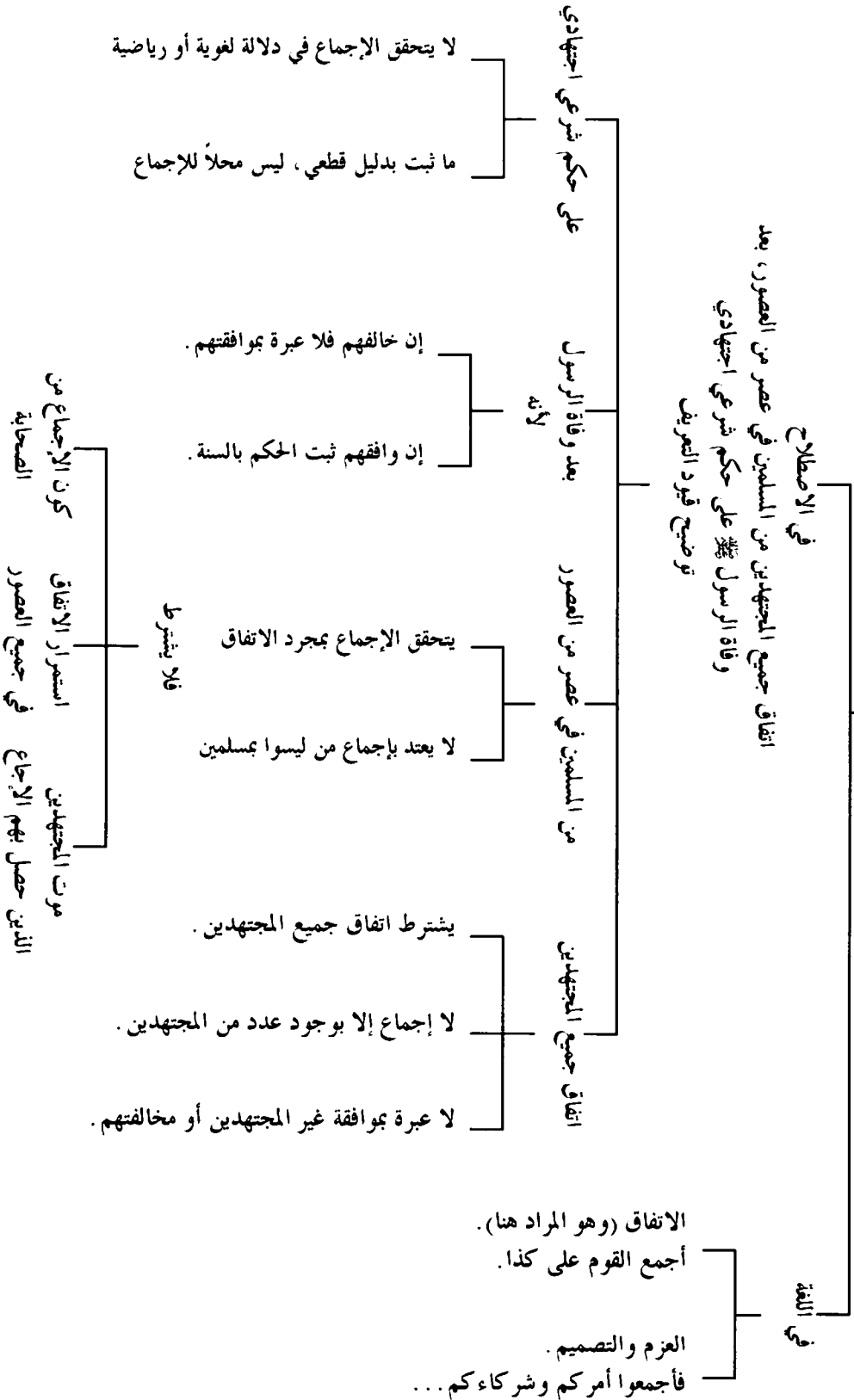
## أقسام أفعال الرسول



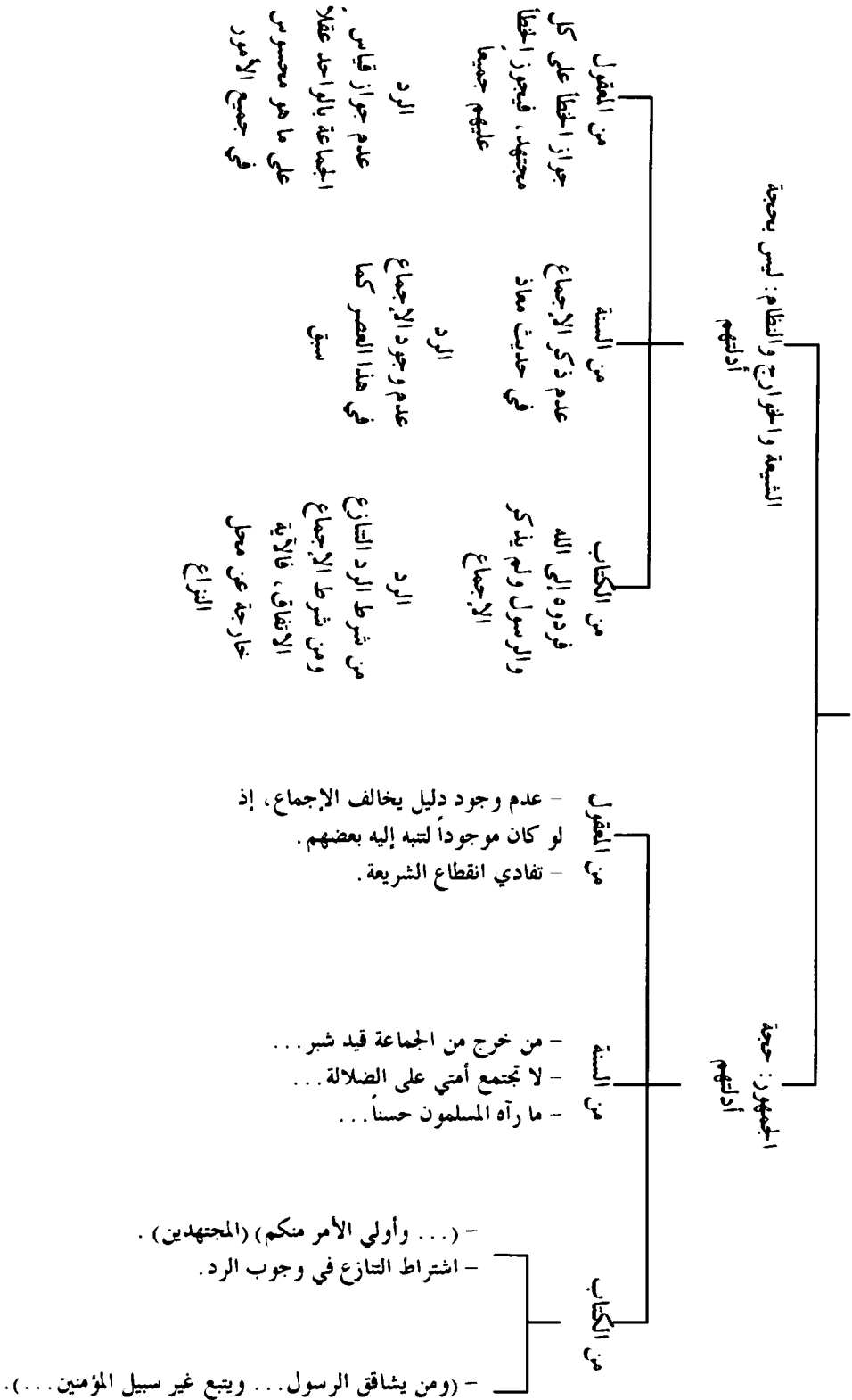


## تعريف الإجماع

المخطوط (١٧)



## حجية الإجماع



## أنواع الإجماع

الإجماع السكوتي  
إبداء بعض المجتهدين رأيهم وسكوت الباقيين عن  
إبداء الرأي ، بدون قرينة بالرافقة أو المخالفة

الإجماع الصريح  
سبق تعريفه

شروطه

- تجرد السكوت عن قرينة الموافقة أو المخالفة .
- مضي فترة كافية للبحث والنظر
- تحقق علم الساكتين بقول القائلين

حجته

الحقنية ومن مهمم : حجة

الحججة : ليس بحجة

ردهم على الجمهور

أدلتهم

- مواقف عمر مع من يخالفه في الرأي تدل على خلاف هذه الرواية .
- ما نسب إلى ابن عباس ، لم يثبت .
- القول بعدم حجته يؤدي إلى إلغاء الإجماع نهائياً .
- سكوت المجتهد يدل على موافقته ، وإلا لأظهر الحق .

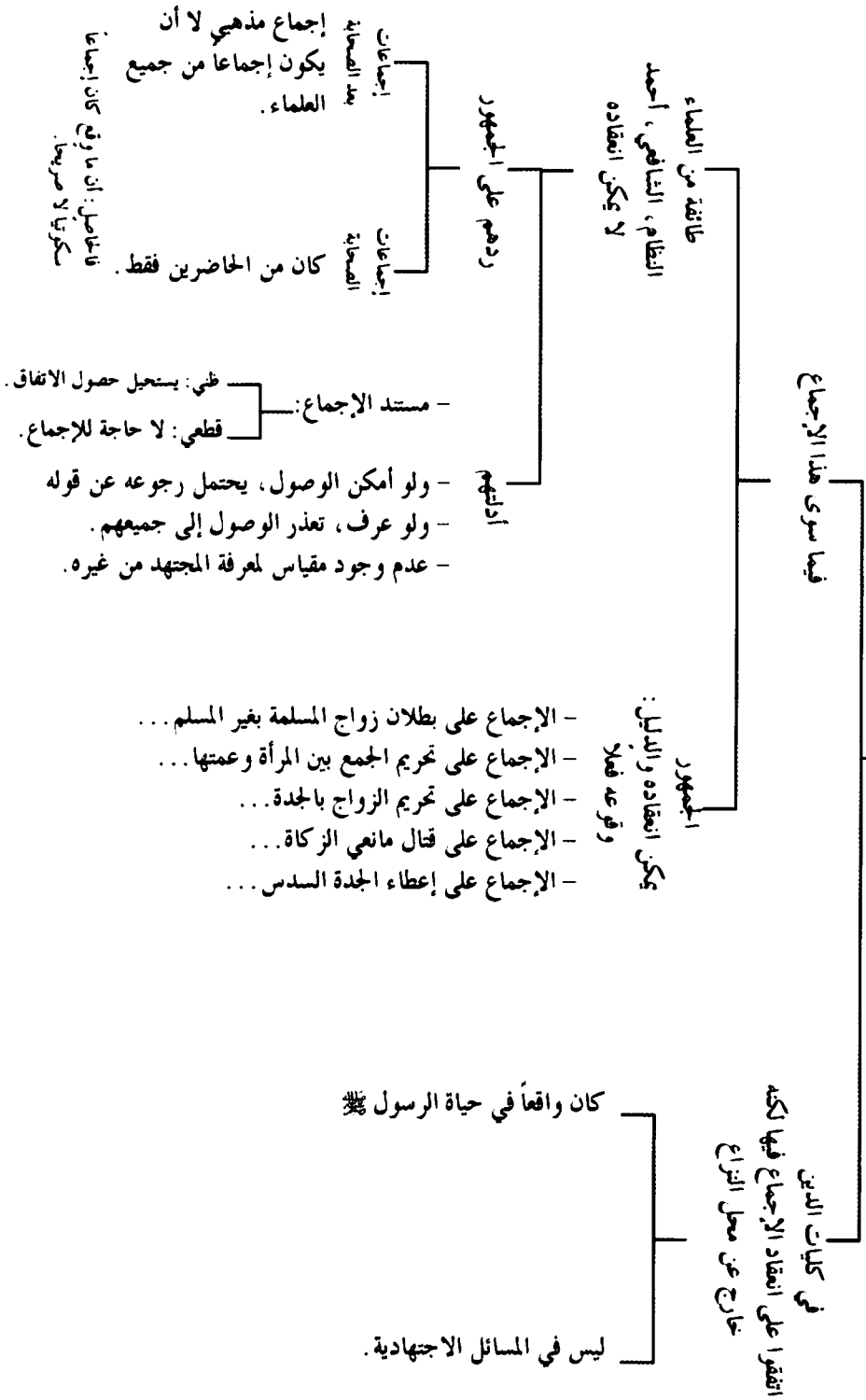
الجمهور : ليس بحجة  
السكوت كما يحتمل الموافقة يحتمل المخالفة ، والمحتمل لا يصلح للاستدلال به .  
ابن عباس في العول : هبته والله .

القولي  
القضاء - الأفتاء  
التصرف

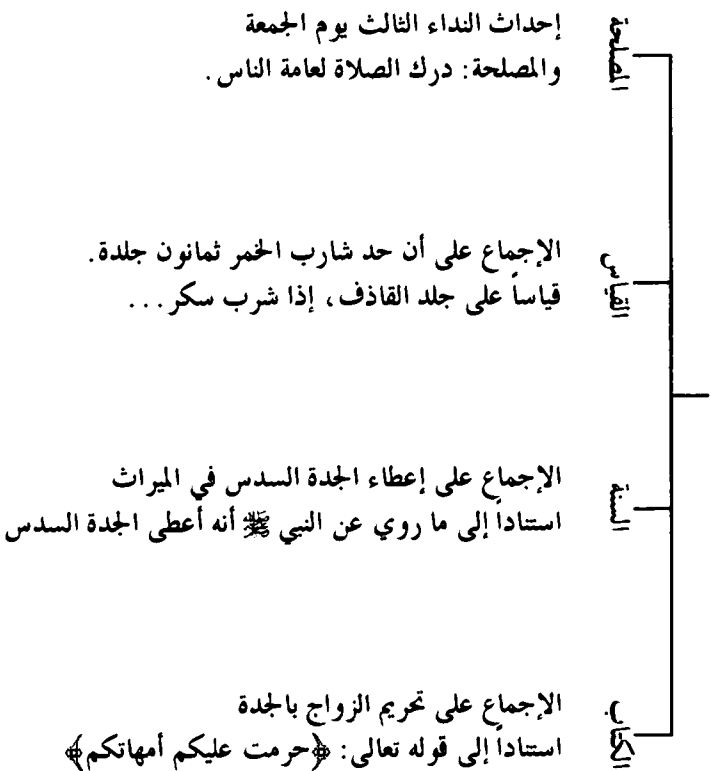
القولي  
رأي في هذه المسألة كذا

## إمكان انعقاد الإجماع

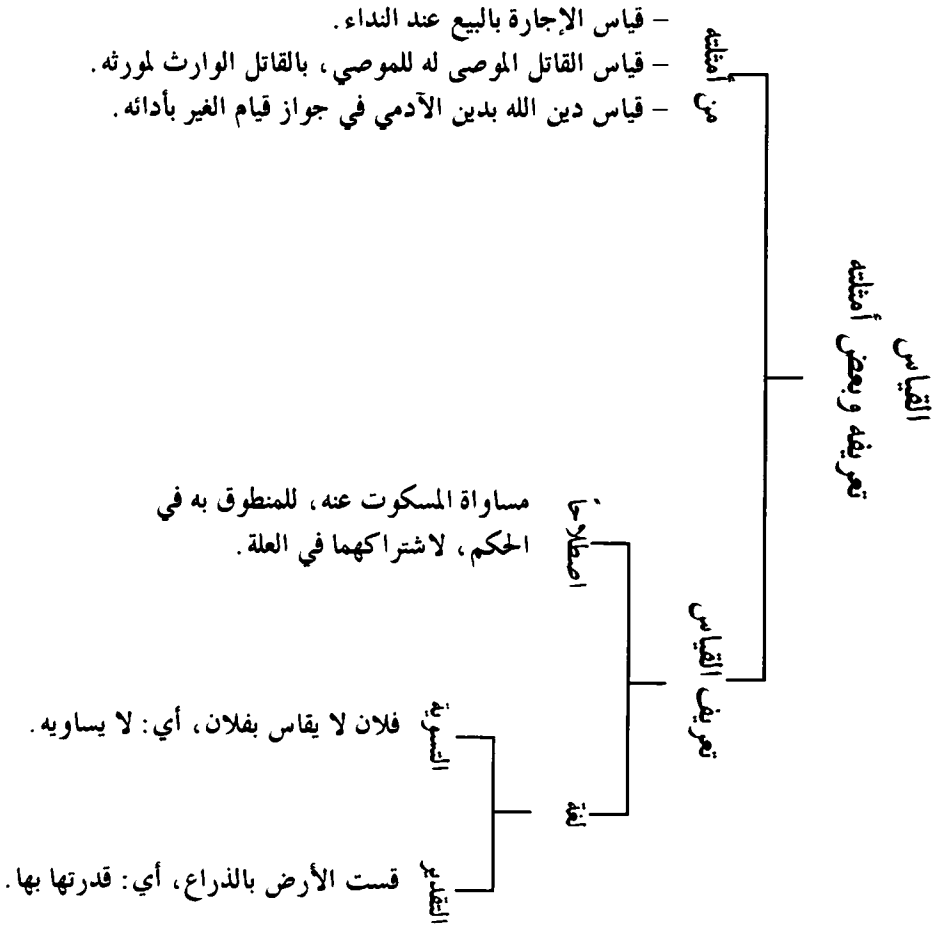
المحط ( ٢٠ )

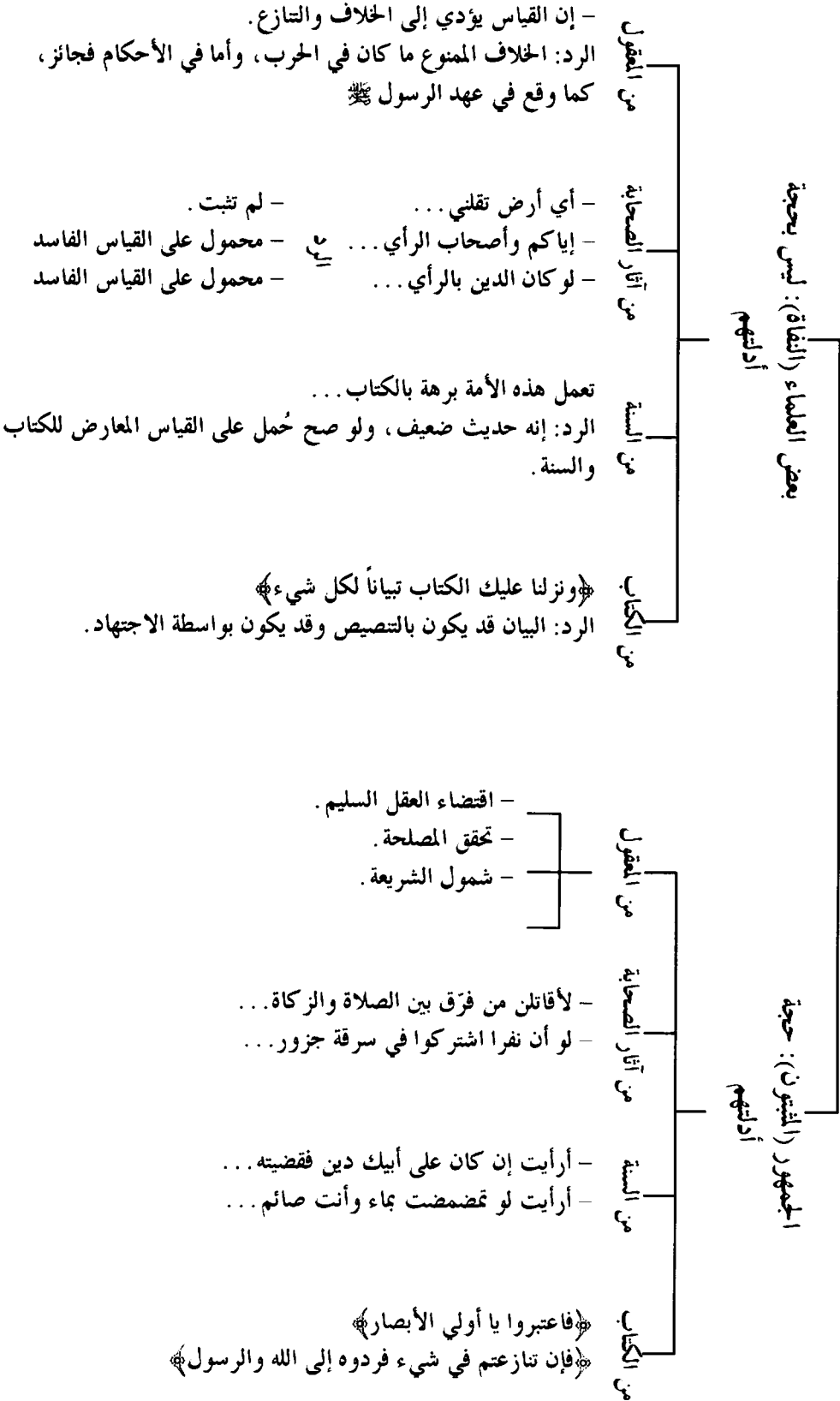


## مستند الإجماع (دليل المجمعين على الحكم المجمع عليه)

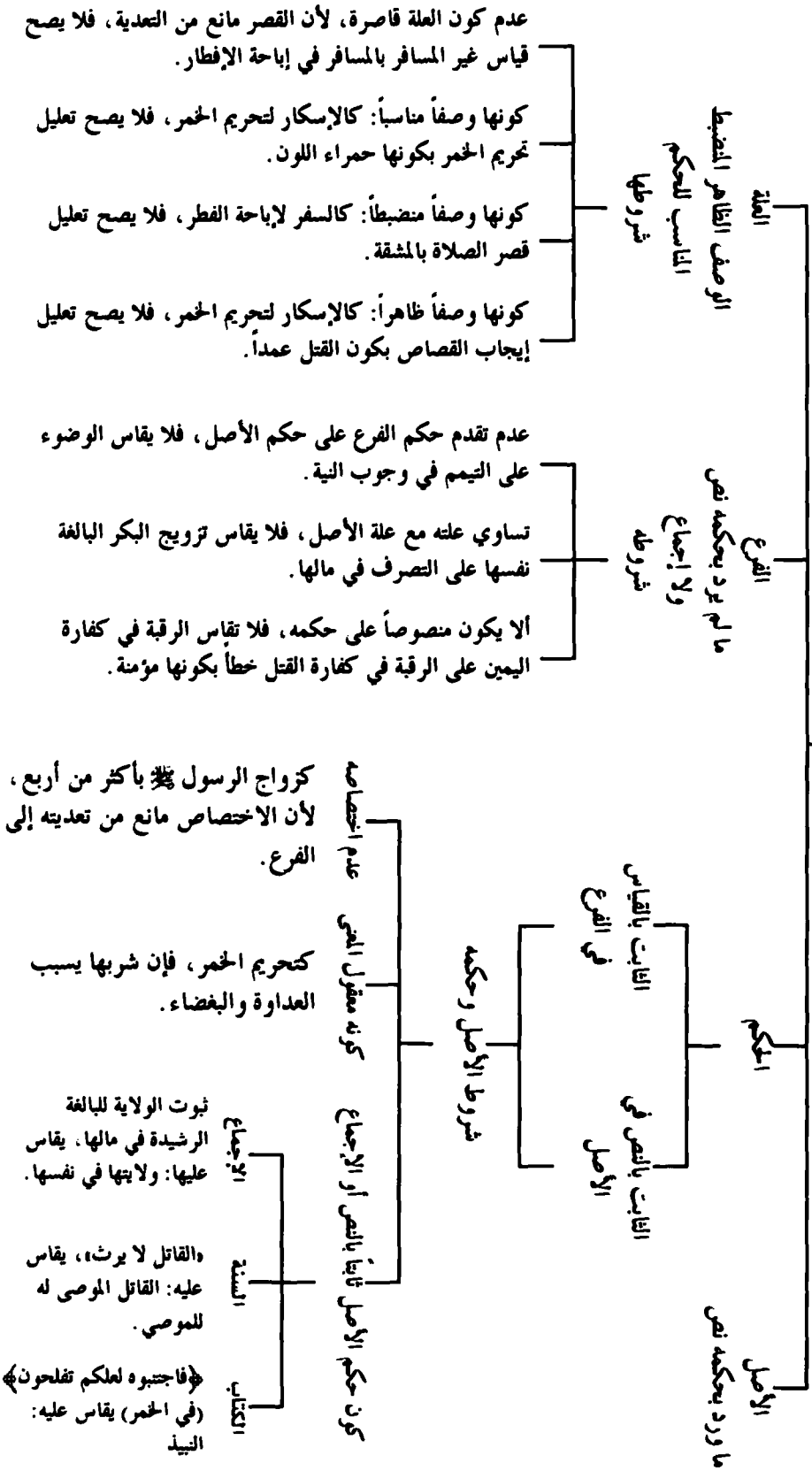


نتية: الإجماع المستند إلى الكتاب والسنة والقياس لا يجوز مخالفته، أما الإجماع المستند إلى المصلحة، فيجوز مخالفته إذا تغيرت المصلحة التي تحقق لأجلها الإجماع، كغير الإجماع على قبول شهادة القريب على قريه لقوات مصلحته .



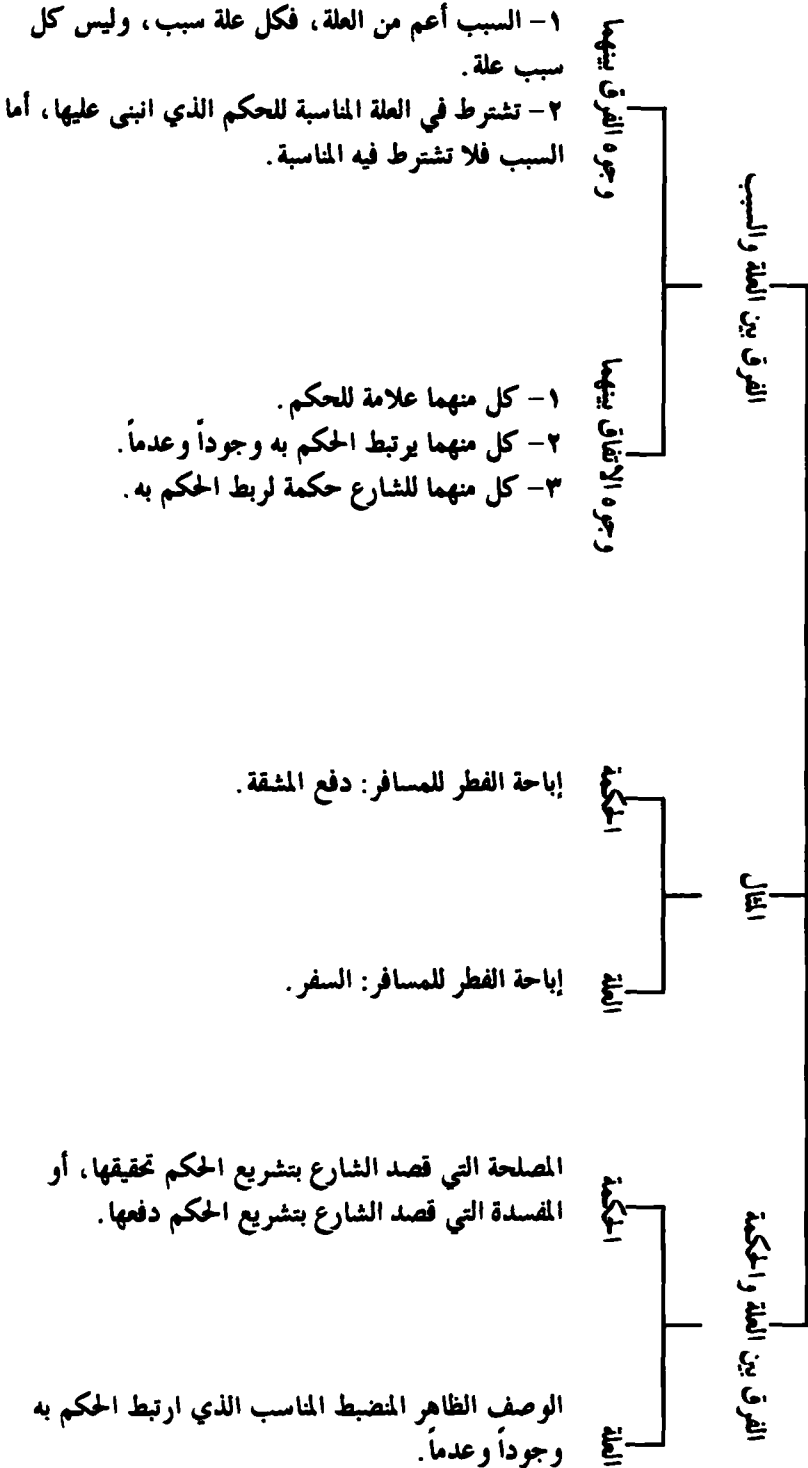


أركان القياس وشروطها





الفرق بين العلة وبين الحكمة والسبب

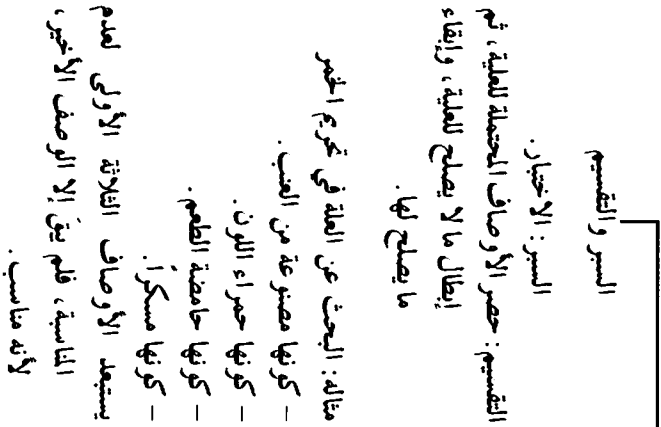


## أمثلة بيان كل من الحكم والحكمة والملة والسبب

السبب	الملة	الحكمة	الحكم	النص
المرض - السفر	المرض - السفر	دفع المثقة	إباحة الفطر للمريض والمسافر	وفمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴿
الطلاق	الطلاق	عدم اختلاط الأنساب	وجوب العدة على المطلقة	وإنطلقتم يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴿
الابتعاد عن الصلاة	الابتعاد عن الصلاة	سماع ذكر الله	لزوم ترك البيع عند النداء لصلاة الجمعة	وإذا تودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع﴿
رؤية هلال رمضان	غير معروفة	غير معروفة	وجوب صيام شهر رمضان	وفمن شهد منكم الشهر فليصمه﴿
زوال الشمس	غير معروفة	غير معروفة	وجوب صلاة الظهر	وأقم الصلاة لذورك الشمس﴿
اشتغال القلب	اشتغال القلب	مراعاة المدالة في الحكم	عدم الحكم بين الخصمين حال الغضب	«لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان» «الجار أحق بصيقه»
الجار	الجار	دفع الضرر عن الجار	ثبوت حق التقمة	

## مسالك العملة

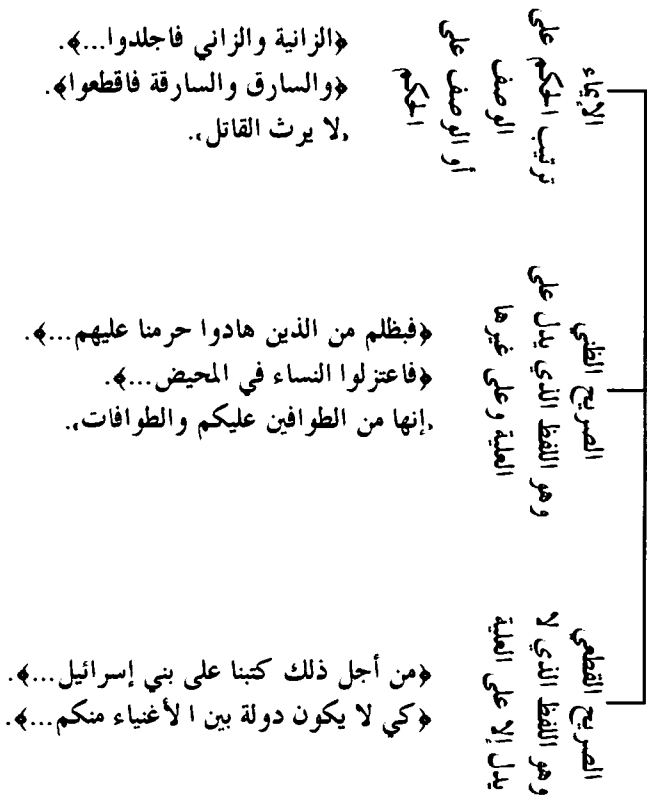
هي الطرق الموصلة إلى معرفة كون الوصف الفلاني عملة للحكم الفلاني



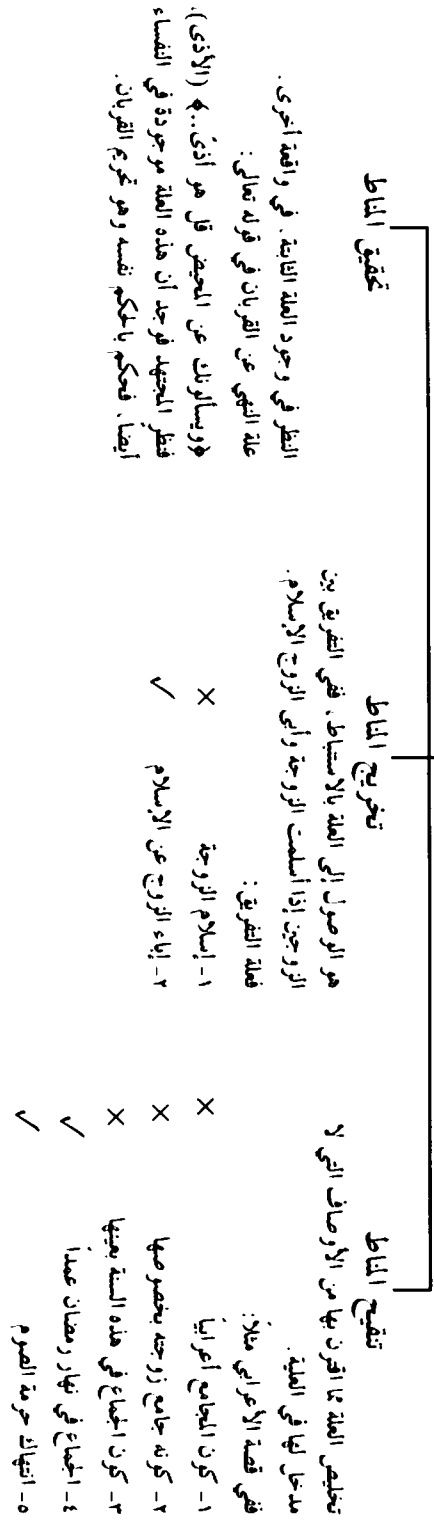
## الإجماع

كإجماع العلماء على أن امتزاج النسيب في الأخ الشقيق، عملة في تقديمه على الأخ لأب في الميراث.

## النص



## أقسام المناط



## قول الصحابي من لقي النبي ﷺ، وآمن به، ولازمه مدة كافية، ومات على الإسلام

حجته

ما يدرك بالقل والمقل

ما لا يدرك بالقل والرأي  
لا يحك الرواد في بطن أمه...  
حجة بالاتفاق لأنه بمنزلة المرفوع

عُرف له مخالف

لم يعرف له مخالف  
هو حجة، لأنه من قبيل الإجماع

بالنسبة لمن بعد الصحابة

بالنسبة لصحابي آخر  
ليس بحجة. لاستوائهم  
في النزلة

بحجة

- ١- جواز الخطأ والغلط عليهم.
- ٢- لم يأمرنا الله إلا باتباع كتابه،  
وسنة نبيه.

حجة

- ١- أصحابي كالنجوم...  
٢- لهم من الفضائل ما ليس  
لغيرهم.

## الشرايع السابقة

هي : شرايع الرسل والأنبياء السابقين

أحكام ورد ذكرها في شريعتنا

أحكام لم يرد ذكرها في شريعتنا  
ليست شرعاً لنا بالاتفاق

سكت شرعاً عن بيان حكمها بالنسبة

لنا

هو وكنا عليهم فيها أن النفس

بالنفس  $\Rightarrow$  اختلفوا فيها

ثبت في شرعنا أنها شرع لنا

$\Rightarrow$  كتب عليكم الصيام كما كتب

على الذين من قبلكم  $\Rightarrow$

هي شرع لنا بالاتفاق

ثبت في شرعنا نسخها

ككثير من المعومات على اليهود

(كقطع مكان النجاسة)

فهي مسوخة في حقنا بالاتفاق

وقال آخرون: ليس شرعاً لنا

١- ولكل جملة منكم شرعة وبها جاءه

٢- وبيعت إلى الناس عامة.....

٣- عدم مراجعته  $\Rightarrow$  الشرايع السابقة. بل كان يسيطر

الرحي.

قال بعضهم: شرع لنا

١- وفيها أهم أقداره.....  $\Rightarrow$

٢- وأن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً.....  $\Rightarrow$

٣- رجوع النبي  $\Rightarrow$  إلى التوراة في رسم اليهودية.

٤- كتاب الله القصاص.

أثر الخلاف:

قتل المسلم بالذمي

عند الآخرين: لا يقتل

عند البعض: يقتل

الاستحسان

ترك دليل للدليل بدليل

أنواعه

حجته

الاستحسان  
بالعرف

حلف لا يأكل لحمًا فأكل سمكًا.  
القياس: يحنت لأنه لحم كما جاء في القرآن.  
لا يحنت، لأنه في العرف العام لا يسمى لحمًا.

الاستحسان  
بالمصلحة

ضمان الأجير المشترك.  
القياس: لا ضمان عليه. لأنه أمين.  
عليه الضمان، لمصلحة الناس.

الاستحسان  
بالضرورة

تطهير الآبار النجسة.  
القياس: لا يجوز، لبقاء النجاسة.  
حكم بطهارتها للضرورة.

الاستحسان  
بالقياس

سؤر سباع الطير.  
نجس، قياساً على لحمها.  
طاهر، قياساً على ماء دخل فيه جسم جاف طاهر.

الاستحسان  
بالإجماع

الاستصناع.  
القياس: لا يجوز، لأنه عقد على المدوم.  
أجازته الإجماع، لحاجة الناس إليه.

الاستحسان  
بالسنة

السلم.  
القياس: لا يجوز، لأنه بيع المدوم.  
أجازته السنة لحاجة الناس إليه.

الاستحسان  
بالقرآن

الوصية.  
القياس: لا يجوز، كالبيع والإجارة بعد الموت.  
أجازها القرآن لحاجة الناس إليها.

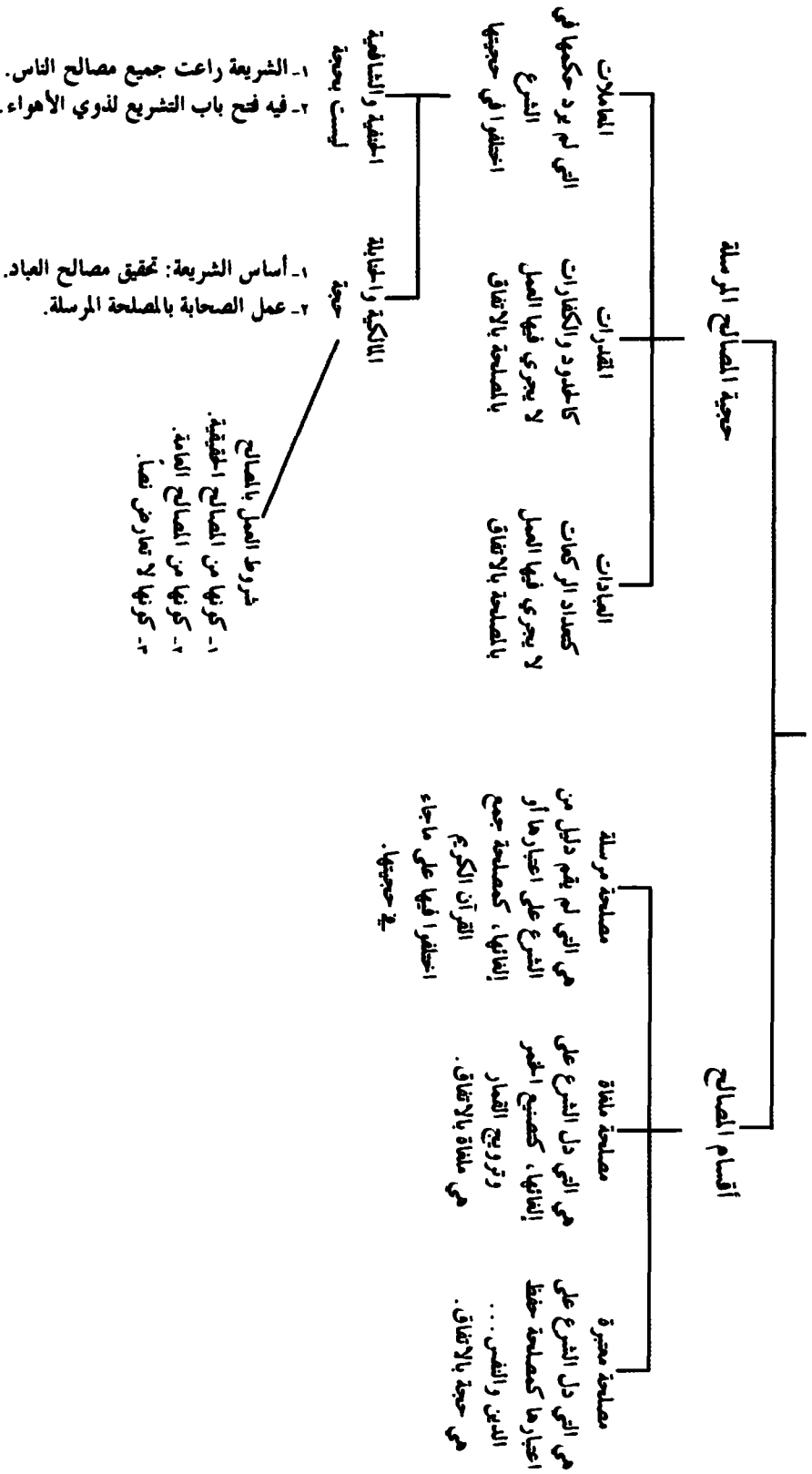
الشافعي  
ليس بحجة

لأنه خارج عن الأدلة القابلة للاحتجاج.

الجمهور  
حجة

عدول الشارع في حالات كثيرة عن تعميم الحكم إلى حكم آخر، جلب مصلحة أو درء مفسدة.

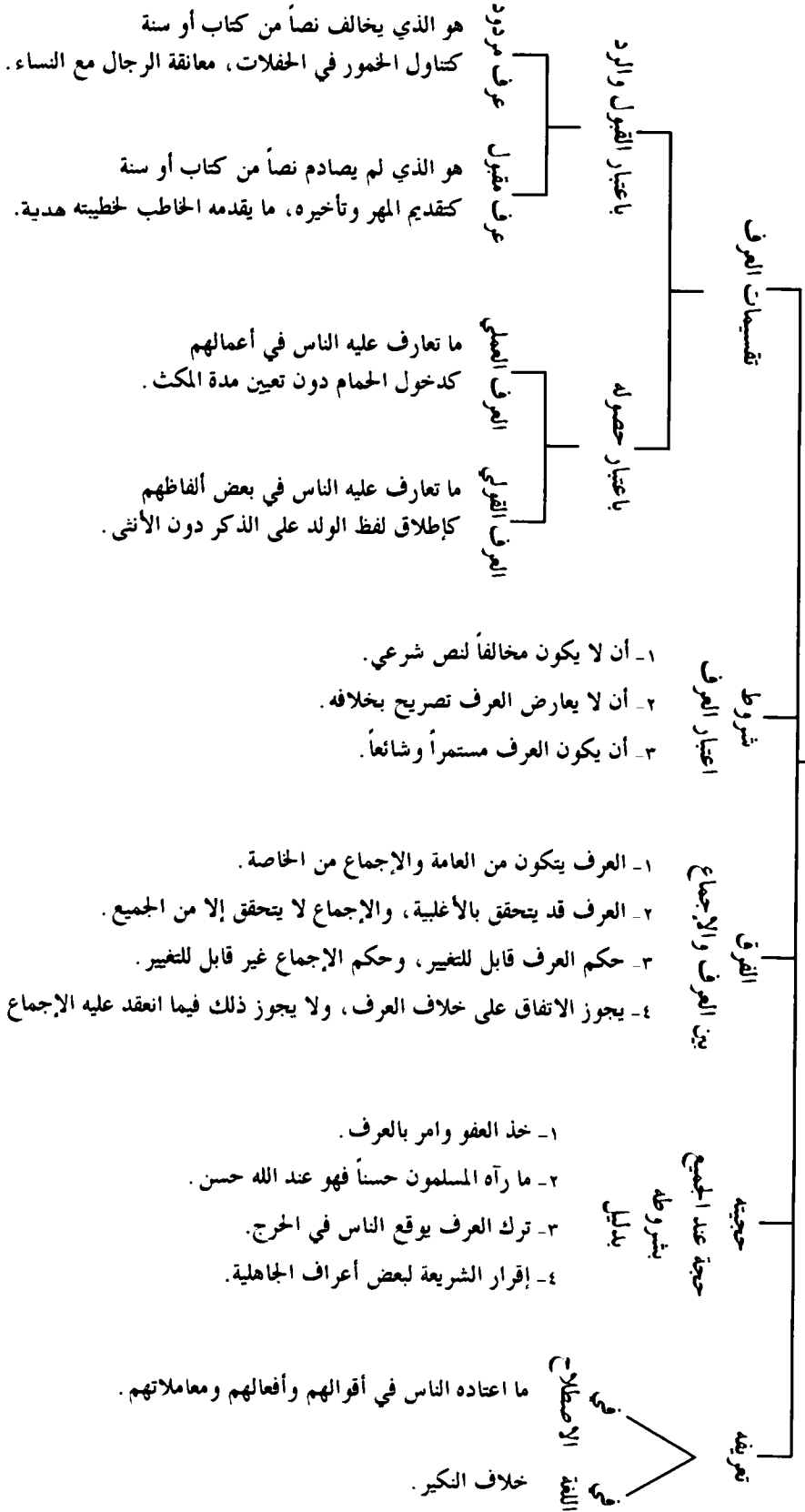
المصلحة المرسلة  
المصلحة: النعمة، والمرسلة: المطلقة





# الأعراف

(المخطوط ٣٣)



تنبيه: الأحكام النبوية على العرف تتغير بتغير العرف.

## سد الذرائع

أنواعه

ما يفضي إلى المفسدة نادراً، كالمجاورة في البيوت خشية الوقوع في الزنا.  
أجمعت الأمة على عدم منعه لأن الوقوع في المفسدة نادر، ولا حكم للنادر.

ما يفضي إلى المفسدة قطعاً، كحفر بئر خلف باب الدار في طريق مظلم، فهو ممنوع عند الجميع.  
ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله...

تعريفه

في الاصطلاح

كل أمر مباح يفضي إلى الشيء المنوع المشتمل على مفسدة.

في اللغة

السبب والوسيلة إلى الشيء.

ما كان متروكاً بين  
الأميرين فاختلوا فيه

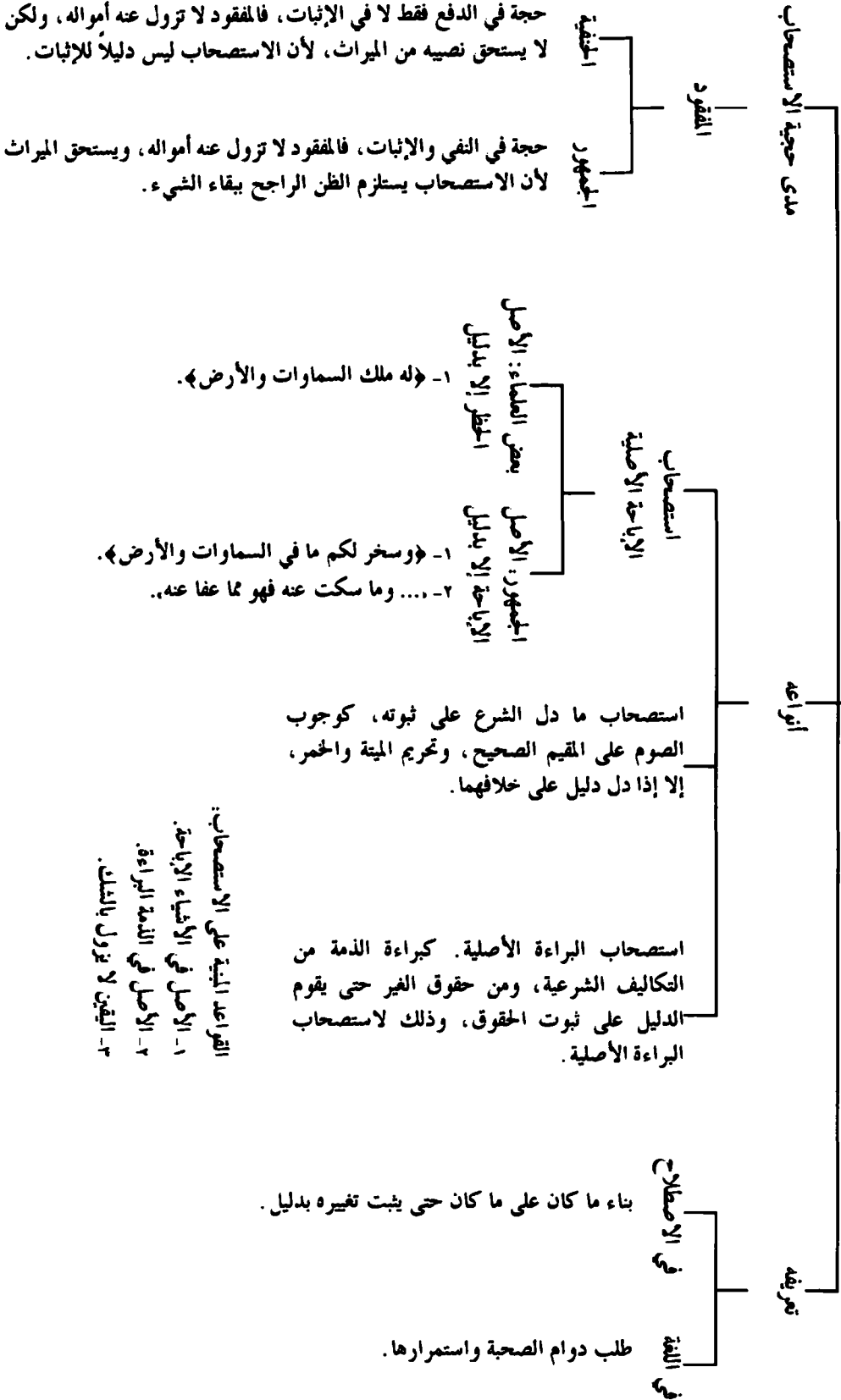
أبو حنيفة والشافعي: ذهبوا إلى عدم اعتباره ففي المثال السابق قالوا بجوازه، لأن الأصل في البيوع الإذن، ولا يعدل عنه إلا بدليل.

مالك وأحمد: ذهبوا إلى اعتباره باع سلعة بخمسين إلى شهر، ثم اشتراها بأربعين نقداً، فهو حرام وباطل لأن الظاهر من حاله القصد إلى الربا.

الراجح: النظر إلى المقاصد والآلات.

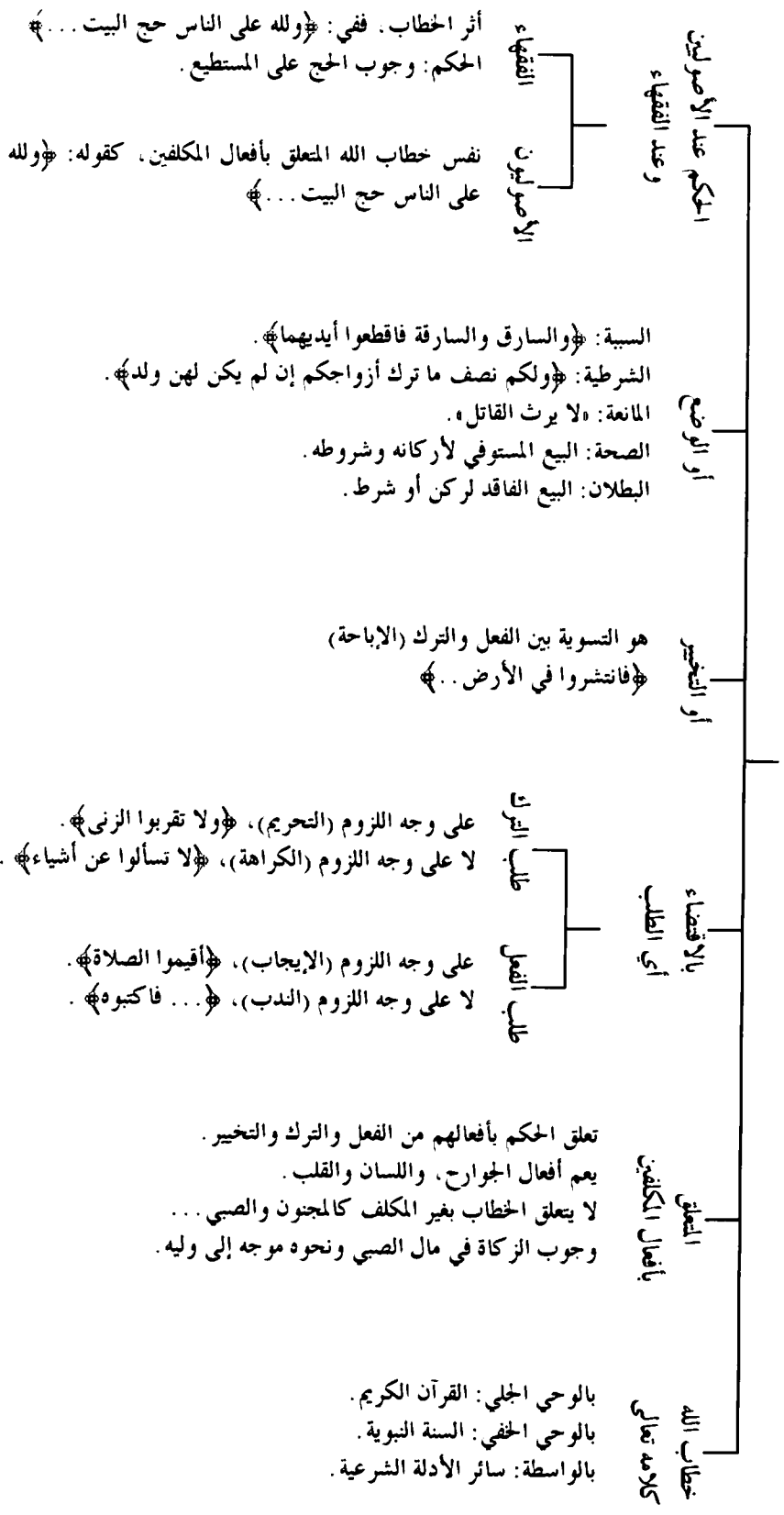
## الاستصحاب

(المخطط ٣٥)

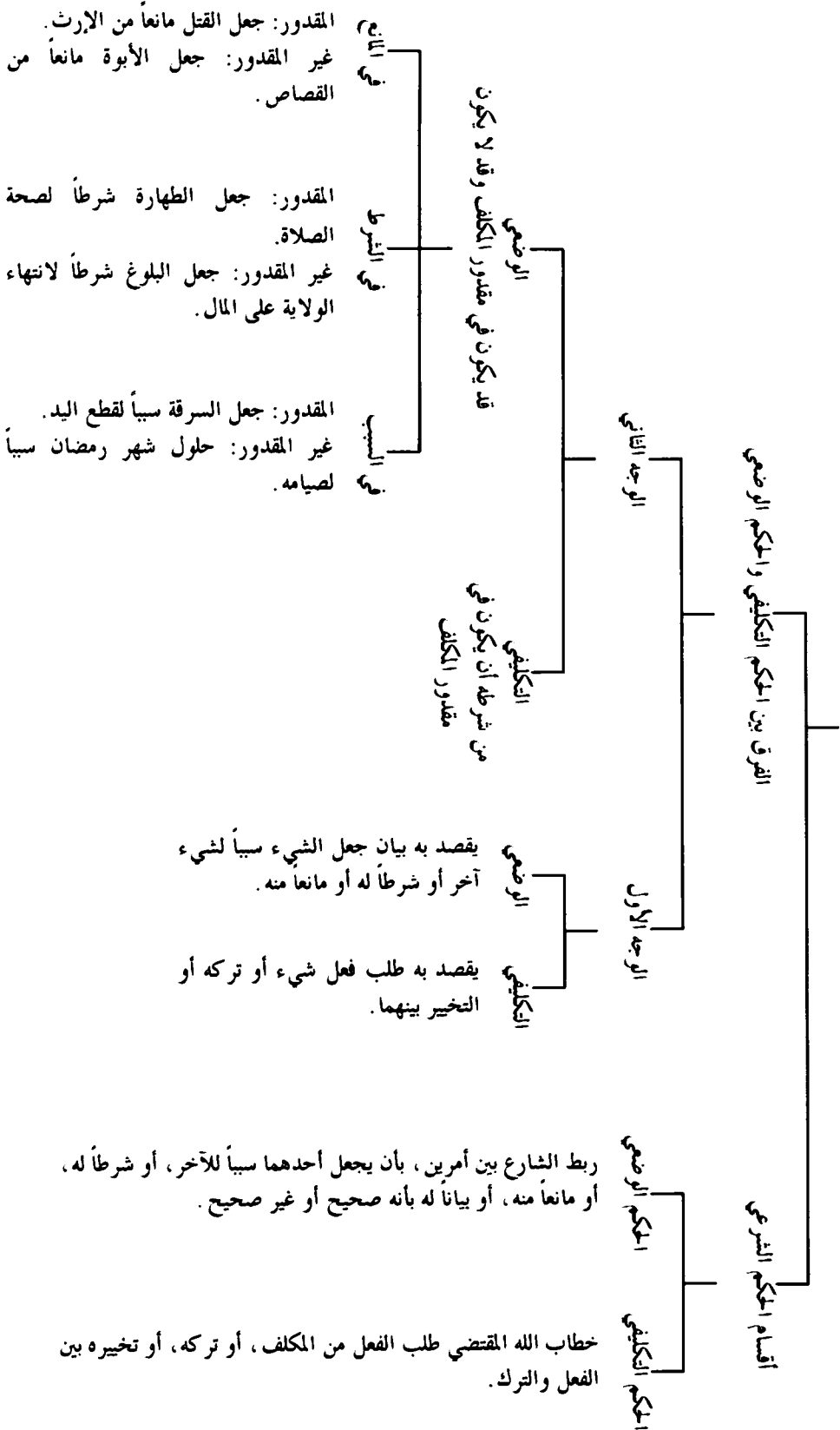


تعريف الحكم

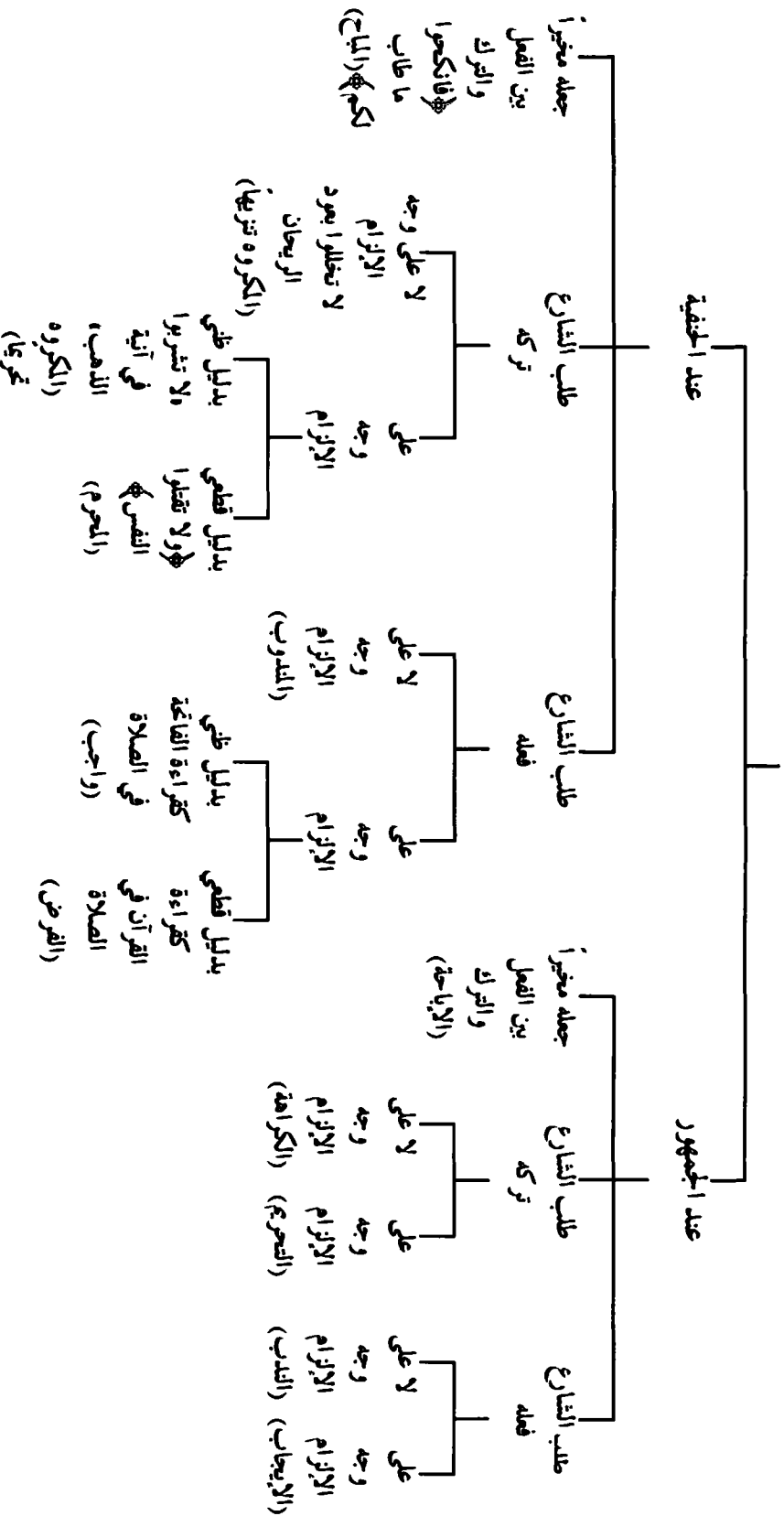
في اللغة: البيع.  
وفي الاصطلاح: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع



## أقسام الحكم الشرعي والفرق بين الحكم التكليفي والحكم الرضعي

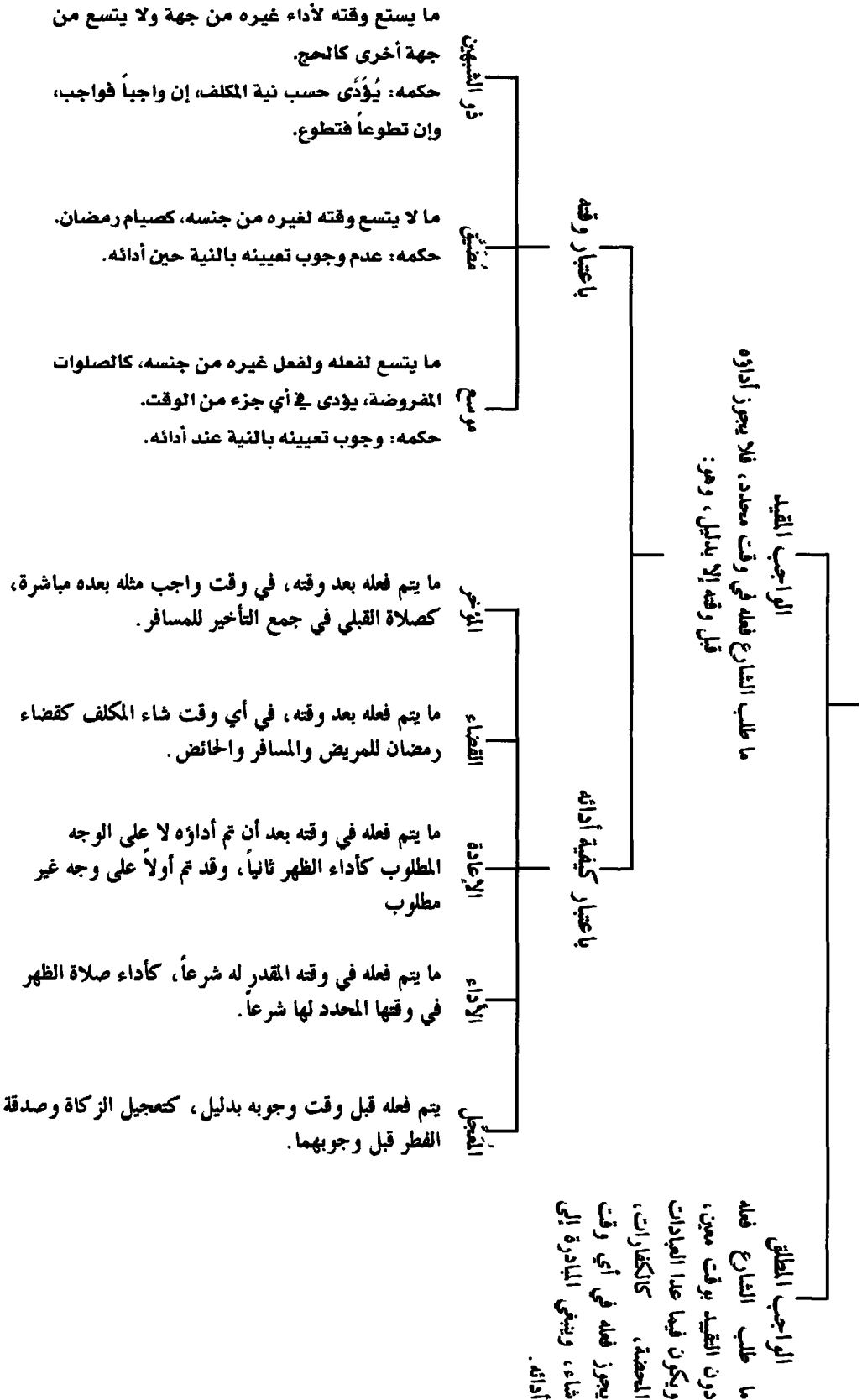


## أنواع الحكم التكليفي

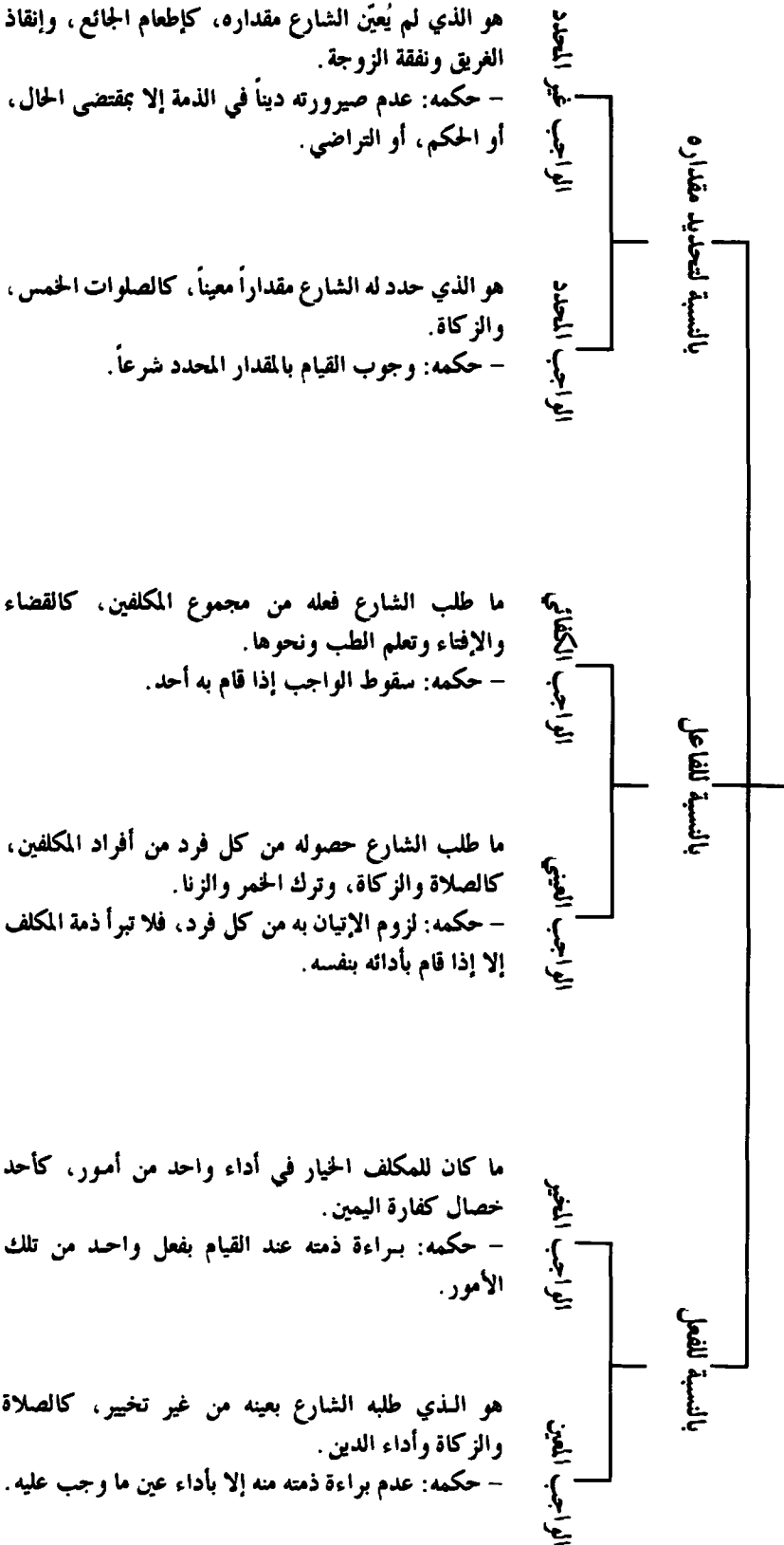


## تقسيم الواجب باعتبار تعيين وقت الأداء وعدم تعيينه

المخطط (٣٩)



## أقسام الواجب باعتبار تعيينه

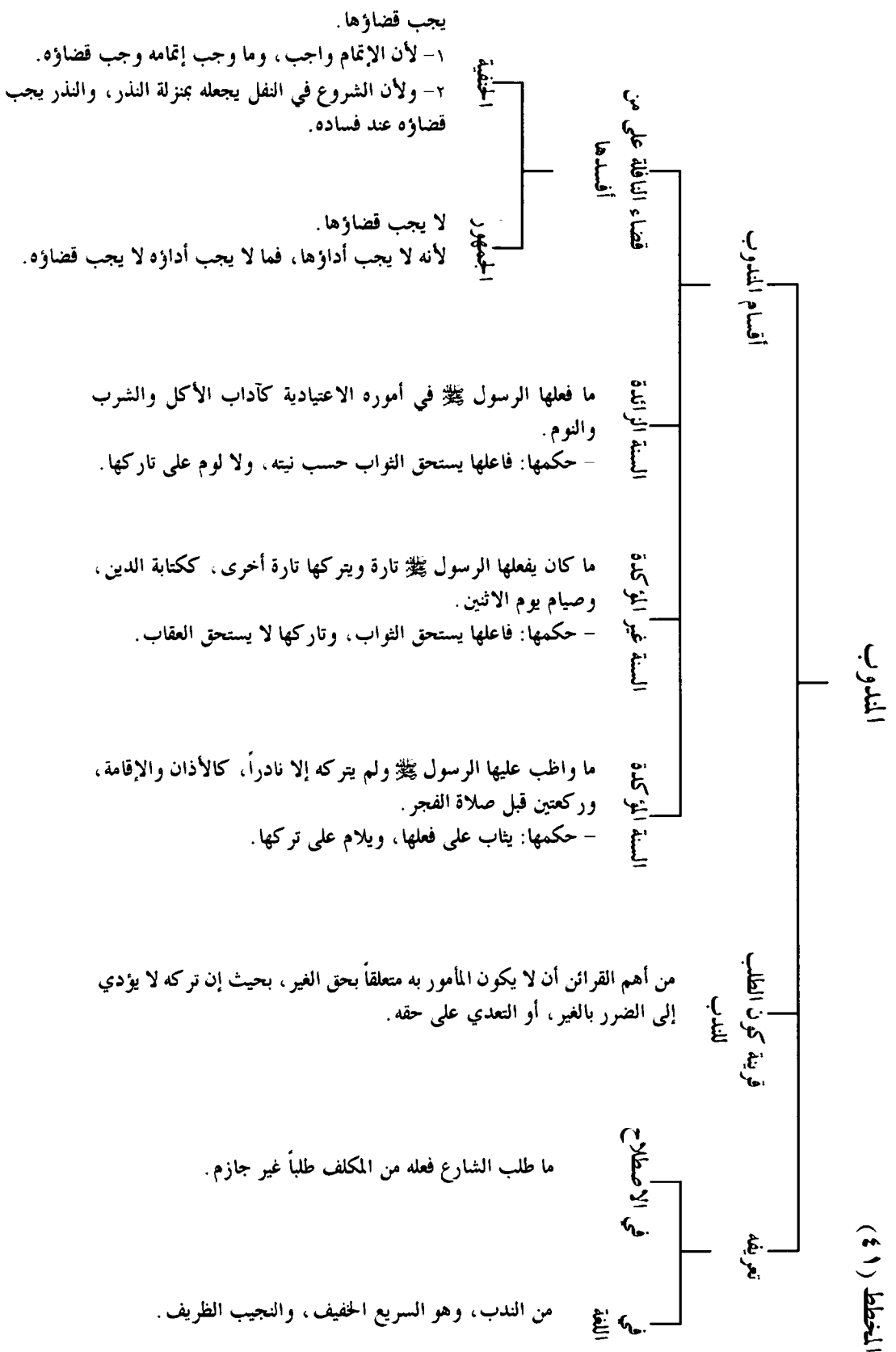


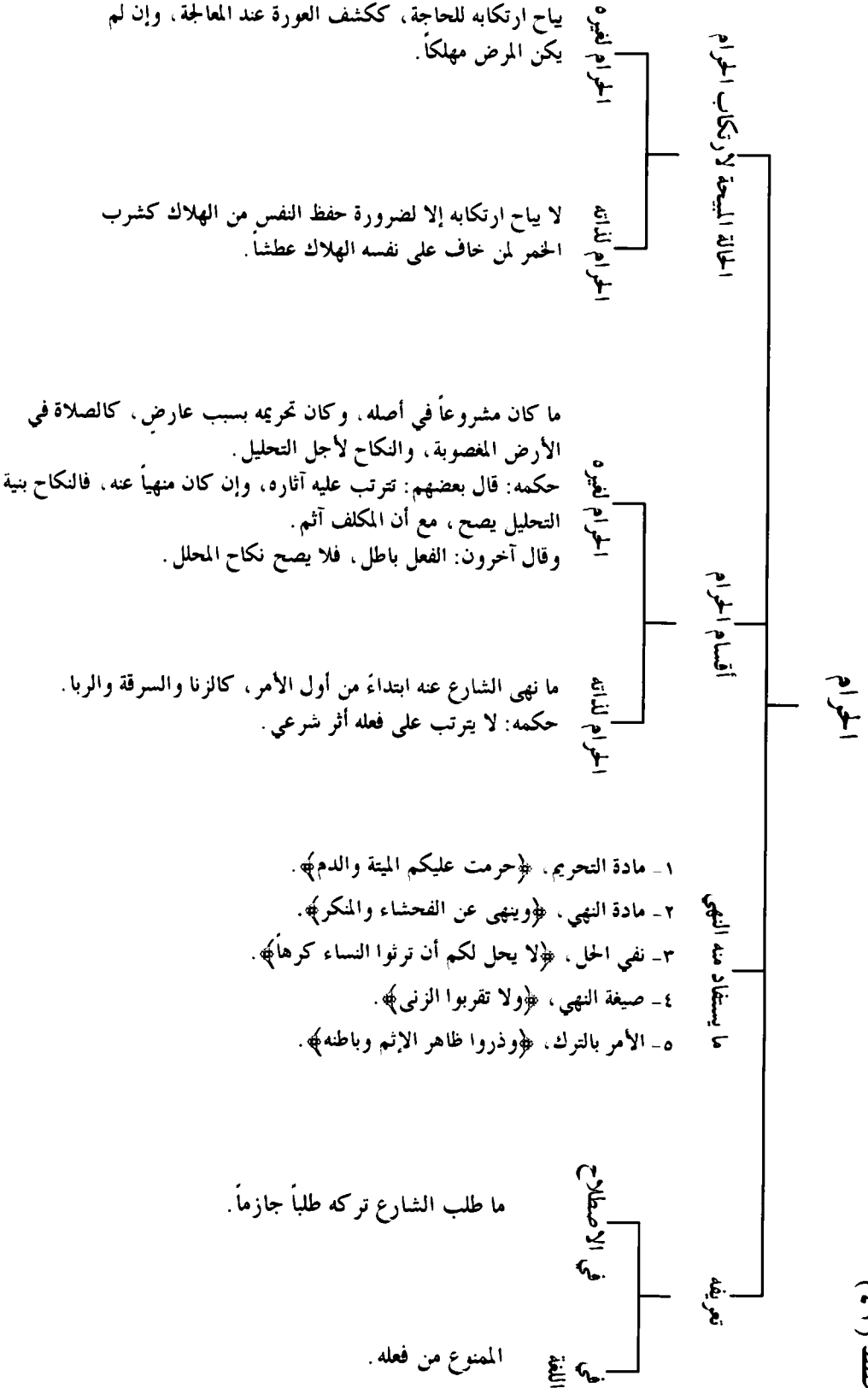
تبيته: قد يتحول الواجب الكفائي إلى الواجب العيني إذا تعين للقيام به فرد أو أفراد معينون.



## الندوب

(المخطوط ٤١)





# المكروه

حكم المكروه

فاعله: لا يستحق العقاب. بل اللوم والعتاب.  
وتاركة: يستحق المدح والثواب.

ما يفهم منه الكراهة

- ١- التصيص عليه، وإن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال . . .
- ٢- صيغة النهي المقترن بما يدل على الكراهة، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تَبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوَأُكُمْ﴾.

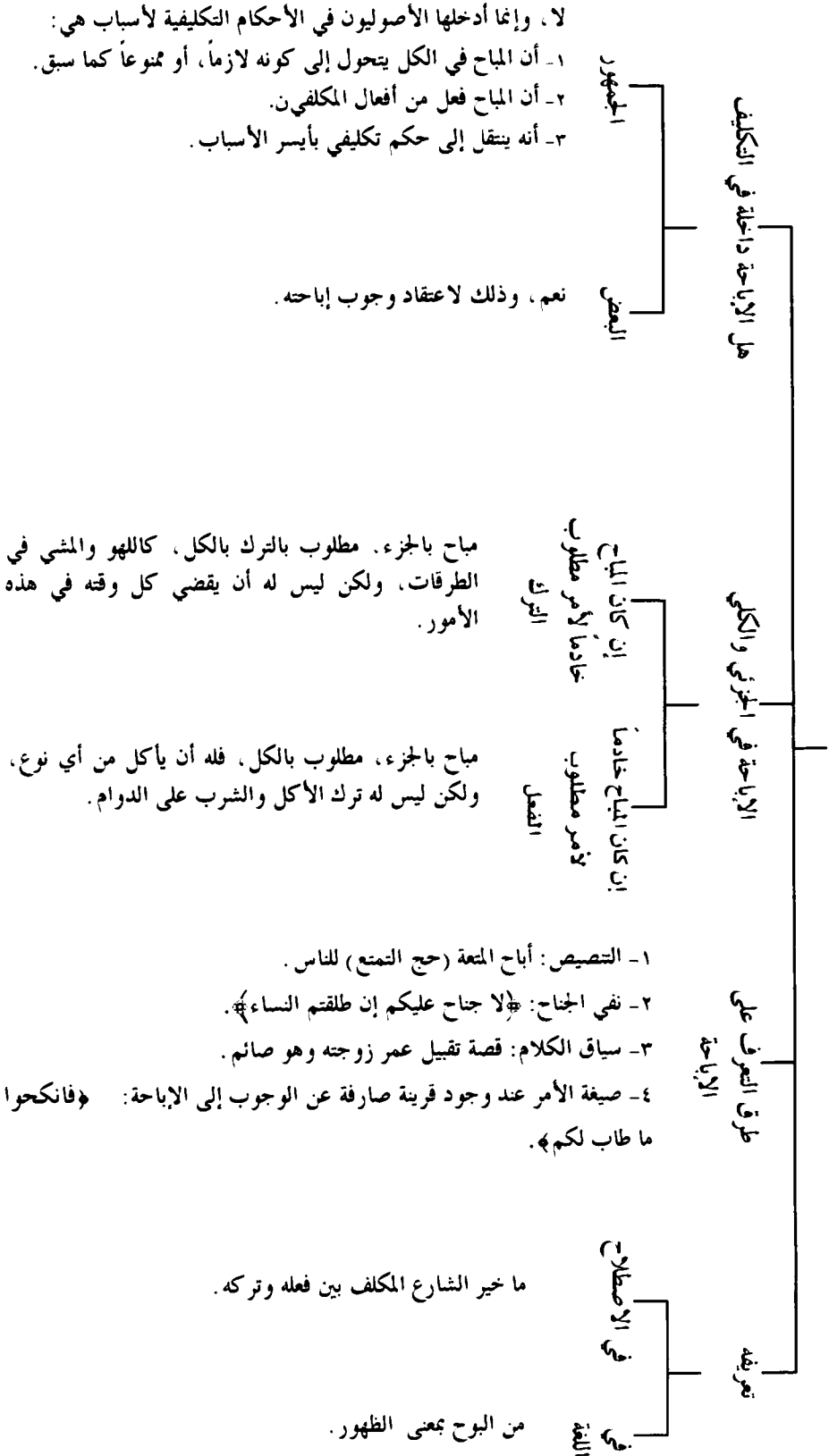
تعريفه

في الاصطلاح  
اللغة

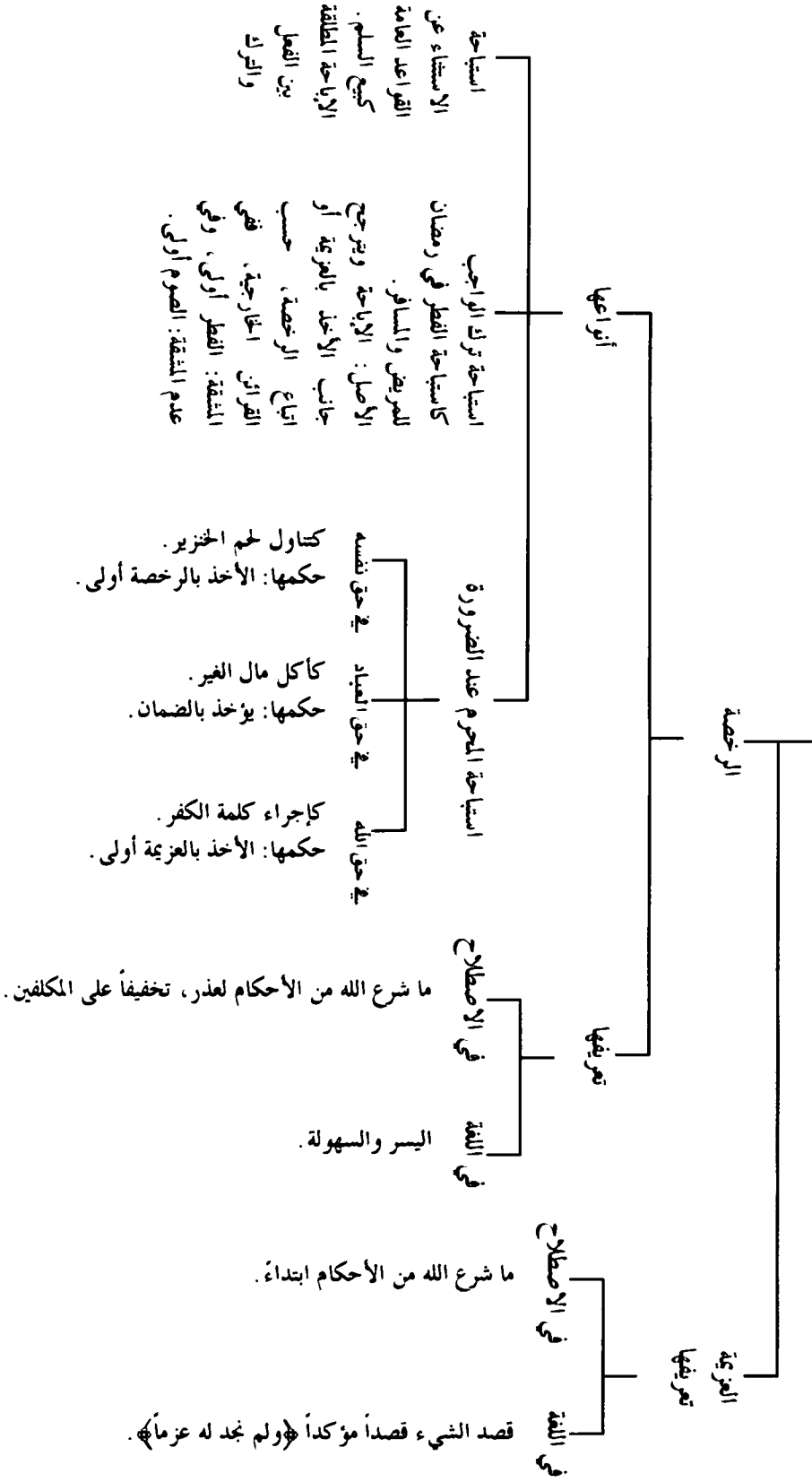
ما طلب الشارع الكف عنه طلباً غير جازم.

الغيض إلى النفوس.

## المباح



## العزيمة والرخصة



أولاً: السبب

حكمه

ترتب مسبه عليه

- من سافر يباح له الفطر قصد الإفطار أو لم يقصده.
- من تزوج يباح له الوطاء قصد الوطاء أو لم يقصده.
- من طلق ثبت له حق الرجعة قصد الرجعة أم لم يقصدها.
- وهكذا في كل سبب مع مسبهه.

اقسامه

من حيث كونه مقدوراً للمكلف

سبب مقدر للمكلف

وهو الذي ليس للمكلف اختيار في تحققه، كزوال الشمس لإيجاب صلاة الظهر، وشهود شهر رمضان لوجوب صيامه.

سبب مقدر للمكلف غير مقدر للمكلف

وهو الذي في استطاعة المكلف القيام به أو الامتناع عنه، كالسفر لإباحة الإفطار، والنكاح لحل الوطاء.

من حيث مناسيته للحكم

سبب غير مناسب

وهو الذي لا يدرك العقل مناسيته للحكم، كغروب الشمس لوجوب صلاة المغرب.

سبب مناسب

وهو الذي يدرك العقل مناسيته للحكم، كالإسكار لتحريم الخمر.

مثاله

شهود شهر رمضان لوجوب صيامه، السفر لإباحة الفطر، المصاهرة لتحريم النكاح.

تعريفه

في الاصطلاح في اللغة

ما يوجد الحكم بوجوده وينتفي بانتفائه.

ما يتوصل به إلى غيره.

## أنواع الحكم الوضعي:

### ثانياً: الشرط

#### أنواع الشرط

الشرط الطبيعي  
والشرط الشرعي

وهو الذي يشترطه المكلف،  
والتحقيق في حكمه:

- الخفية: صحيح، ويجب العمل به إذا كان موافقاً للقواعد الشرعية أو كان مما يقتضيه العقد، أو كان جرى به العرف، وإلا لا يصح.
- الخطابة: جائز ويجب الوفاء به.
- الظاهرة: باطل، ومبطل للعقد.

وهو الذي اشترطه الشارع،  
فتجب مراعاته بالاتفاق.

والراجح: أن كل شرط لا يخالف نصاً شرعياً، صحيح يجب مراعاته، لأنه من باب الصلحة المرسله، وصلاح الناس يجب مراعاتها بشرط سبق ذكرها في الصلحة المرسله.

- 1- أن الشرط خارج عن حقيقة الشيء، وأما الركن فهو جزء من حقيقة الشيء وماهيته.
- 2- إذا وجد جميع أركان الشيء يتحقق هذا الشيء، ولكن لا يستلزم من وجود جميع شروط الشيء تحقق هذا الشيء.

التفريق بين الشرط  
والركن

ويحققان في:  
يتحققان في:

أن كلياً منهما يتوقف عليه وجود الشيء.

التفريق بين الشرط  
والسبب

ويحققان في:  
يتحققان في:

أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود الحكم لكن السبب يلزم من وجوده وجود الحكم.

أن كلياً منهما يلزم من عدمه عدم الشيء.

مثاله: الطهارة للصلاة - الشهود للنكاح.

مقاله

تعريفه

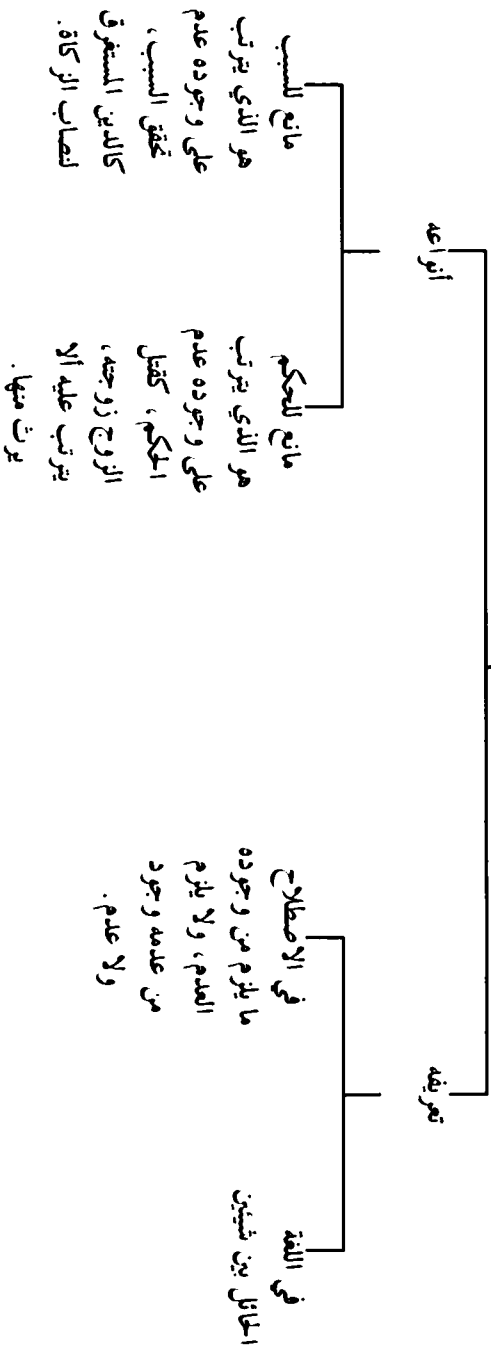
في الاصطلاح  
في اللغة

ما يتوقف على وجوده وجود المشروط، ولكن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

إلزام الشيء والتزامه.

## أنواع الحكم الرضعي:

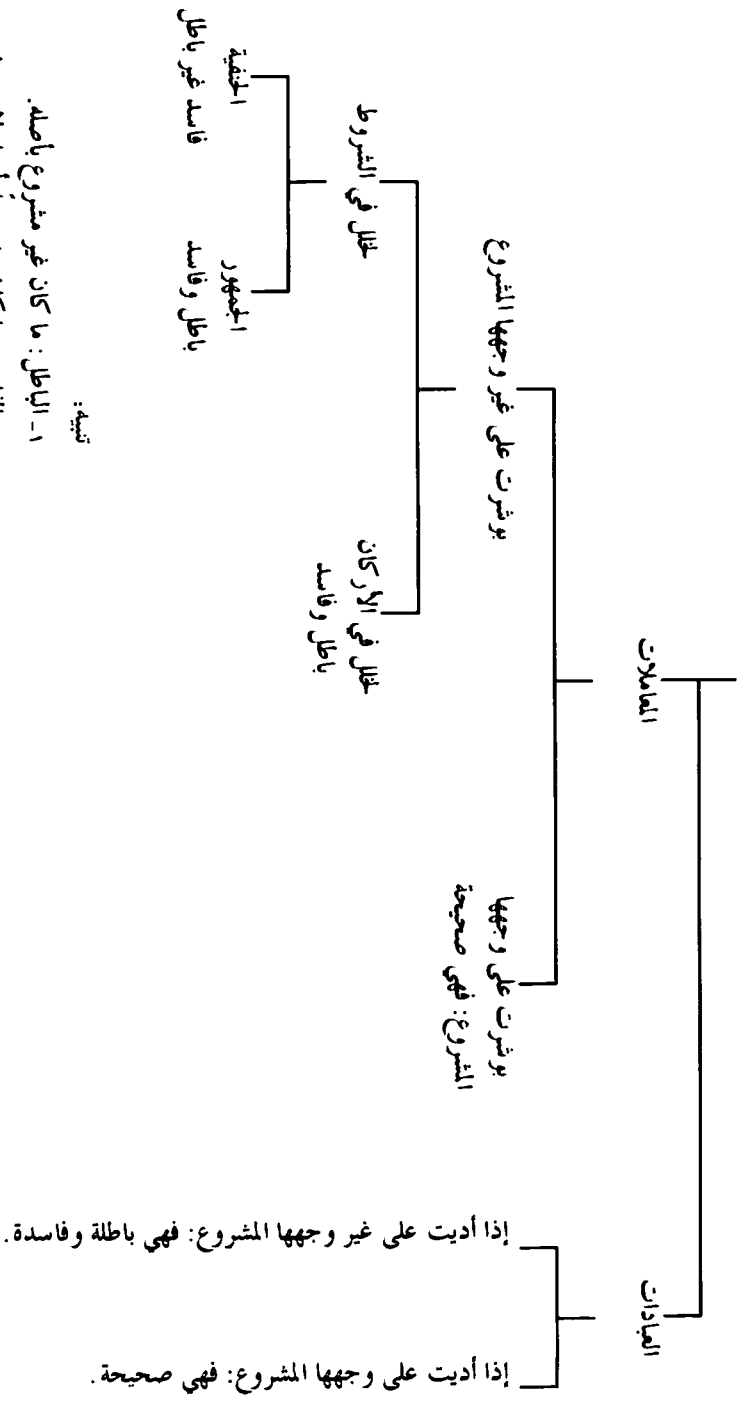
### ثالثاً: المانع





## أنواع الحكم الوضعي:

### رابعاً: الصحة والبطلان والفساد



تنبية:

١- الباطل: ما كان غير مشروع بأصله.

٢- الفاسد: ما كان مشروعاً بأصله لا بوضعه.

## معرفة حكم الله تعالى في أفعال العباد

## الماتريديّة

للأفعال حسن وقيح . ويمكن للعقل إدراكهما، ولكن لا يلزم من كون الفعل حسنًا أن يأمر به الشارع، أو كون الفعل قبيحًا أن ينهى عنه الشارع .

وعلى ذلك لا يمكن إدراك أحكام الله تعالى إلا من طريق الرسل، فلا حكم لله في أفعال العباد قبل بعثة الرسل، وحيث لا حكم؛ فلا تكليف؛ وحيث لا تكليف فلا ثواب ولا عقاب .

## الأشاعرة

العقل لا يستقل بإدراك حكم الله في أفعال العباد، بل لا بد من تبليغ الرسل لأنه ليس في الأفعال حسن ذاتي ولا قبح ذاتي .

فاطمس ما أمر الشارع بفضله، والقبح ما طلب الشارع تركه، فلا حكم لله في أفعال العباد قبل ورود النسخ، وحيث لا حكم؛ فلا تكليف؛ وحيث لا تكليف؛ فلا ثواب ولا عقاب .

## المعتزلة

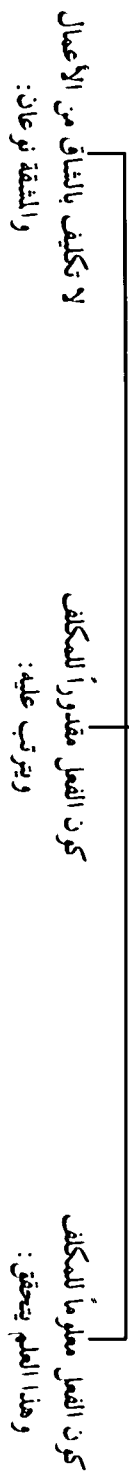
للأفعال حسن وقيح . ويمكن للعقل إدراكهما، فما كان من الأفعال حسنًا، فهو مطّرب شرعًا، وفاقله يستحق الثواب، وتاركه يستحق العقاب . وما كان منها قبيحًا، فهو منهي عنه شرعًا، وتاركه يستحق الثواب، وفاقله يستحق العقاب .

وذلك لأن حسن الإحسان وقيح الإساءة مملومان للإنسان بالضرورة، وما أن الله تعالى حكّم، يستعمل عليه أن يعمل ما نبت حسنه فلا يأمر به، أو أن يعمل ما نبت قبحه فلا ينهى عنه .

## الدليل:

- ١- قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُنذِرِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ .
- ٢- قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، لَعَلَّكُمْ يَتَّقُونَ﴾ .
- ٣- إدراك ما في الأفعال من حسن أو قبح ليس في طاقة جميع البشر، وليس من المقبول أن يعاقب الإنسان على ترك ما لم يدرك حسنه، أو فعل ما لم يدرك قبحه، وبالتالي فإن العقل يحكم بأن لا حكم قبل ورود الشرع .

المحكوم به  
 هو: فعل المكلف الذي تعلق به خطاب الشارع في الأحكام التكليفية والرضعية.  
 شروطه



مشقة غير محتملة

وهي التي توقع الإنسان في الحرج والعنت ،  
 كالرهبانية والانقطاع عن الدنيا، فمثل هذا النوع  
 من المشقة لا تكليف بها في الإسلام .

مشقة محتملة

وهي التي تكون في حدود الطاقة البشرية ، ولا  
 تؤدي إلى مشقة زائدة، كالقيام بالصلاة والصيام  
 والحج ، فيكلف الإنسان بها لما يترتب عليها من  
 المصالح .

لا تكليف بما لا يدخل تحت إرادة الإنسان ، وما  
 ورد مما يوهم ظاهره التكليف بمثل هذه الأمور، فإن  
 المقصود به هو ما يسبقه أو يلحقه لا تقضب .

أنه لا تكليف بالمستحيل ، سواء أكان مستحيلاً لذاته أم  
 مستحيلاً لغيره .

بالواسطة

انتشار الأحكام الشرعية في بيته .

سؤال أهل العلم عما كُلف به .

بمنفسه

بأن يكون عالماً بما كُلف به من قبل الشرع .



تنمة أقسام المحكوم به من حيث تعلق الحقوق به

ما اجمع فيه الحقان  
وحق العبد فيه غالب

ما اجمع فيه الحقان  
وحق الله فيه غالب

حق العبد الظاهر

انظر الصفحة السابقة

القصاص من القاتل المتعمد:

فباعتبار أنه يحافظ على حياة الناس وإشاعة الأمن ،  
كان حقاً لله تعالى ، وباعتبار أن فيه شفاء صدور أولياء  
القتيل كان حقاً للعبد، ولما كان مساس الجريمة بالمجني  
عليه أقوى ، كان حق العبد فيه غالباً، ومن ثم يجري فيه  
الإرث والعتق.

حد القذف:

فباعتبار أنه حد زاجر يمنع التعادي بين الناس ، كان  
حقاً لله تعالى ، وباعتبار أن شرعه كان لدفع العار عن  
المقذوف كان حقاً للعبد، ولما لا يجري فيه الإرث ولا  
يسقط بعفو المقذوف، كان حق الله فيه غالباً.

هو ما يتعلق به مصلحة دينوية خاصة بالفرد، كضمان المتلفات.  
وبدل الدية، وحق المرأة في النفقة.

المحكوم عليه

هو: الشخص الذي توجه إليه خطاب الله ويسمى بـ (الكلف)

شروطه

أن يكون الكلف أهلاً لا كلف به  
والأهلية على نوعين:

القدرة على فهم دليل التكليف  
وذلك يقتضي أمرين:

أهلية الأداة

أهلية الرجوع

وتفصيل الأهلية في المخضط التالي  
→

كون الكلف

عارفاً باللغة العربية

إما يتعلم اللغة العربية.

أو يترجمها له.

أو يعلمه بأسس أحكام الشريعة

بانتشارها في بيئته.

كون الكلف

عاقلاً

وعلى ذلك لا يكلف المجنون

والصبي والثائم، «رُفِعَ القلم

عن ثلاثة...»، وخطاب

الزكاة في أموالهم، موجه إلى

أوليائهم.

## أقسام الأهلية

المخطوط (٥٥)

**أهلية الأداء**  
هي: صلاحية الإنسان لاعتبار أفعاله وأقواله، إذا صلى صحت صلاته، وإذا حجى يؤخذ بعنايته بدنياً أو مالياً.

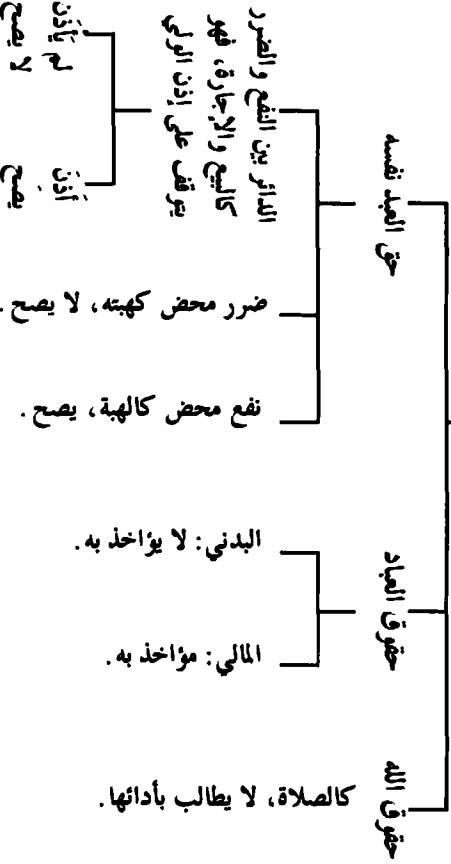
**أهلية الرجوع**  
هي: صلاحية الإنسان لأن يكون له حقوق، وعليه واجبات. أساسها الحياة، فوجد من بداية الحياة إلى الممات

**أهلية الأداء الناقصة**  
هي: صلاحية الإنسان لاعتبار بعض تصرفاته دون بعض وهي من مناهزته السابعة إلى البلوغ

**أهلية الأداء الكاملة**  
هي: صلاحية الشخص لاعتبار تصرفاته، وهي: مرتبطة بالبلوغ والرشد.

**أهلية الرجوع الناقصة**  
صلاحية الإنسان لأن تثبت له الحقوق، ولا تجب عليه حقوق لغيره، وهي تكون للجنين قبل ولادته، فثبت له الحقوق التي فيها منفعة ولا تحتاج إلى قبول، كالنسب، والإرث، والوصية، ونحوها.

**أهلية الرجوع الكاملة**  
صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق له وعليه، وهي تثبت للإنسان من حين ولادته إلى موته، فيرث ويورث، وتجب النفقة له وعليه.

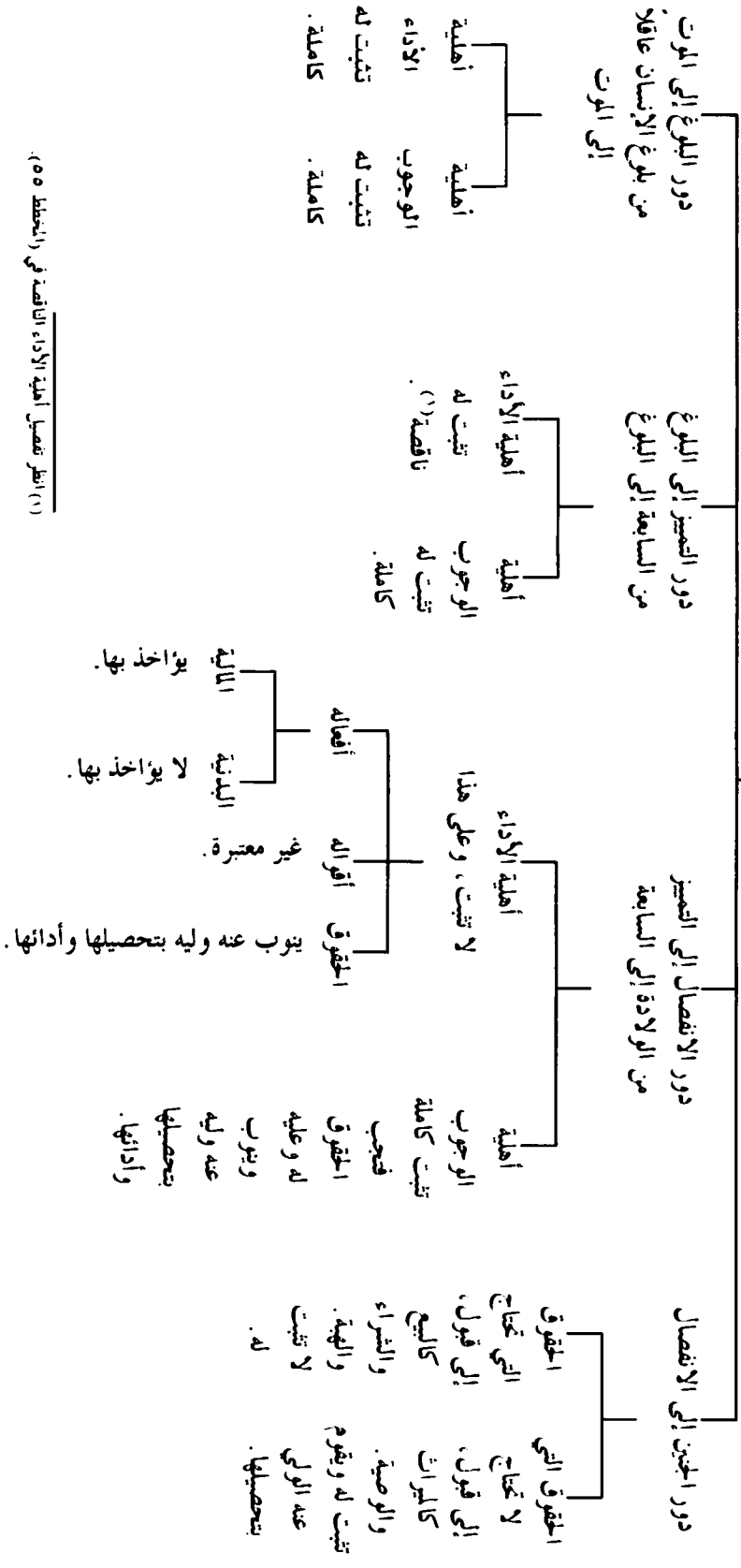


أهلية الأداء الناقصة

أهلية الرجوع الناقصة

أهلية الرجوع الكاملة

## الأهلية في أدوار الحياة



(١) انظر تفصيل أهلية الأداء الناقصة في (المخطوط ٥٥).



عوارض الأهلية إجمالاً  
هي : آفات تصيب الإنسان فتزيل أهليته أو تقصها  
أنواعها إجمالاً

العوارض المكتسبة  
هي آفات كان لاختيار العبد مدخل في  
حصولها.

العوارض السماوية  
هي آفات لا تدخل للإنسان فيها  
فتطراً عليه من غير اختيار منه.



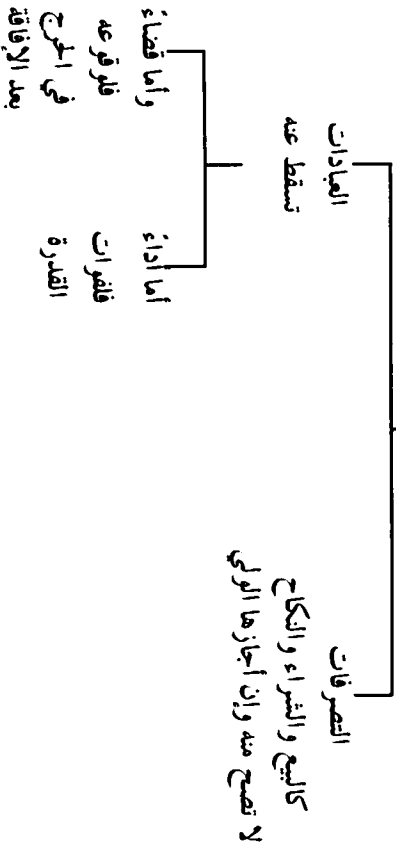
## تفصيل عوارض الأهلية:

### ١- الجنون

آفة تصيب الإنسان في عقله فتجعله لا يميز بين الأمور الحسنة والقيحة  
تأثيره على الأهلية

أهلية الأداء  
الجنون يزولها

أهلية الرجوع  
كالنقمة له وعليه، وتلك البيع ونحوها.  
ثبت له، ويقوم الولي مقامه في تحصيلها وأدائها.



## تفصيل عوارض الأهلية:

٢- المته

اختلاط في العقل ، فيشبه كلامه كلام العقلاء أحياناً وكلام المجانين أحياناً أخرى

عنه نسبي

يبقى معه شيء من الإدراك والتمييز  
فهو كالصبي المميز في أهلية الرجوب  
والأداء.  
انظر (المخطوط ٥٥)

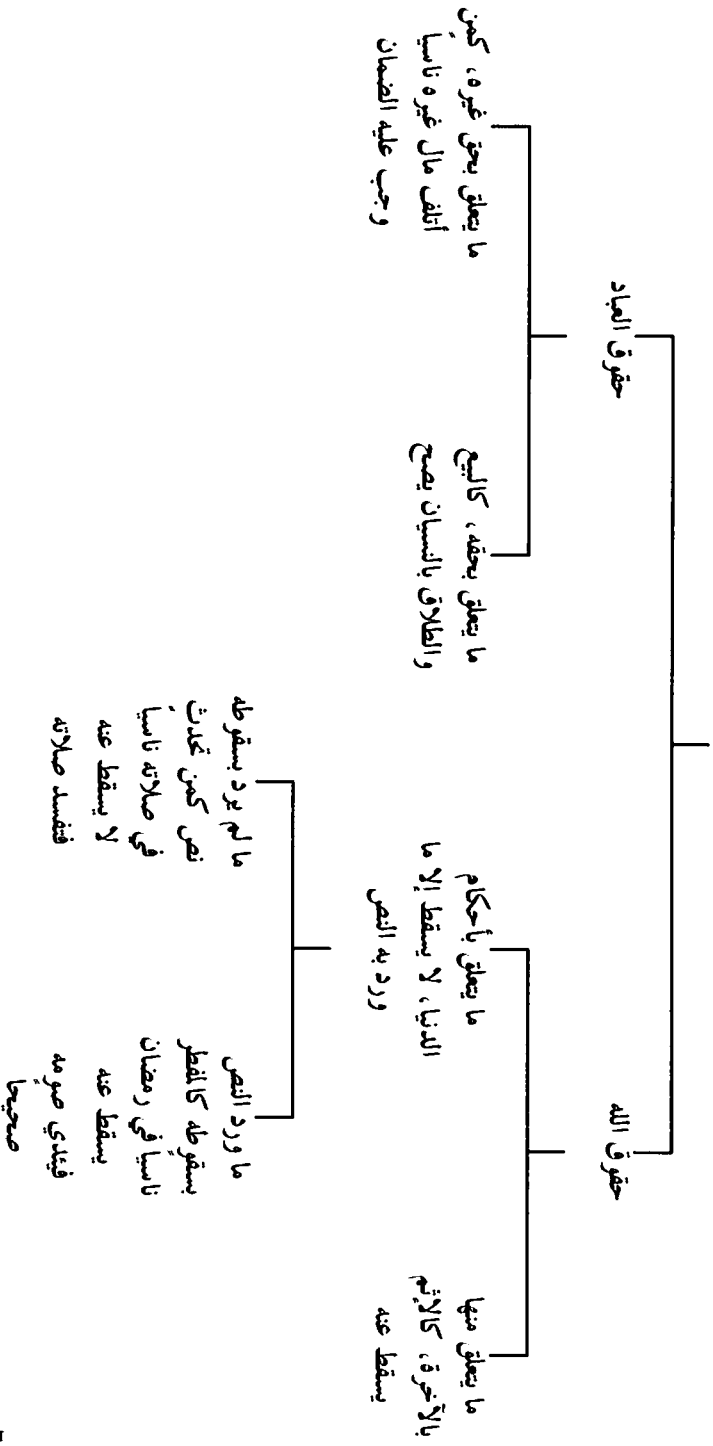
عنه كامل

لا يبقى معه إدراك ولا تمييز فهو  
كالجنون في أهلية الرجوب والأداء.  
انظر (المخطوط ٥٥)

## تفصيل عوارض الأهلية :

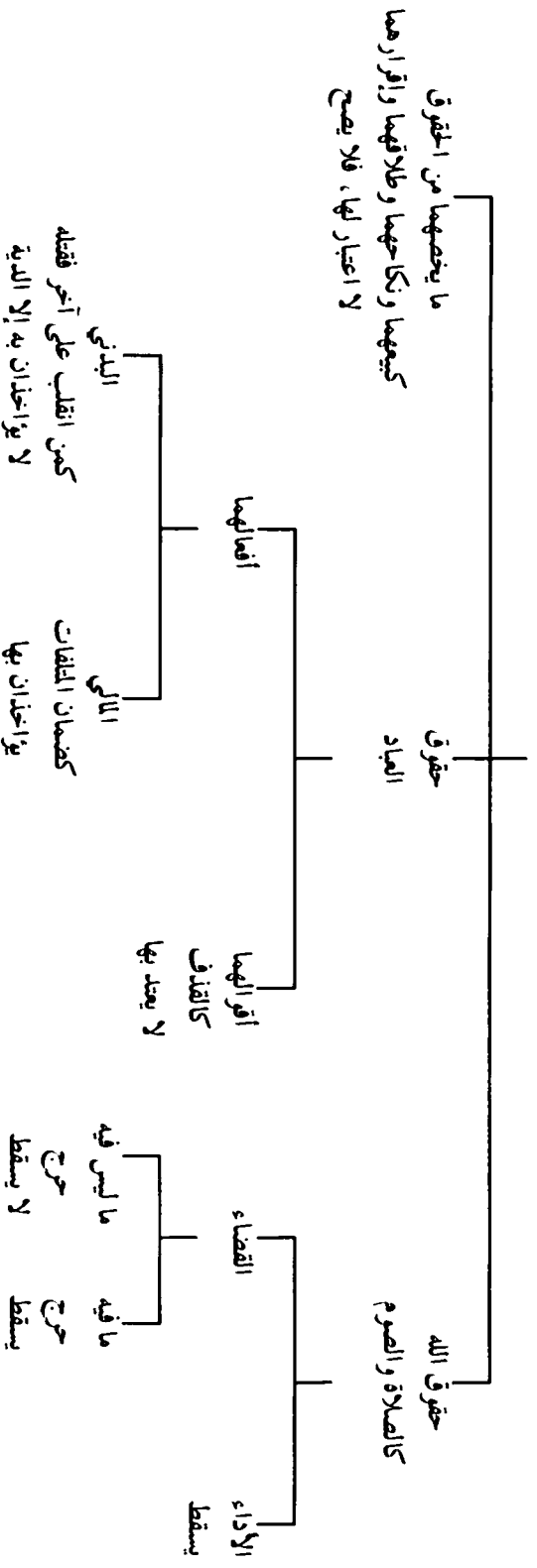
٣- النسيان

عارض يجعل صاحبه لا يتذكر ما كُلفَ به ، وهو لا ينافي أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء  
فبقي جميع المطلق في ذمة الناسي إلا ما دل الدليل على سقوطه



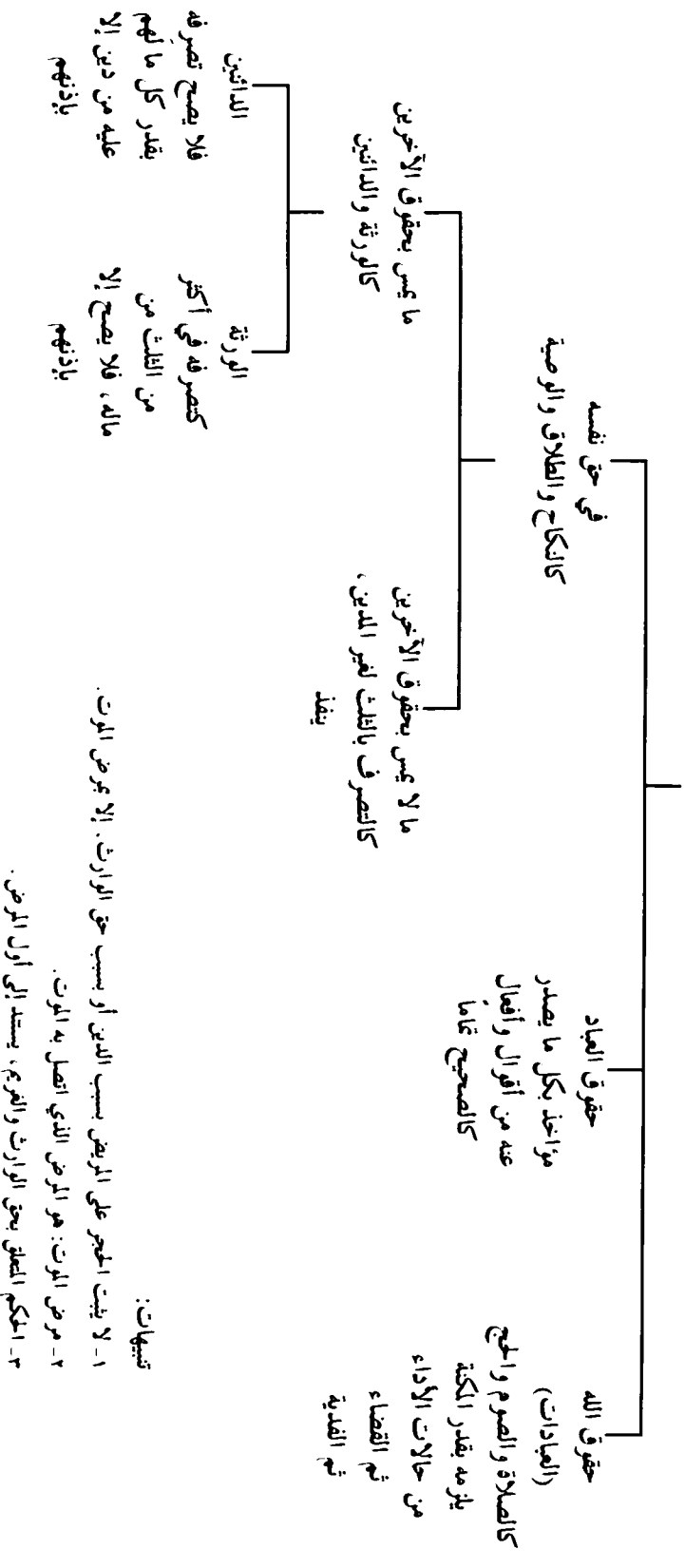
## تفصيل عوارض الأهلية:

٤- النرم والإغماء  
النرم: حالة معروفة  
الإغماء: فتور يعطل القوى



## تفصيل عوارض الأهلية:

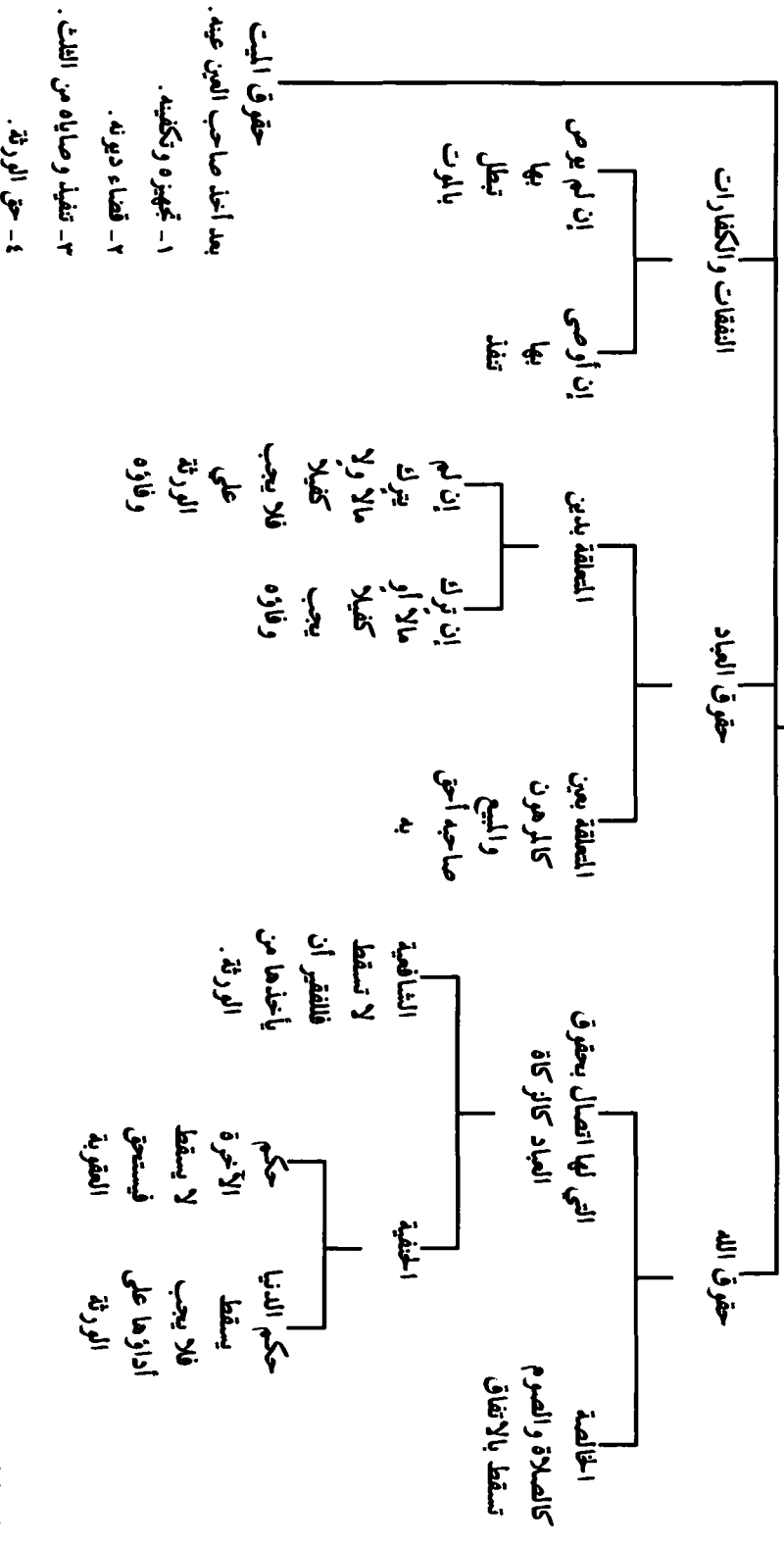
### ٥- المرض حالة يزول بها اعتدال الطبيعة



## تفصيل عوارض الأهلية:

### ٢- الموت

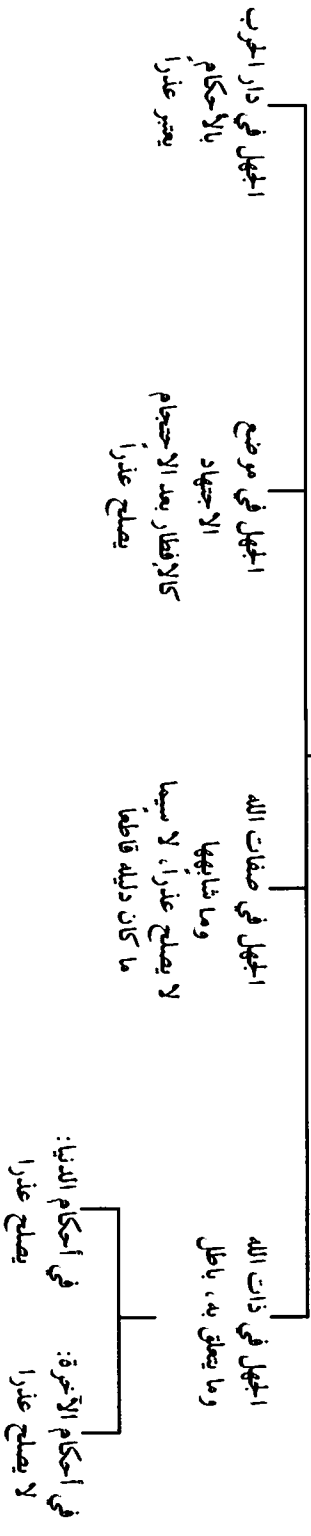
### مفارقة الروح عن البدن



## العوارض المكتسبة:

### ١- الجهل

هو انتفاء العلم بالقصود





٢- السكر

هو غفلة تلحق الإنسان من تناول المسكر

سكر بسبب حرام

سكر بسبب مباح

تصرفاته في خاصة نفسه كيهته  
ونكاحه وطلاقه ...

حقوق العباد  
كالقتل واثلاف المال

الحدود  
كالزنا وشرب الخمر  
فقال الخنيفة

العبادات

الظاهرية: عباراته ساقطة .

المالكية: تصح أقواله ما عدا الإقرار والعقود .

الحنفية: تصح أقواله ما عدا رده .

الجمهور: يقع طلاقه وسائر تصرفاته القولية .

الظاهرية: لا يؤاخذ بها .

الجمهور: يؤاخذ بها .

إن ثبت بالبينة، أو الاعتراف حال الصحو،  
يُحَدُّ .

إن ثبت بالإقرار حال السكر، لا يُحَدُّ .

كالصلاة والصوم، يعتبر قادراً حكماً، فيلزمه أداؤها، وإن  
لم يكن قادراً على أداؤها حقيقة .

كشرب الدواء دون أن يقصد به السكر .

مباح، وحكمه حكم المعنى عليه، انظر: (المخطط ٦١) .

## الموارض المكسبية:

٣- السفه

هو تبذير المال على خلاف العقل والشرع مع قيام أصل العقل  
اختلاف العلماء في معنى (الرشد)

أبو حنيفة

- من البلوغ إلى الخامسة والعشرين، لا بد من تحقق حقيقة الرشد، كما هو رأي الجمهور.

- بعد الخامسة والعشرين: يكفي مظنة الرشد.

أدلته:

١- تكثير لفظ (رشد) في الآية، وبعد بلوغ هذا السن لا بد وأن يوجد لديه (نوع رشد).

٢- السفه اكسابي، فصاحبه لا يستحق الترحم عليه.

٣- أنه أهل للتصرف، فلا يتبع من هذا الحق.

الجمهور،

التصرف السليم في المال على مقتضى العقل والشرع

أدلتهم:

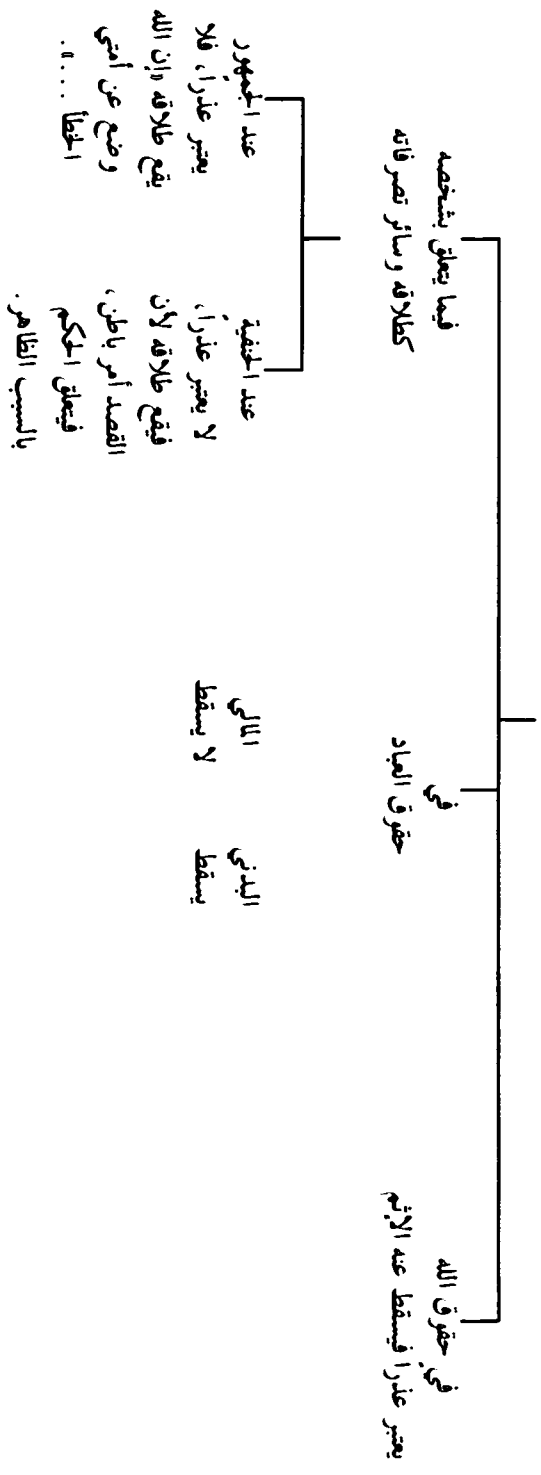
١- هـذان آتسم رشداً...، فمن ليس تعرفه سلباً ليس رشيداً.

٢- هـذان كان الذي عليه الحق سفهاً أو ضعفاً... فكيف الولاية على السفه.

٣- هـولا لا تتورا السفهاء أمور الكم...، فكل من هو سفه لا يدفع إليه المال.

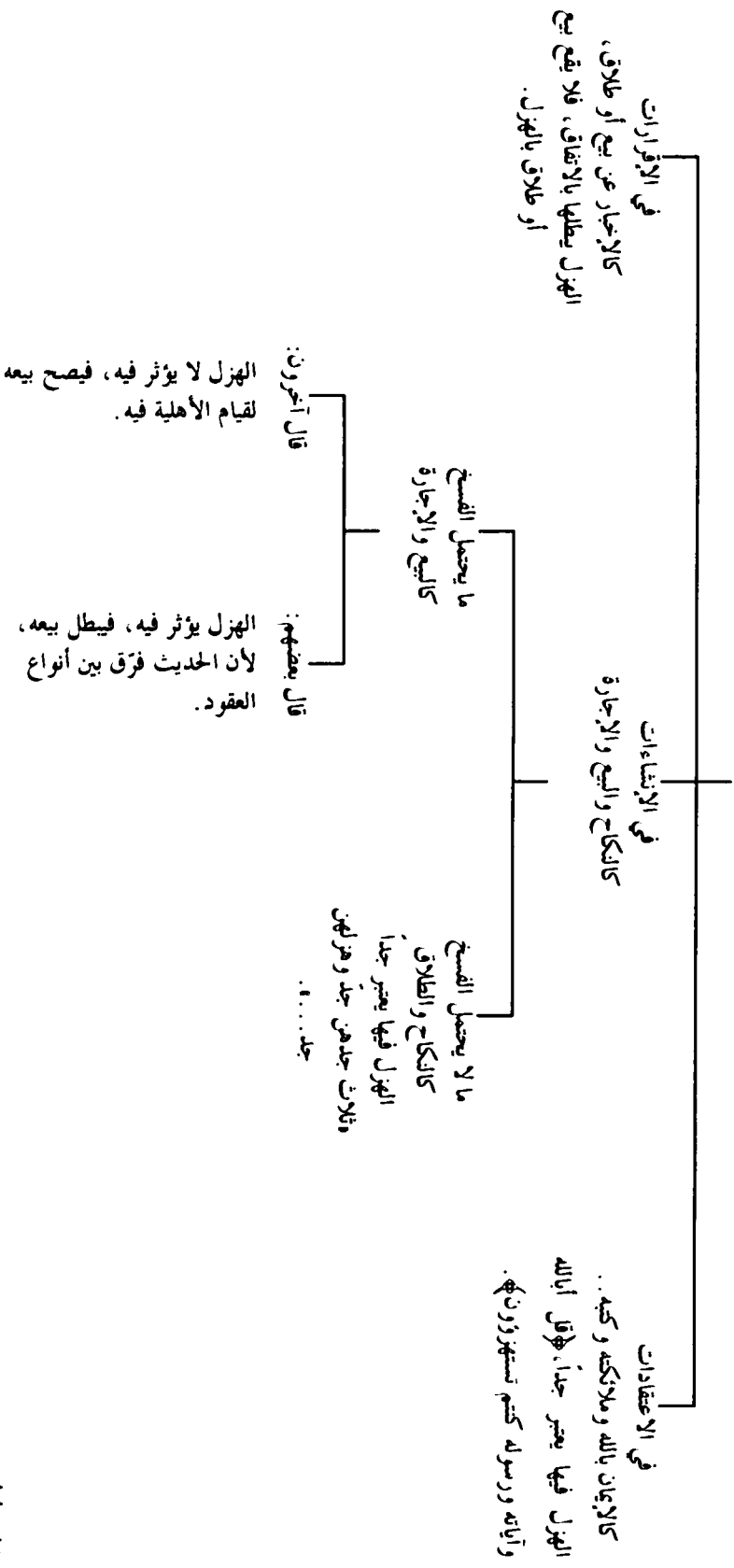
العوارض المكتسبة:

٤- الخطأ  
هو عمل يصدر عن الإنسان يؤدي إلى ما لا يقصده.  
اعتبار كونه عذراً



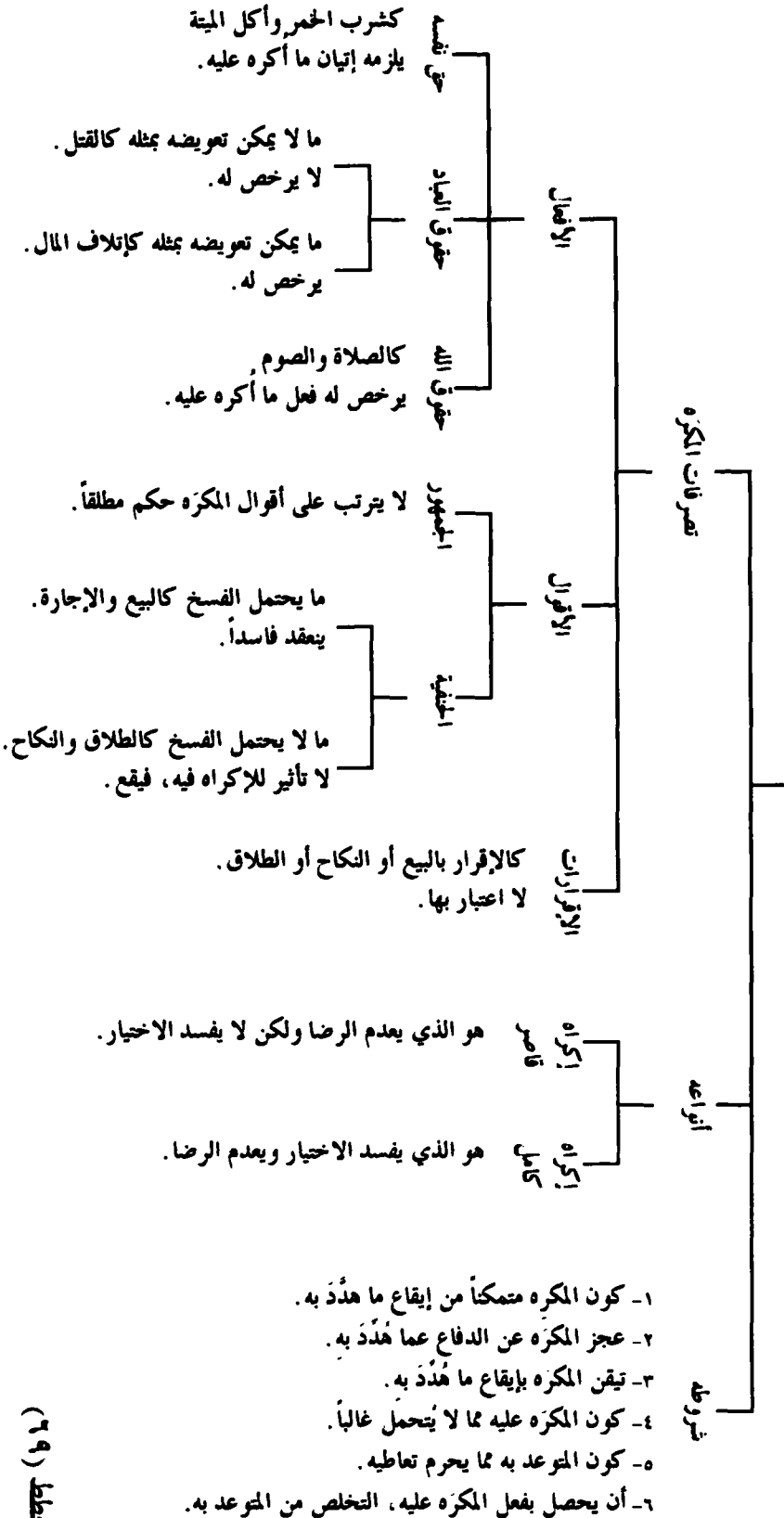
هـ - الهزل

هو عدم إرادة المني الحقيقي أو المجازي من اللفظ



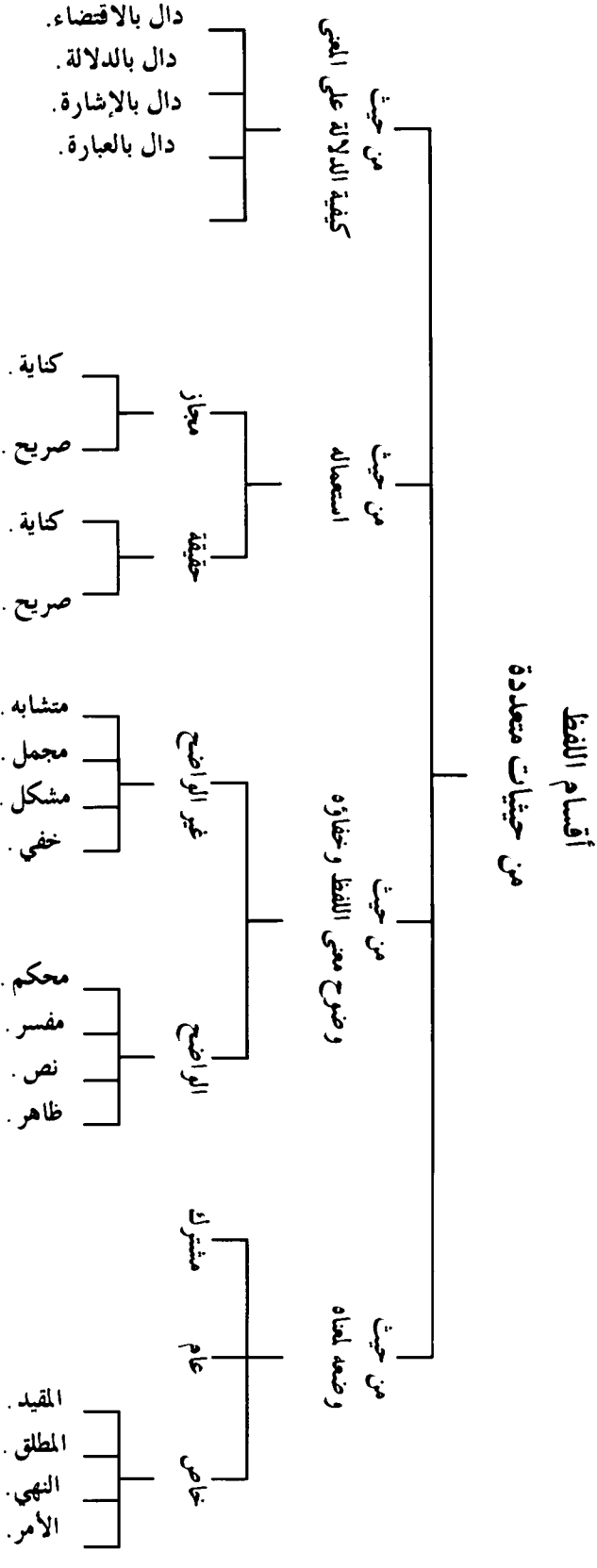
٦- الإكراه

هو إجبار القادر غيره على أمر لا يريد



بعض المواضع التي يسقط أثر الإكراه فيها  
فيقع كما في حالة الاختيار

- ١- من أحدث مكرهاً يتنقض وضوؤه
- ٢- الإكراه على تنجيس الماء يتنجس الماء
- ٣- الإكراه على غسل النجاسة تزول النجاسة
- ٤- الإكراه على فعل ينافي الصلاة تبطل الصلاة
- ٥- الإكراه على تأخير الصلاة عن الوقت تصير قضاءً
- ٦- الإكراه على إتلاف مال الغير يطالب بالضمان
- ٧- الإكراه على الأكل في الصوم يفطر وعليه القضاء
- ٨- الإكراه على الجماع في الصوم يفسد الصوم
- ٩- الإكراه على الخروج من المعتكف يبطل الاعتكاف
- ١٠- الإكراه على قتل المورث يمنع من الميراث
- ١١- الإكراه على الإرضاع يحرم
- ١٢- الإكراه على الوطاء في زوجته يحصل به الإحصان ويستقر المهر وتحل للمطلق ثلاثاً ويلحقه الولد



دلالة الخاص على المعنى الموضوع له دلالة قطعية، ولا يصرف عنه إلا بدليل، كدلالة لفظ النصف في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾

## الخاص

حكمة

كل لفظ كان محصوراً بمادة اللفظ يعد من الخاص، وإن كان معناه يدل على الكثرة، كلفظ: خمسة وعشرة ومائة.

تبيين

إطلاق لفظ الخاص على النوع والجنس إنما كان بالنظر إلى ما وضع له اللفظ، بغض النظر عن كونه له أفراد في الخارج أم لا.

خاص بالجنس، مثل: إنسان وحيوان.

خاص بالنوع، مثل: رجل وامرأة وأسد.

خاص بالشخص، كأسماء الأعلام، مثل: محمد وعلي.

حالاته

في الاصطلاح

كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد كتريد، وكتاب ودار...

تعريفه

في اللغة

نقيض العام، وَخَصَّهُ بِكَذَا آثَرَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾



## الأمر

ورود الأمر بعد الخطر

- ١- للإباحة: ﴿وإذا حلتم فاصطادوا﴾.
- ٢- للوجوب: الأدلة لم تفرق بين أمر وأمر.
- ٣- التوقف: لاستعمال الأمر في المعين.
- ٤- بقاء الأمر على ما كان عليه. وهو الراجح:
- أ- ﴿وإذا حلتم فاصطادوا﴾.
- ب- ﴿فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾.

المنى الحقيقي لصيغة الأمر

- ١- مشتركة بين الوجوب والإباحة والندب.
- ٢- حقيقة في الإباحة، مجاز فيما عداها.
- ٣- إنها من قبيل المجلل لزدحام المعاني.
- ٤- إنها للوجوب، فلا يصر إلى غيره إلا بقرينة، وهذا هو الراجح. والأدلة على ذلك كثيرة:

منها:

- ١- ﴿فأحذر الذين يخالفون عن أمره...﴾.
- ٢- ... يا رسول الله؟
- ٣- الإجماع على فهم أوامر الشريعة بهذا المنى.
- ٤- فهم أهل اللغة هذا المنى.
- ٥- لو لم يكن الأمر للوجوب، خلا للوجوب عن لفظ يدل عليه.

دلالة الأمر

- ١- الندب: ﴿فكاتبوهم﴾.
- ٢- الإباحة: ﴿فانكحوا ما طاب لكم﴾.
- ٣- التأديب: ﴿كل يمينك﴾.
- ٤- الوعد: ﴿وأبشروا بالجنة﴾.

الصيغ الدالة على الأمر

- ١- صيغة: افعال: ﴿وأقيموا الصلاة﴾.
- ٢- الفعل المضارع المقرون بلام الأمر: ﴿... فليصمه﴾.
- ٣- المصدر النائب عن فعل الأمر: ﴿فرهان مقبوضة﴾.
- ٤- الجملة الخبرية الدالة على الطلب: ﴿والوالدات يرضعن﴾.

تعريفه

طلب الفعل على جهة الاستعلاء.

في اصطلاح

المنى.

الطلب.

كالكفارات، وقضاء ما فات من الصوم..  
فمذهب عامة الأصوليين أنه على التراخي، إلا أن المبادرة  
إلى الأداء أولى ﴿فاستبقوا الخيرات﴾

إن كان مجرداً  
عن قربة الفور  
والتراخي

### دلالة الأمر على الفورية

إن كان مقيداً بوقت  
موسع، لا يدل  
على الفور فيجوز  
للمكلف الإتيان به  
في أي جزء من  
أجزاء الوقت.

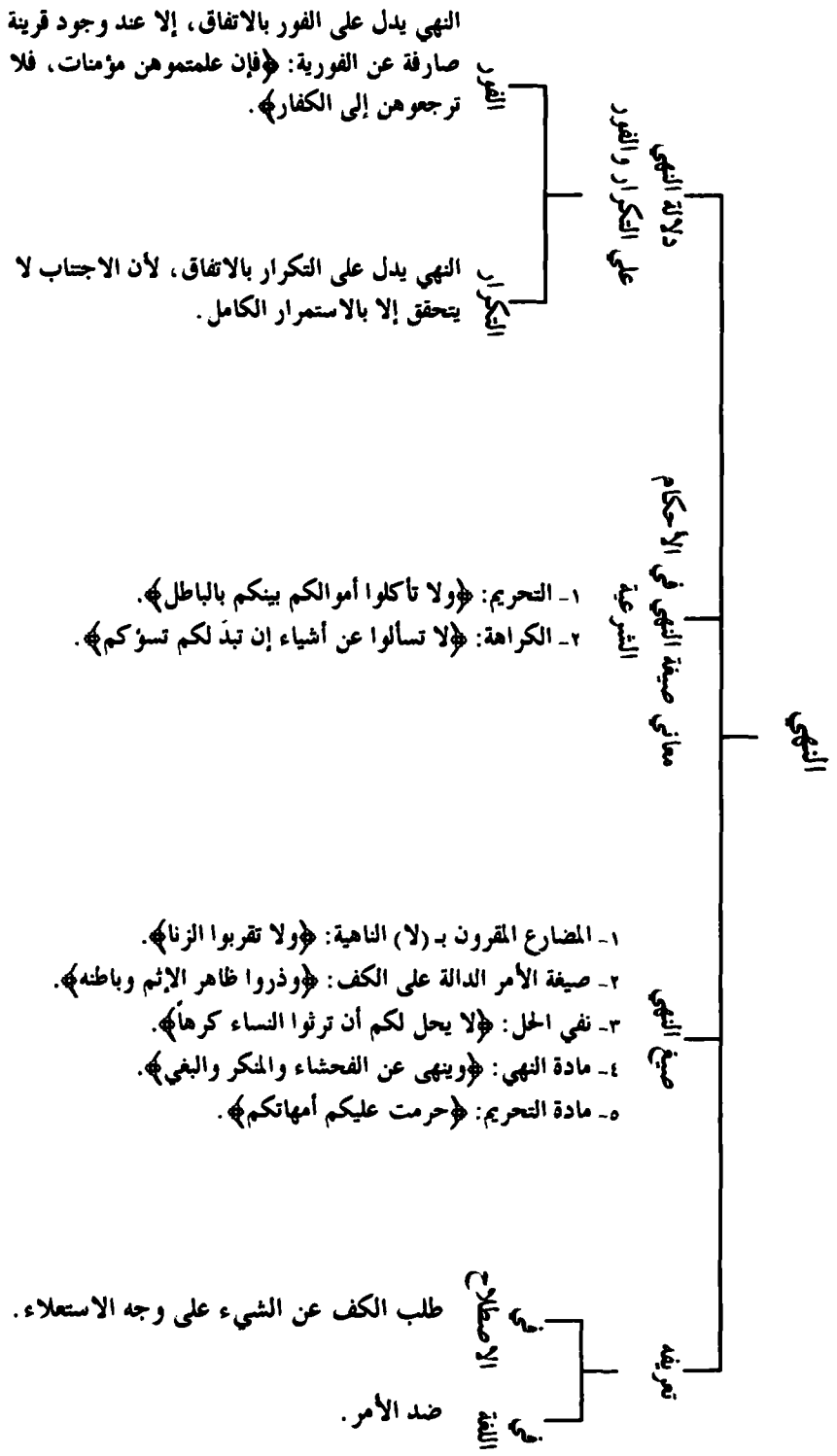
إن دلت على  
الفورية يكون للفور  
بالاتفاق. كصيام  
رمضان لتفريق  
الوقت.

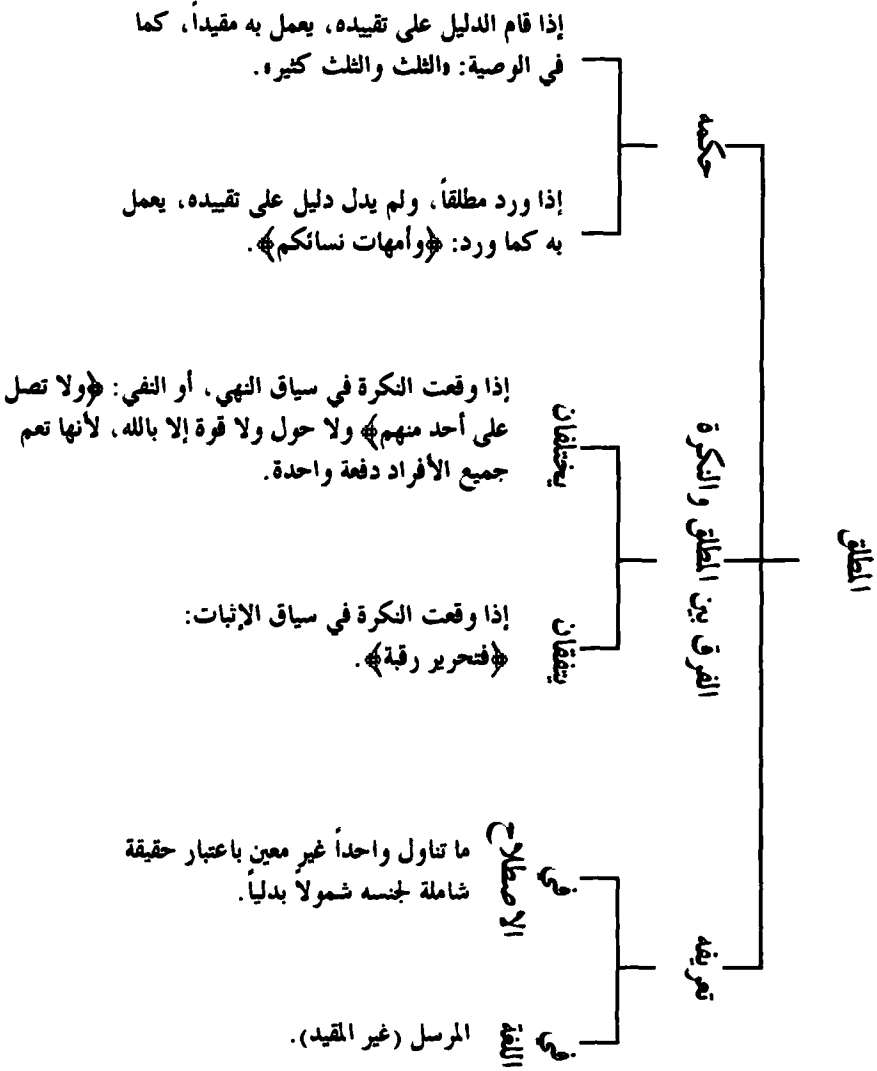
### دلالة الأمر على التكرار

وإن ورد عازباً من  
التكرار، لا يدل على  
التكرار.

- ١- جواز تفيد الأمر بالتكرار في اللغة، الفعل  
هذا العمل ثلاث مرات.
- ٢- اشتر خبزاً.

إذا ورد مقيداً  
بالتكرار، حمل  
على التكرار  
فحين شهد منكم  
التبهر فليصمه﴾.





إذا دل الدليل على إلغاء القيد، كان القيد غير معتبر: ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن﴾، بدليل: ﴿فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم﴾.

يُعمل به مقيداً ما لم يدل دليل على إطلاقه: ﴿فحصير رقبة مؤمنة﴾.

القيد

لفظ خاص يدل على فرد شائع، قيد بما يقلل من شيوعه: ﴿رقبة مؤمنة﴾، ﴿أيام متابعات﴾.

تقييد اللفظ بما يمنع الاختلاط.

في الاصطلاح

في اللغة

## حمل المطلق على القيد

المختلط (٧٨)

أن يختلف الحكم

ويتحدد السبب

كفارة الظهار بالصيام:

هو تحرير رقبة من قبل أن يتصام

كفارة الظهار بالإطعام:

هو إطعام ستين مسكيناً

الحكم

السبب فهما

المورد بعد الظهار

في الثانية: إطعام مطلق

في الأولى: اعتاق قبل المسيس

حكم هذه الحالة

مالك

حمل المطلق على

القيد

الجمهور

عدم حمل المطلق

على القيد

أن يتحدد الحكم

ويختلف السبب

هو كفارة... أو تحرير رقبة

هو... تحرير رقبة مؤتمنه

السبب

الحكم فهما

واحد وهو العتق

في الثانية: القتل الخطأ

في الأولى: الخيث

حكم هذا النوع

الحنفية

عدم حمل المطلق على

القيد إلا بتدليل

الجمهور

حمل المطلق على

القيد

أن يختلف المطلق والقيد

في الحكم والسبب

هو السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما

هو غسقا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق

السبب

الحكم

السبب

في الثانية: الحدث عند إرادة الصلاة

في الأولى: السرقة

في الثانية: وجوب الفسل

في الأولى: وجوب القطع

حكم هذا النوع

الجمهور

عدم حمل المطلق على القيد

أن يتحدد المطلق والقيد

في الحكم والسبب

هو حرمت عليكم الميتة والدم... إلا

هو قل لا أجد فيما أرحى إلى محرماً... إلا

أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً

السبب فهما

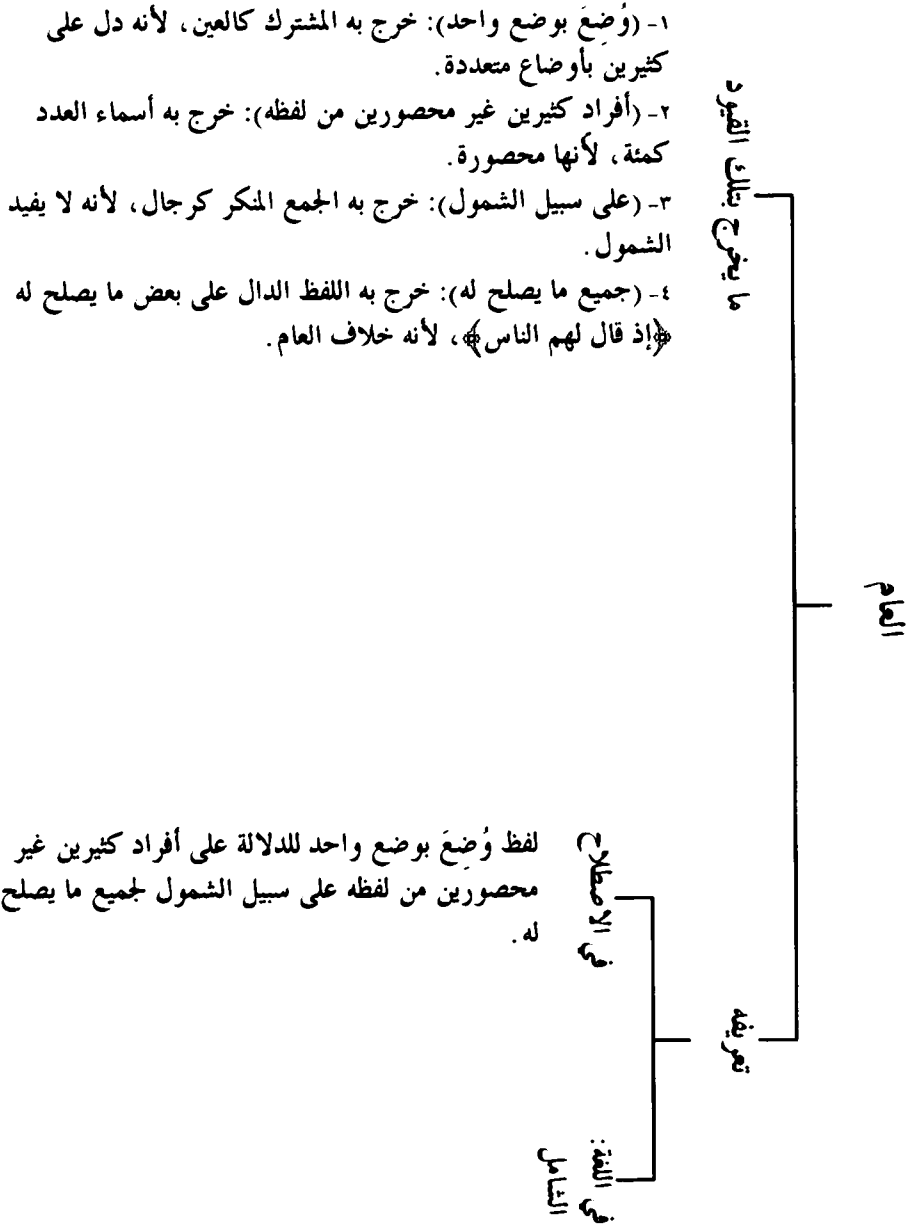
الحكم فهما

حرمه الدم

الضرر المترتب

حكم هذا النوع

حمل المطلق على القيد



لفظ جميع: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾.

لفظ كل: كل ذلك لم يكن.

النكرة في سياق النهي: ﴿لا تقتلوا شيخاً فانياً﴾.

النكرة في سياق النفي: ﴿لا وصية لوارث﴾.

أين: ﴿قالوا أين ما كنتم تدعون من دون الله﴾.

متى: ﴿متى نصر الله﴾.

ما: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾.

من: ﴿من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي﴾.

اللائي: ﴿واللائى ينسن من المحيض من نسائكم﴾.

الذين: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾.

ما: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾.

من: ﴿ولله يسجد من في السموات والأرض﴾.

ما: ﴿وما تفعلوا من خير يعلمه الله﴾.

من: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾.

بالإضافة: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾.

بـ (أل) الاستفراكية: ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾.

بالإضافة: «مطل الغني ظلم».

بـ (أل) الاستفراكية: «إذا استهل المولود وُزْتُ».

## ألفاظ العموم

### أسماء الاستفهام

### الأسماء الموصولة

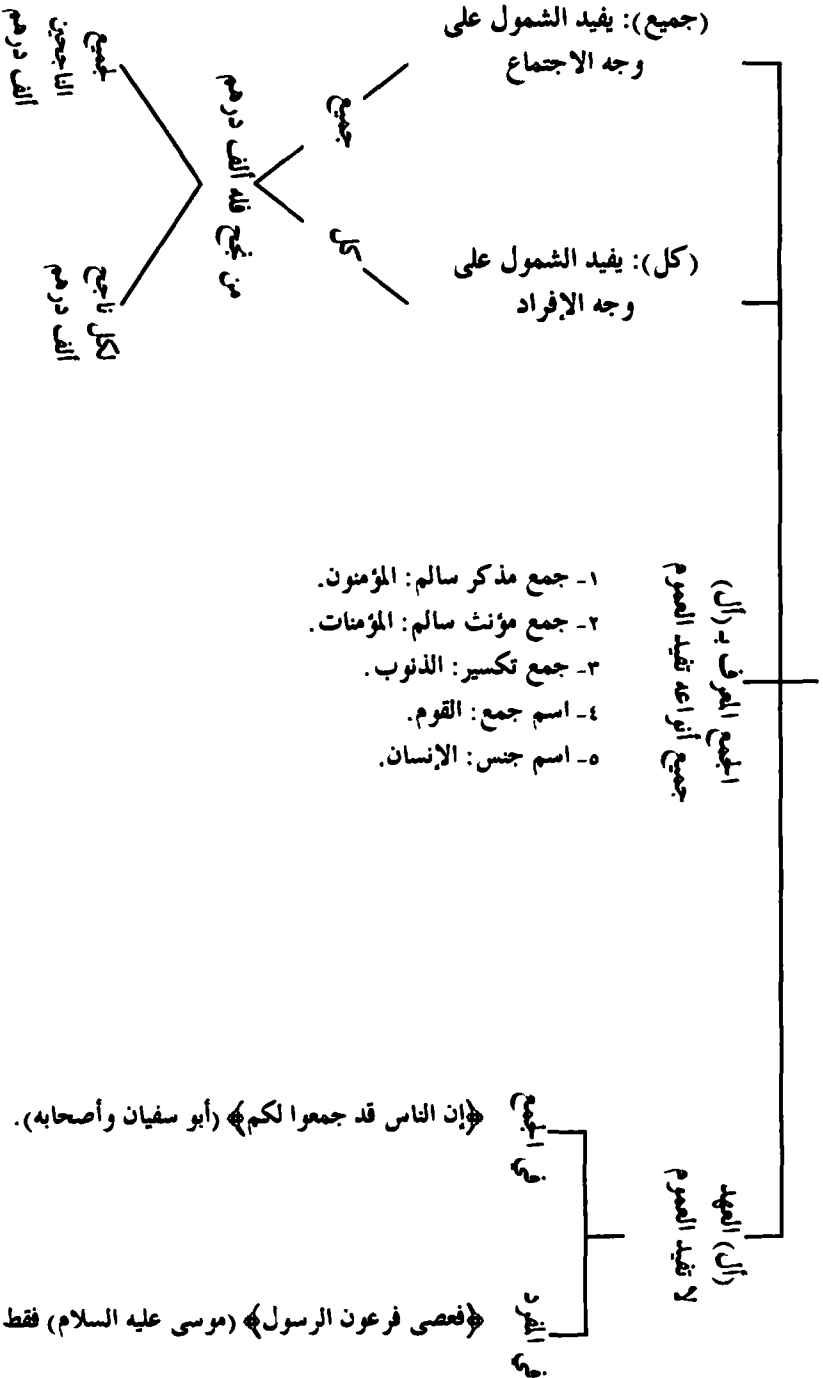
### أسماء الشرط

### إلحاح العرف

### اللفرد العرف



تشبيهات تتعلق بألفاظ العموم



## أنواع العام

عام مطلق وهو الذي خلا من قرينة الشمول والتخصيص

عام أريد به العموم قطعاً وهو الذي خلقته قرينة تنفي احتمال تخصيصه  
وهو ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها

عام أريد به الخصوص قطعاً وهو الذي خلقته قرينة تدل على أن المراد منه بعض أفراده

قرينة عقلية  
فهيما كان لأهل المدينة... أن يتخلفوا عن رسول الله ﷺ  
المقل يقضي بخروج الأطفال

قرينة شرعية  
هو ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً

### أقوال العلماء

نمرة اختلاف الأمر يشرب أبوال الإبل الأمر بالاستزاه عن البول

#### الحقبة

دلالاته على جميع أفرادها قطعية كإخاص.

#### الجمهور

دلالاته على جميع أفرادها ظنية.

الدليل:

أ- معنى العام: الشمول، فلا يصرف عنه إلا بقرينة.  
ب- لا يفهم معنى النص العام إلا بإرادة الشمول.

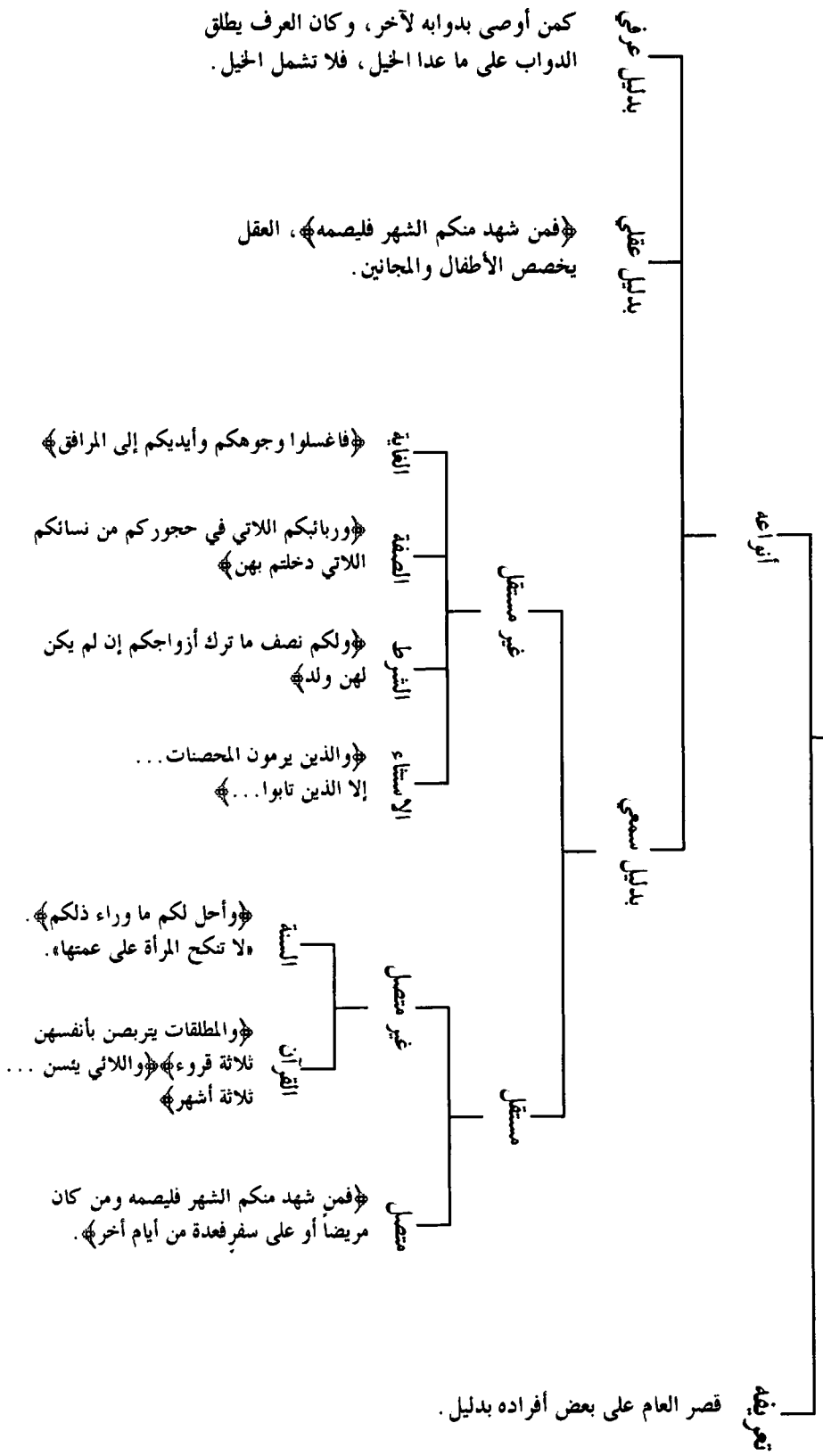
#### الجمهور

حمل العام على الخاص

#### الحقبة

نسخ الخاص (شرب أبوال الإبل) بالعام (استزاه البول)

تخصيص العام عند الجمهور



تخصيص العام عند الحنفية  
أنواعه

العام الذي يكون التخصيص فيه ابتداء

العام الذي خص منه  
أولا بدليل مقارن  
فيجوز تخصيصه بكل  
ما يجوز به تخصيصه  
عند الجمهور، لأن  
العام الذي خص منه  
شيء بدليل متصل  
أصبح ظاهرا، فيجوز  
تخصيصه بالتفصل كما  
يجوز بالتصل.

أنواع التخصيص

العرف

كمن أوصى بدوابه، وكان في العرف أن  
الدواب لا يطلق على الخيل، فالوصية لا  
تشملها.

العقل

﴿وجاهدوا في الله حق جهاده﴾ العقل  
يخصص المجانين والصبيان.

التفصيل

﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان  
مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾.

شروط التخصيص

كونه متصلا  
كونه مستقلا

وعلى هذا

غير التفصيل

نوع من التسخ

وهو: صرف

العام عن عمومته

بدليل مستقل غير متصل.

غير المستقل

يسمى قسرا

وهو: صرف

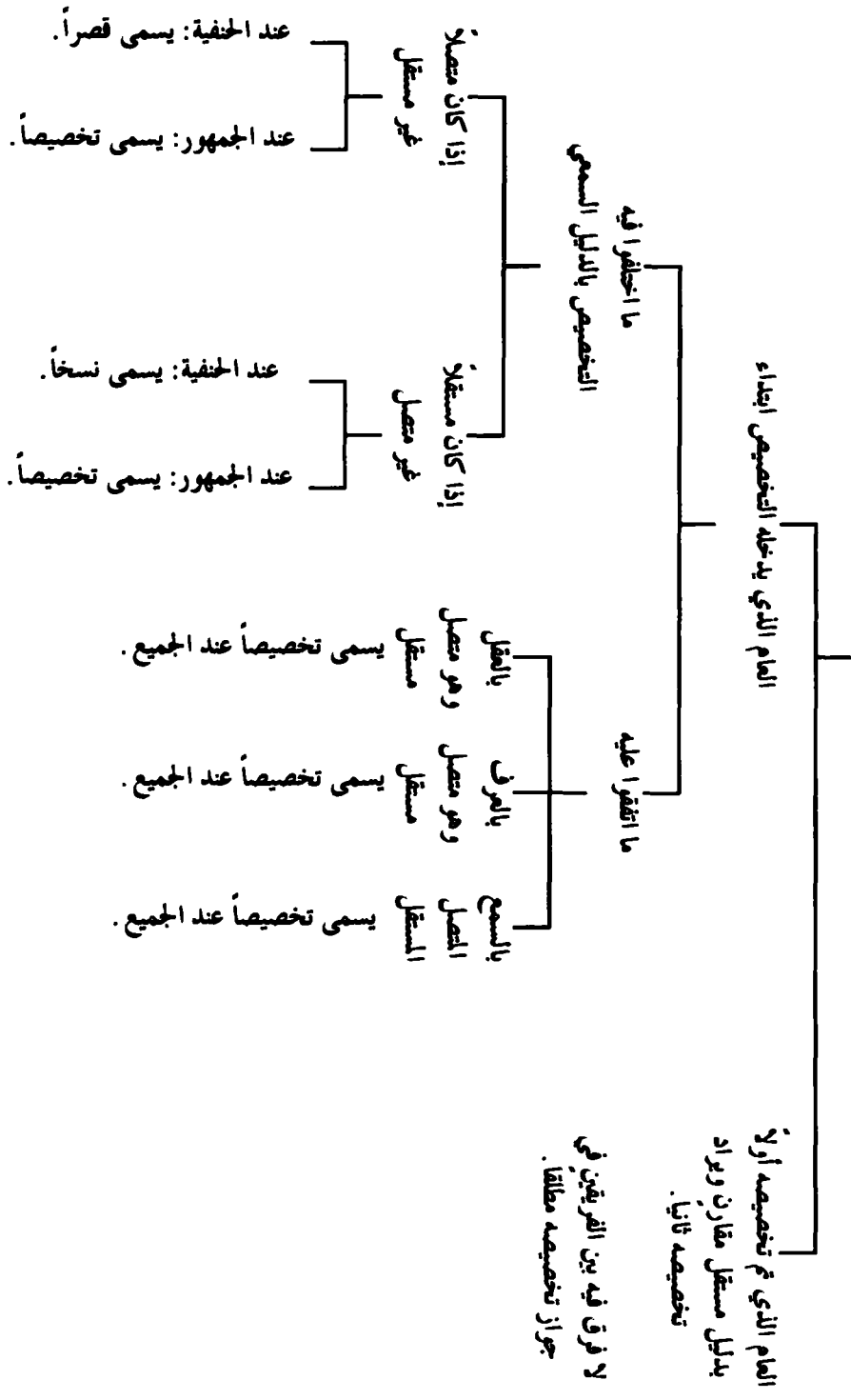
العام عن عمومته

بدليل متصل غير مستقل.

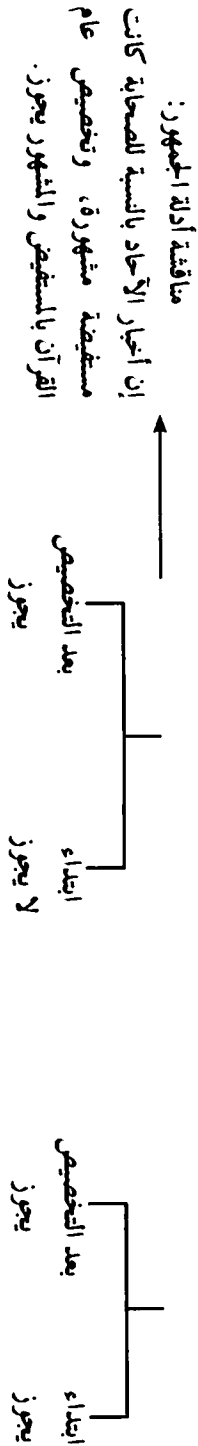
تعريفه

قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقارن.

مقارنة بين موقف الجمهور والحفية من التخصيص



## تخصيص عام القرآن بخبر الواحد



لأن العام بعد التخصيص يصبح ظنياً، وتخصيص الظني بالظني يجوز كما في: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾، حيث خصصت بمصل وهو: ﴿فمن اضطر في مخمصة﴾، فحينئذ جاز تخصيصه بقوله ﷺ: وهو الطهور ماؤه الحل ميتة.

لأن القرآن قطعي، وخبر الواحد ظني والظني لا يعارض القطعي.

لأن الصحابة خصموا عمومات القرآن بخبر الواحد، كتخصيص: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ بقوله ﷺ: ولا تكح المرأة على عمتها...<sup>٤٠٠</sup>.

صور من التخصيص بين الأدلة



تخصيص: ﴿... فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾،  
بقياس العبد على الأمة في تنصيف عذابه في هذه الحالة .

تخصيص: ﴿والذين يرمون المحصنات... فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾،  
بالإجماع: حيث خصصها في حق العبد بتنصيف الجلد عليه .

تخصيص: «ما أبين من حي فهو ميت»،  
بقوله تعالى: ﴿ومن أصوافها وأوبارها﴾.

تخصيص: «ما سقته السماء ففيه العشر»،  
بقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» .

تخصيص: ﴿يوصيكم الله في أولادكم...﴾،  
بقوله ﷺ: «القاتل لا يرث» .

تخصيص: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً...﴾،  
ب: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن﴾ .

## تعارض العام والخاص

عند الخفية

عند الجمهور

إن علم التاريخ

إن جهل التاريخ

كما في: «ما سقته  
السماء ففيه المشرك»،

مع: «ليس فيما دون

خمسة أو سق صدقة».

يبت بينهما التعارض

فيعمل بالأرجح منهما.

كان الخاص  
مقارناً بالعام

﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان  
مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾  
يحكم بالتخصيص: أي أن الخاص يقصر  
العام على بعض أفراده.

كان الخاص  
مترجماً عن العام

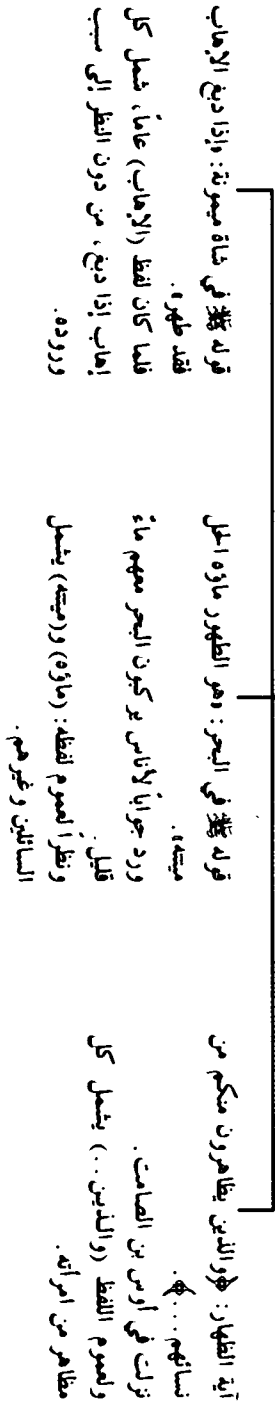
﴿والذين يرمون المحصنات...﴾  
﴿والذين يرمون أزواجهم...﴾  
يحكم بالنسخ: أي أن الخاص ينسخ العام  
في قدر ما تناوله.

يعمل بالتصين مطلقاً، علم التاريخ  
أم لم يعلم، مقارناً كان الخاص أم  
مترجماً، لأن إعمال الدليلين أولى  
من إهمالهما أو إهمال أحدهما.

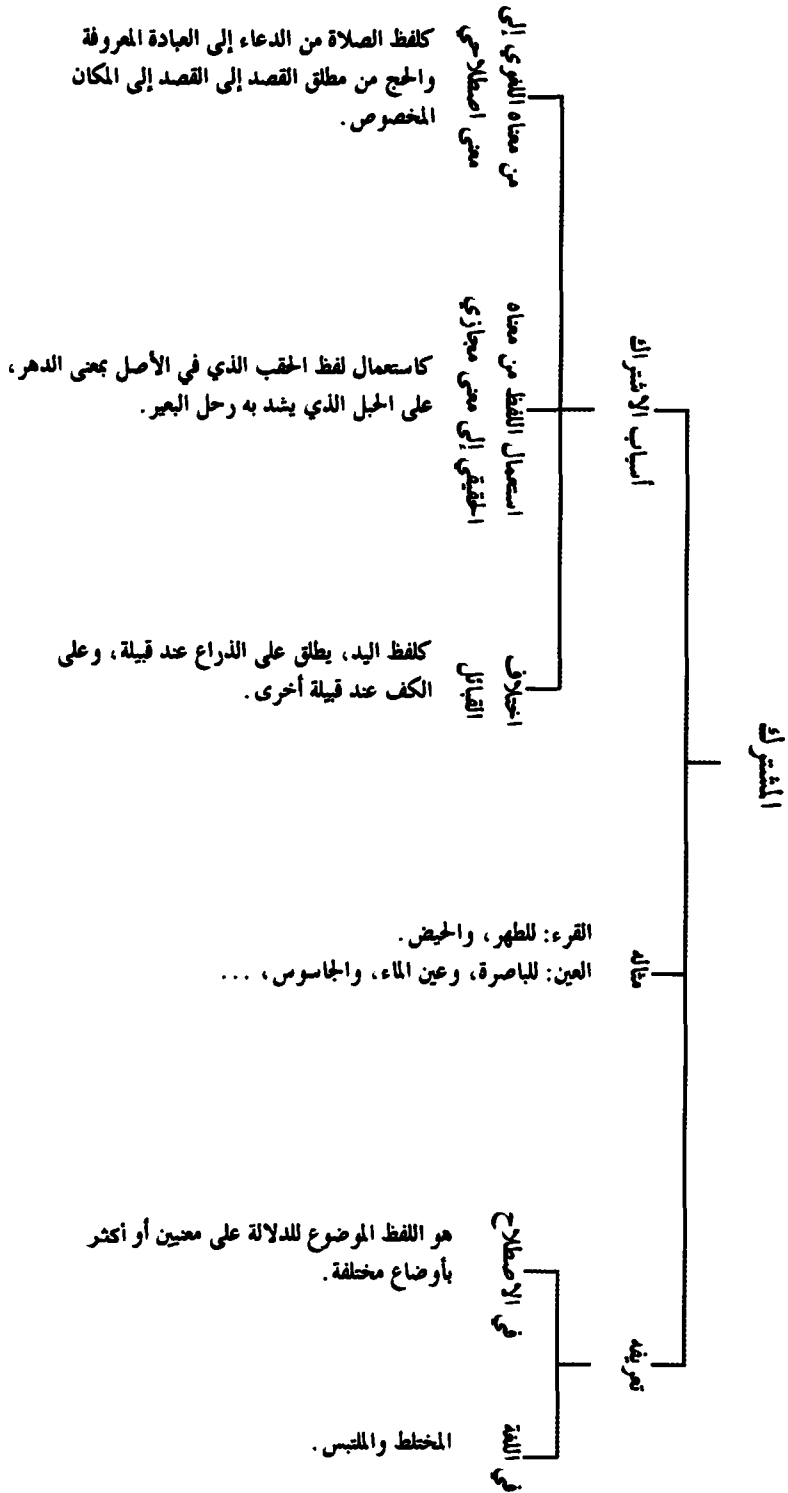


### العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

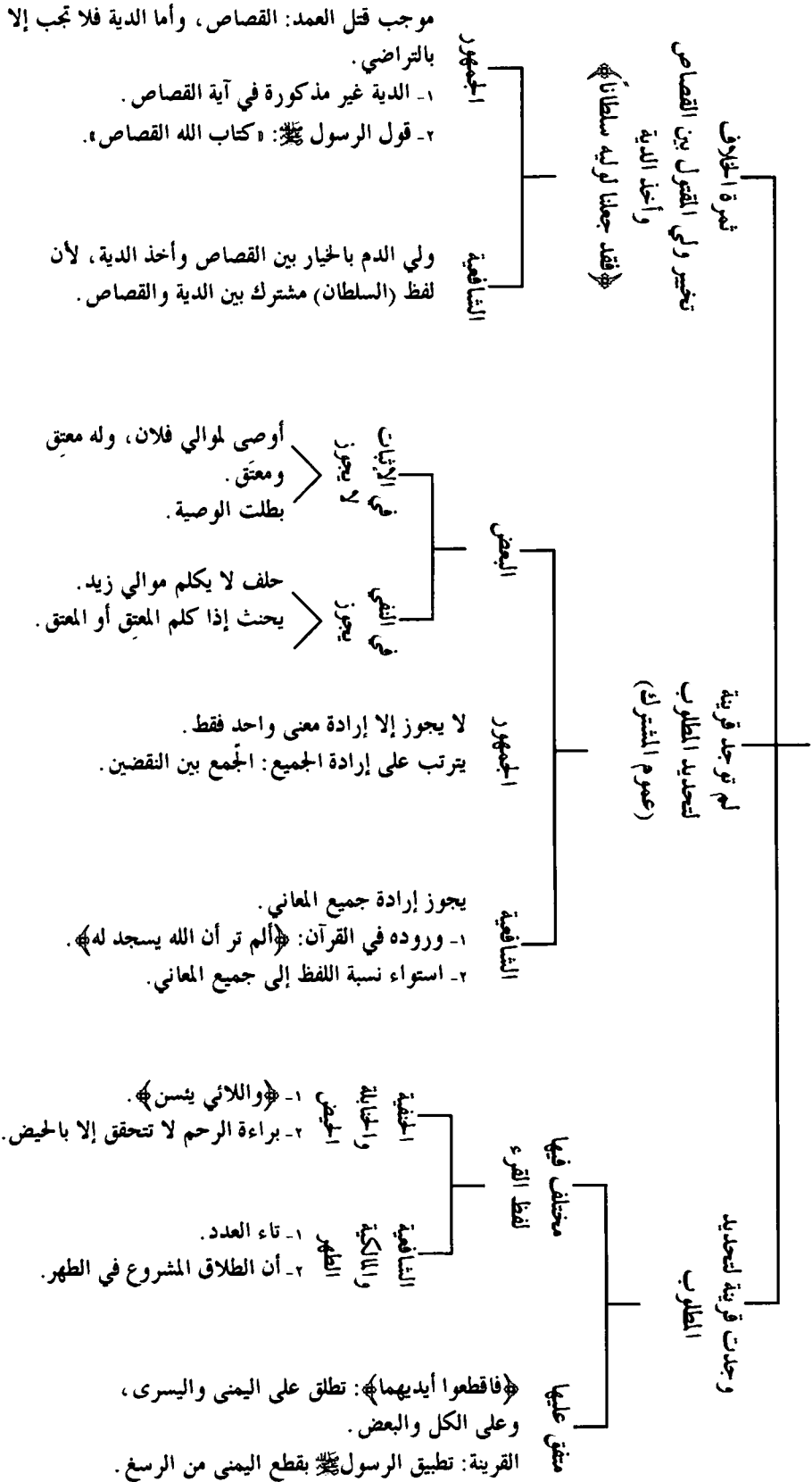
إن كثيراً من المومرات في القرآن والسنة وردت على أسباب خاصة ومع ذلك فقد عمل العلماء بموجب تلك المومرات دون النظر إلى أسبابها الخاصة من ذلك



ومن هنا قرر الأصوليون قاعدة:  
وإن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب



حكم المشترك



موجب قتل العمد: القصاص، وأما الدية فلا تجب إلا بالتراضي.

١- الدية غير مذكورة في آية القصاص.

٢- قول الرسول ﷺ: «كتاب الله القصاص».

ولي الدم بالخيار بين القصاص وأخذ الدية، لأن لفظ (السلطان) مشترك بين الدية والقصاص.

أوصى لموالي فلان، وله معتق ومعتق. بطلت الوصية.

حلف لا يكلم موالي زيد. يحتث إذا كلم المعتق أو المعتق.

لا يجوز إلا إرادة معنى واحد فقط.  
يترتب على إرادة الجميع: الجمع بين النقصين.

يجوز إرادة جميع المعاني.  
١- وروده في القرآن: ﴿ألم تر أن الله يسجد له﴾.  
٢- استواء نسبة اللفظ إلى جميع المعاني.

١- ﴿واللاني ينسن﴾.  
٢- براءة الرحم لا تتحقق إلا بالحيض.

١- تاء العدد.  
٢- أن الطلاق المشروع في الطهر.

﴿فاقطعوا أيديهما﴾: تطلق على اليمنى واليسرى، وعلى الكل والبعض.

القرينة: تطبيق الرسول ﷺ بقطع اليمنى من الرسغ.

## الظاهر

كلمة

وجوب العمل بمعناه المتبادر منه ،  
إلا أن يقوم دليل على خلافه .

ما يحتمله

يحتمل التأويل والتفسير والنسخ زمن الرسالة .

مثاله

﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء...﴾  
على إباحة الزواج .

تعريفه

في الاصطلاح

ما ظهر معناه بنفسه ، ولم يكن مقصوداً من السياق .

في اللغة

البارز والمنكشف .

- ١- دلالة النص على معناه أوضح من دلالة الظاهر على معناه.
- ٢- معنى النص مقصود من السياق أصلاً ومعنى الظاهر مقصود تبعاً.
- ٣- احتمال النص للتأويل أبعد من احتمال الظاهر له.
- ٤- عند التعارض بينهما، يرجح النص على الظاهر.

الظاهر والنص  
الفرق بين

وجوب العمل بمعناه المتبادر منه،  
إلا أن يقوم دليل على خلافه.

حكمه

يحتمل التأويل والتفسير والنسخ زمن الرسالة.

ما يحتمله

﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء...﴾  
على إباحة التعدد إلى أربع.

مثاله

ما ظهر معناه بنفسه وكان مقصوداً من السياق.

في الاصطلاح

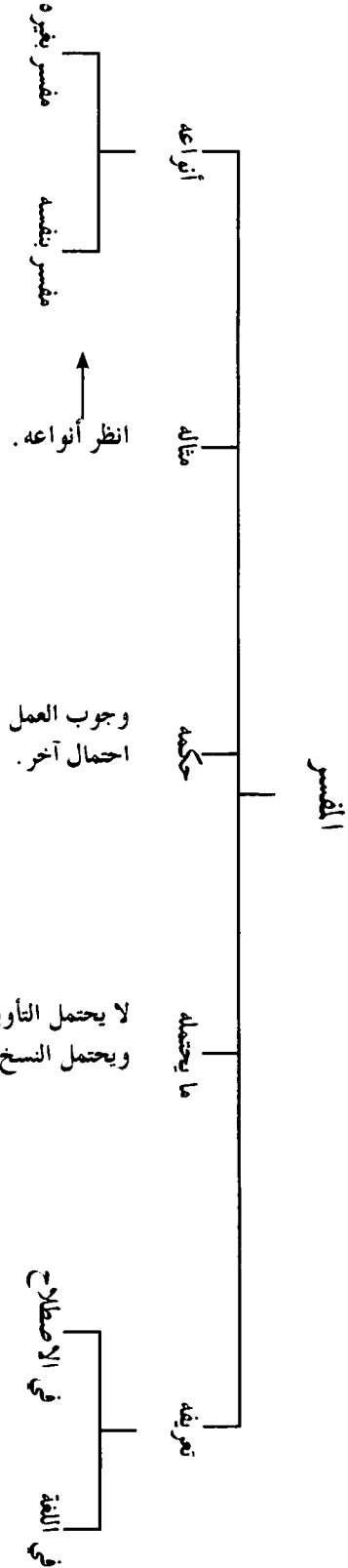
في اللغة

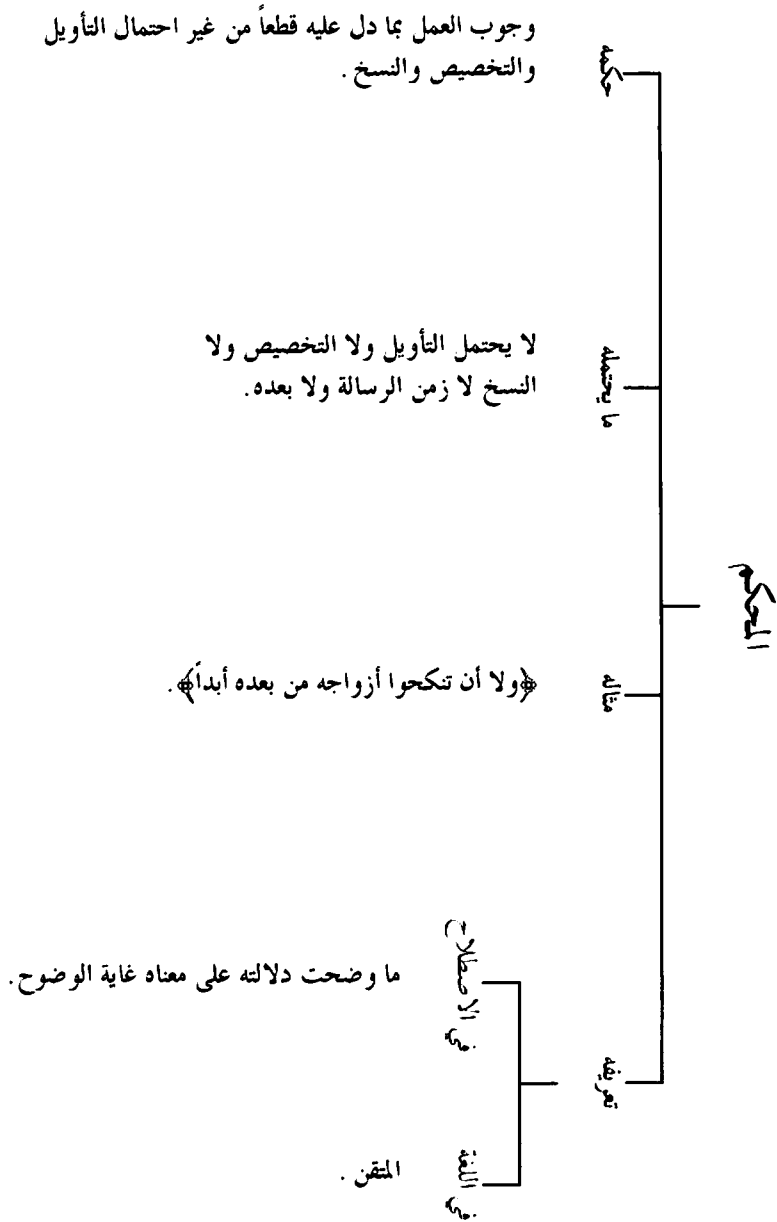
المكان المرتفع، ومنه منصة العروس.

تعريفه

ما كان بيانه بغيره، كالمجمل الذي فسر بغيره، مثل بيان الصلاة والزكاة بفعل الرسول ﷺ وقوله .

ما كان بيانه من النص نفسه .  
﴿خلق الإنسان هلو عا إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً﴾ .





## التعارض بين أنواع الواضح الدلالة

أمثله

حكيمه

تعارض المفسر مع المحكم

تعارض النص مع المفسر

تعارض الظاهر مع النص

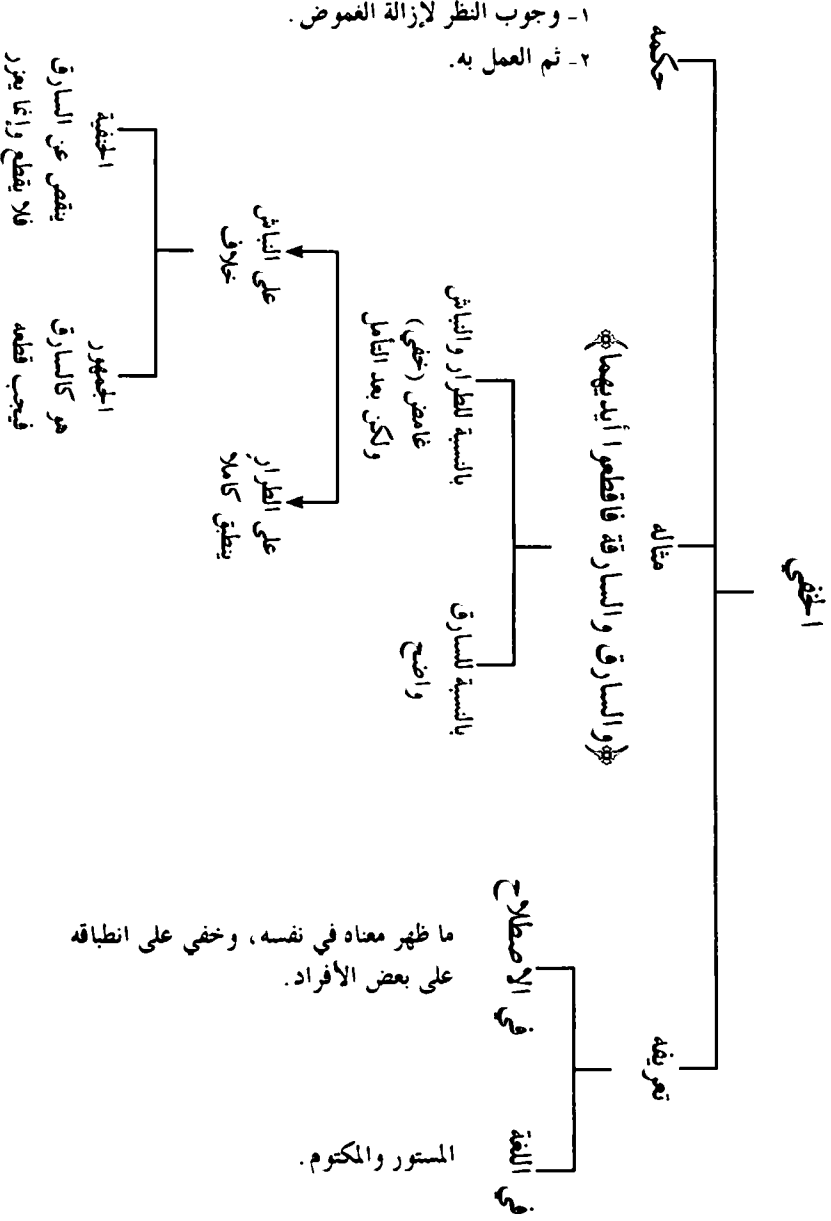
هو وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴿يُبدل على قول شهادة العدل ولو كان محدوداً في القذف .  
 ﴿... ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً﴾ يبدل على عدم قبول شهادة المحدود في القذف .  
 - يعمل بالتأني (المحكم) ، لأن دلالة أقوى .

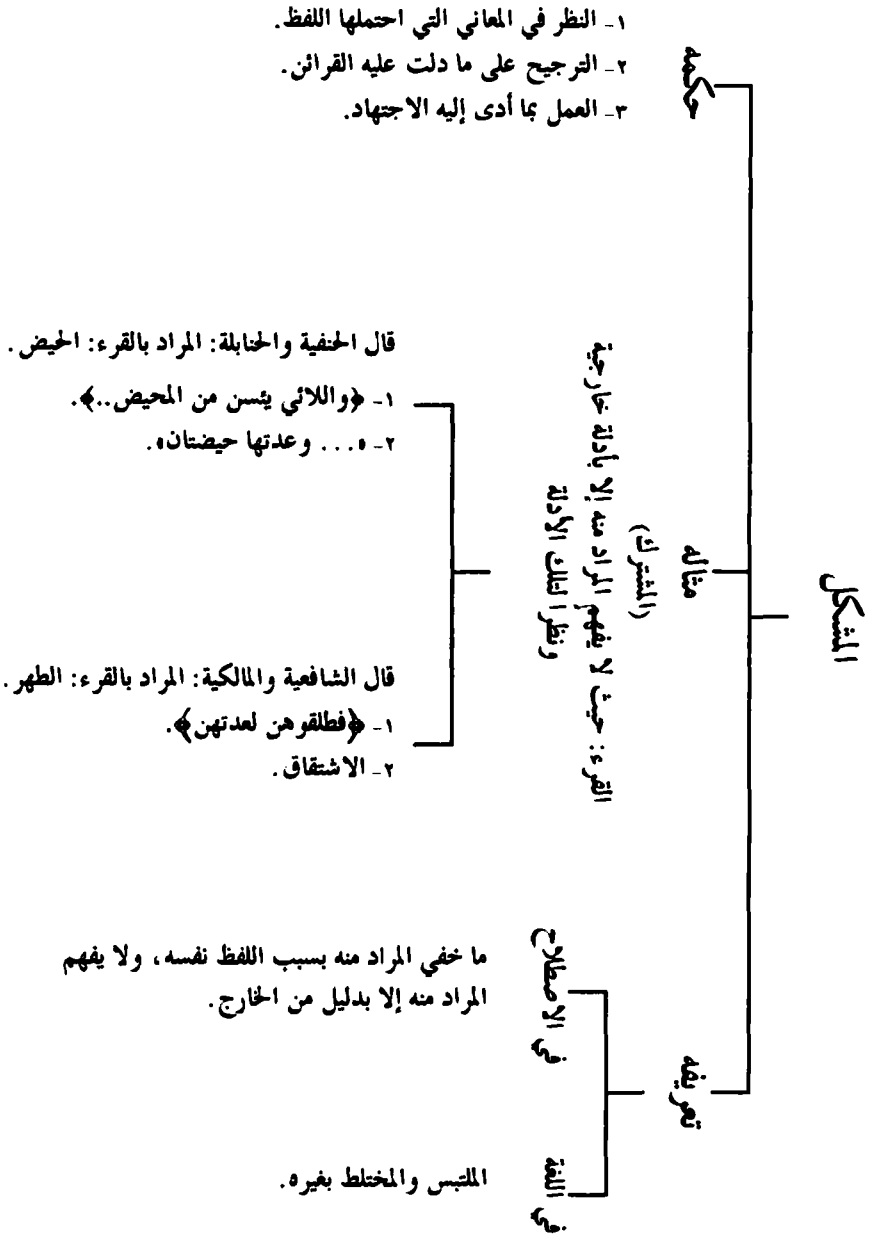
«الستحاضة ترضاً لكل صلاة» ، يوجب الرضوء عليها لكل صلاة .  
 «الستحاضة ترضاً لوقت كل صلاة» ، يوجب الرضوء عليها لوقت كل صلاة .  
 - يعمل بالتأني (المفسر) ، لأن دلالة أقوى .

﴿أحل لكم ما وراء ذلكم﴾ ظاهر في إباحة الكاح بأي عدد .  
 ﴿فإنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع﴾ نص على الإقتصار بأربع .  
 - يعمل بالتأني (النص) ، لأن دلالة أقوى .

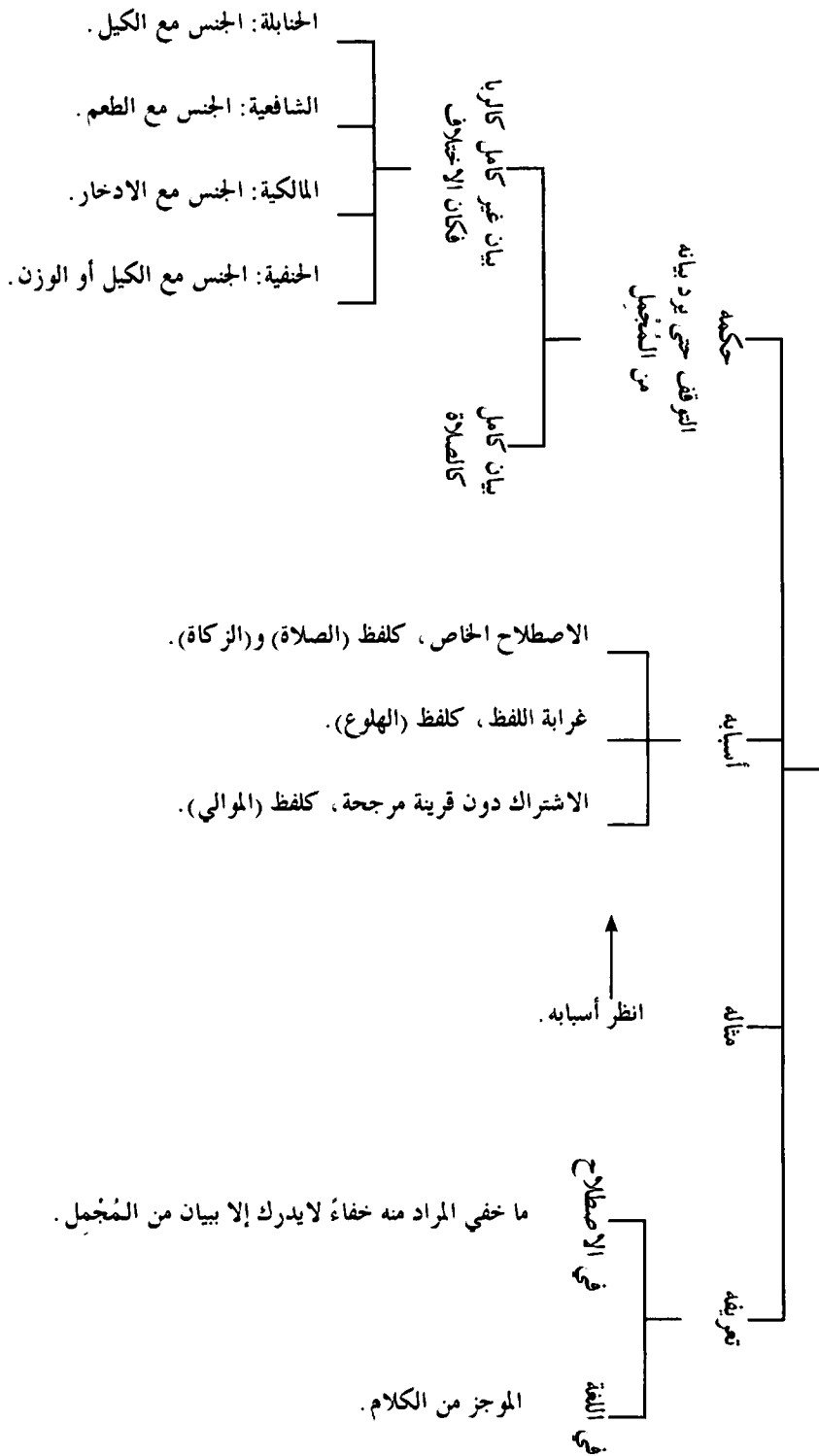
- ١- إذا تعارض الظاهر مع النص : قَدِّم النص .
- ٢- إذا تعارض النص مع المفسر : قَدِّم المفسر .
- ٣- إذا تعارض المفسر مع المحكم : قَدِّم المحكم .



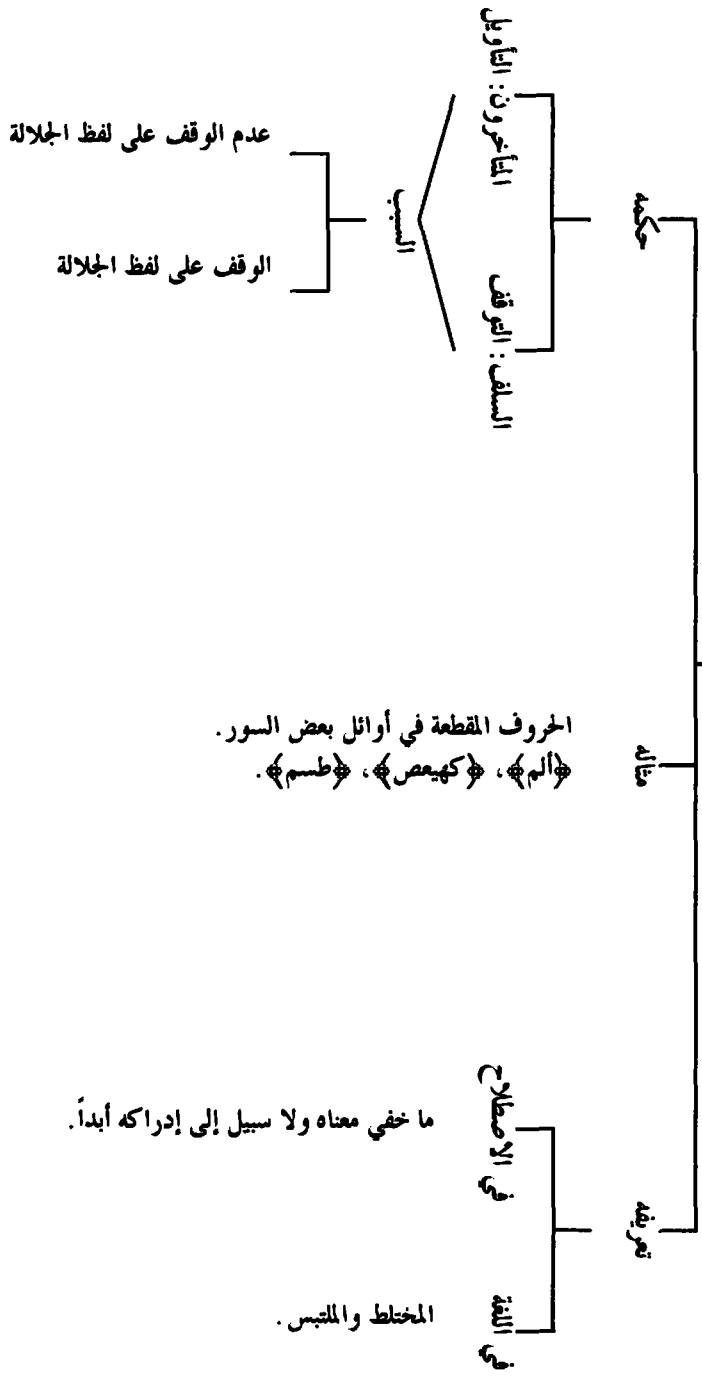




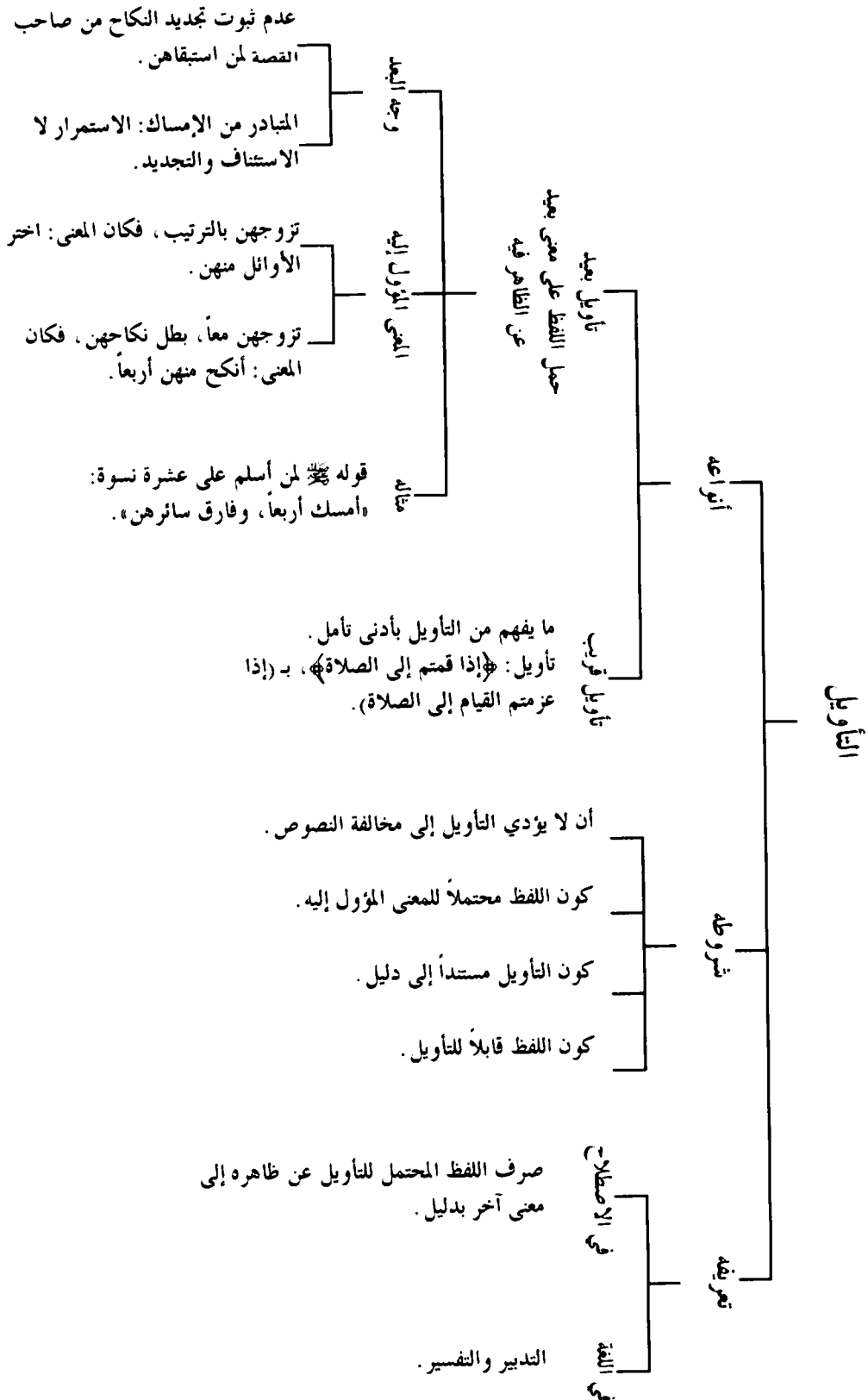
## المُجْمَل



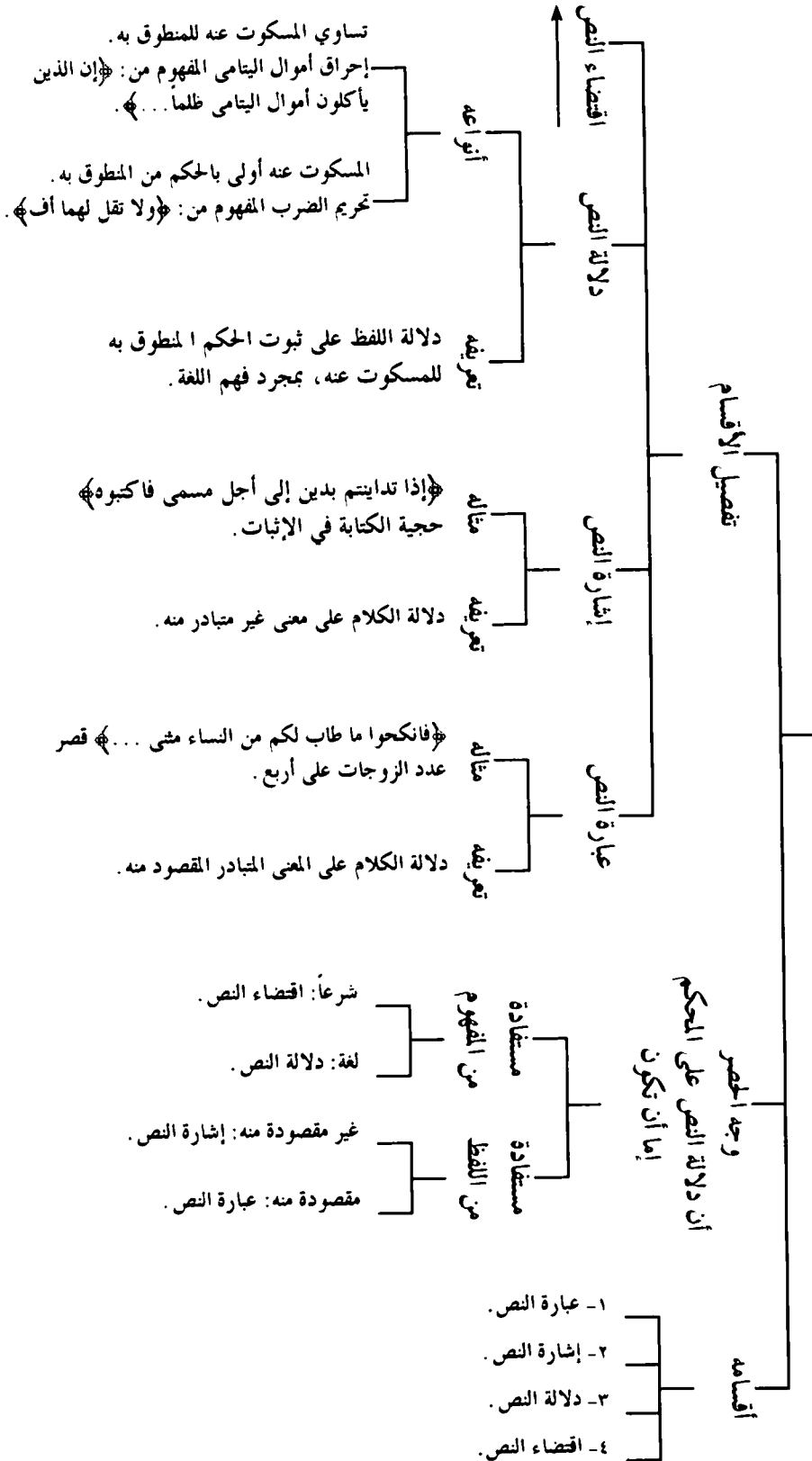
المتشابه



في قوله تعالى: ﴿هُوَ مَا يَعْلَم تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ، كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (از عسرون، ٧).



تقسيم اللفظ باعتبار كيفية دلالاته على المعنى  
أولاً: منهج الحنفية



تتمه منهج الحنفية

اقتضاء النص

عموم المقتضى

القيام الذي يحصل تقدير عدة أفراد ولكن الكلام يستقيم بواحد منها فهل يقدر ما يعم أم واحد فقط

الخاصية  
العامية

يقدر فرد واحد فقط (لا عموم للمقتضى) لأن التقدير للضرورة، والضرورات تقدر بقدرها.  
يقدر ما يعم تلك الأفراد (عموم المقتضى) قياساً على النص العام.

ثمرة الخلاف في طلاق الخطأ

الحنفية: يقع طلاقه، لأن:  
الجمهور: لا يقع طلاقه

- ١- المراد: رفع الحكم الأخرى فقط، لأنه لا عموم للمقتضى.
  - ٢- قياساً على الهازل.
  - ٣- القرآن لم يرفع ما وقع خطأ في حكم الدنيا كقتل الخطأ، فأوجب الدية والكفارة.
- لأن التقدير ورفع عن أمي (حكم الخطأ) ... وهو عام يشمل الحكم الدنيوي والأخرى.

حكمه

إفادة القطع من حيث وجوب العمل به.

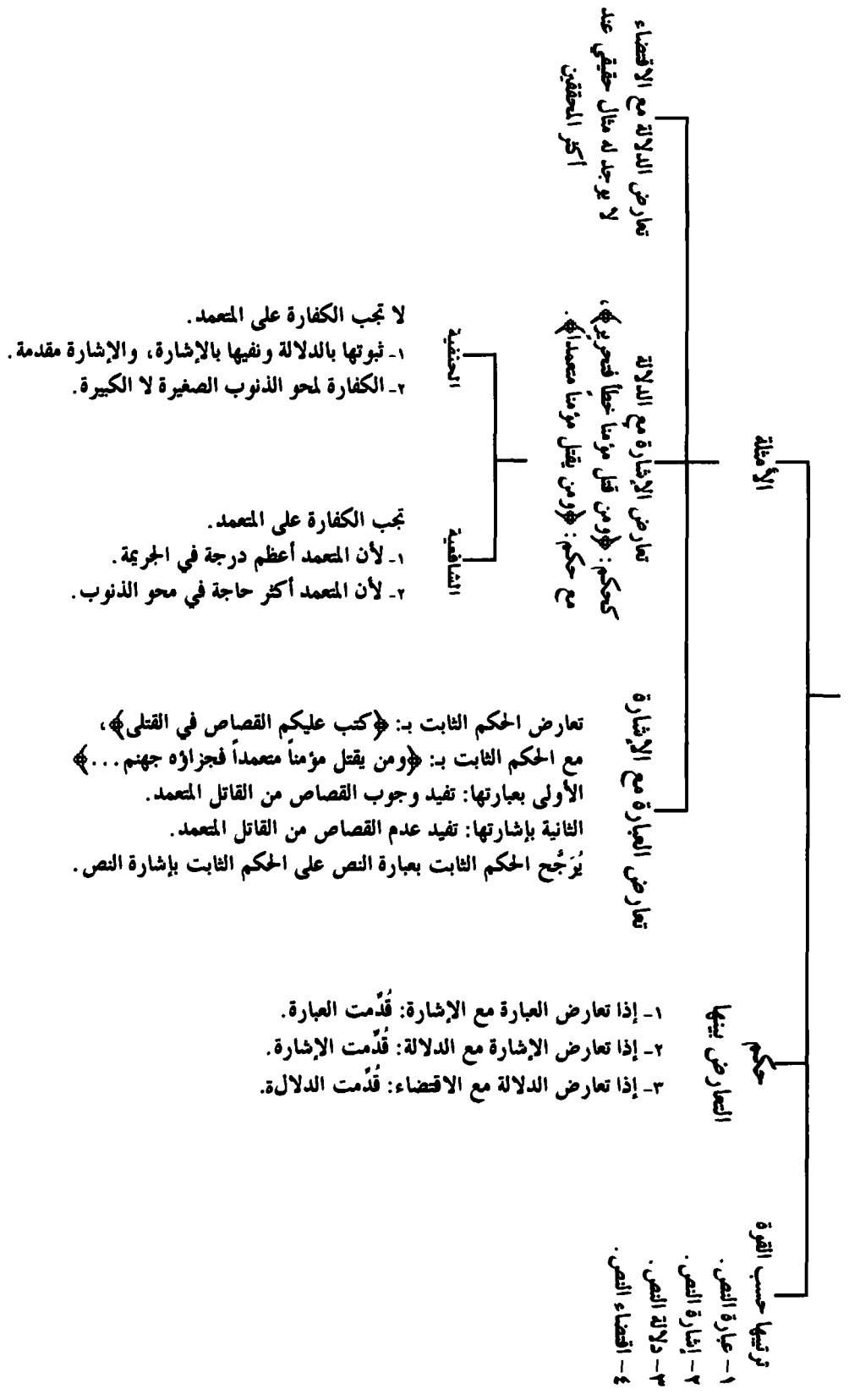
مثاله

قوله **يُكَلِّمُ** ورفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه، فيقدر (الإثم) أو (الحكم)، أي إثم الخطأ أو حكم الخطأ...

تبريقه

دلالة الكلام على تقدير ما يقتضيه صدق هذا الكلام وصحته.

ترتيب الدلالات وحكم التعارض بينها





تقسيم اللفظ باعتبار كيفية دلالاته على المعنى  
ثانياً: منهج الجمهور

حجة مفهوم المخالفة

دلالة المفهوم  
دلالة اللفظ على شيء غير  
مذكور في الكلام

دلالة المنطوق  
دلالة اللفظ على شيء مذكور  
في الكلام  
فيشمل:

- ١- دلالة العبارة.
- ٢- دلالة الإشارة.
- ٣- دلالة الاقتضاء.

عند الخطبة  
وقد تقدم

مفهوم المخالفة

أنواعه

مثاله

تعريفه

مفهوم الموافقة

١. مفهوم الصفة: قول خير العدل، من قوله: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾.

٢. مفهوم الشرط: عدم وجوب النفقة على المعتدة الحامل من قوله: ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن...﴾.

٣. مفهوم الغاية: عدم إباحة الأكل بعد طلوع الفجر من قوله: ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم...﴾.

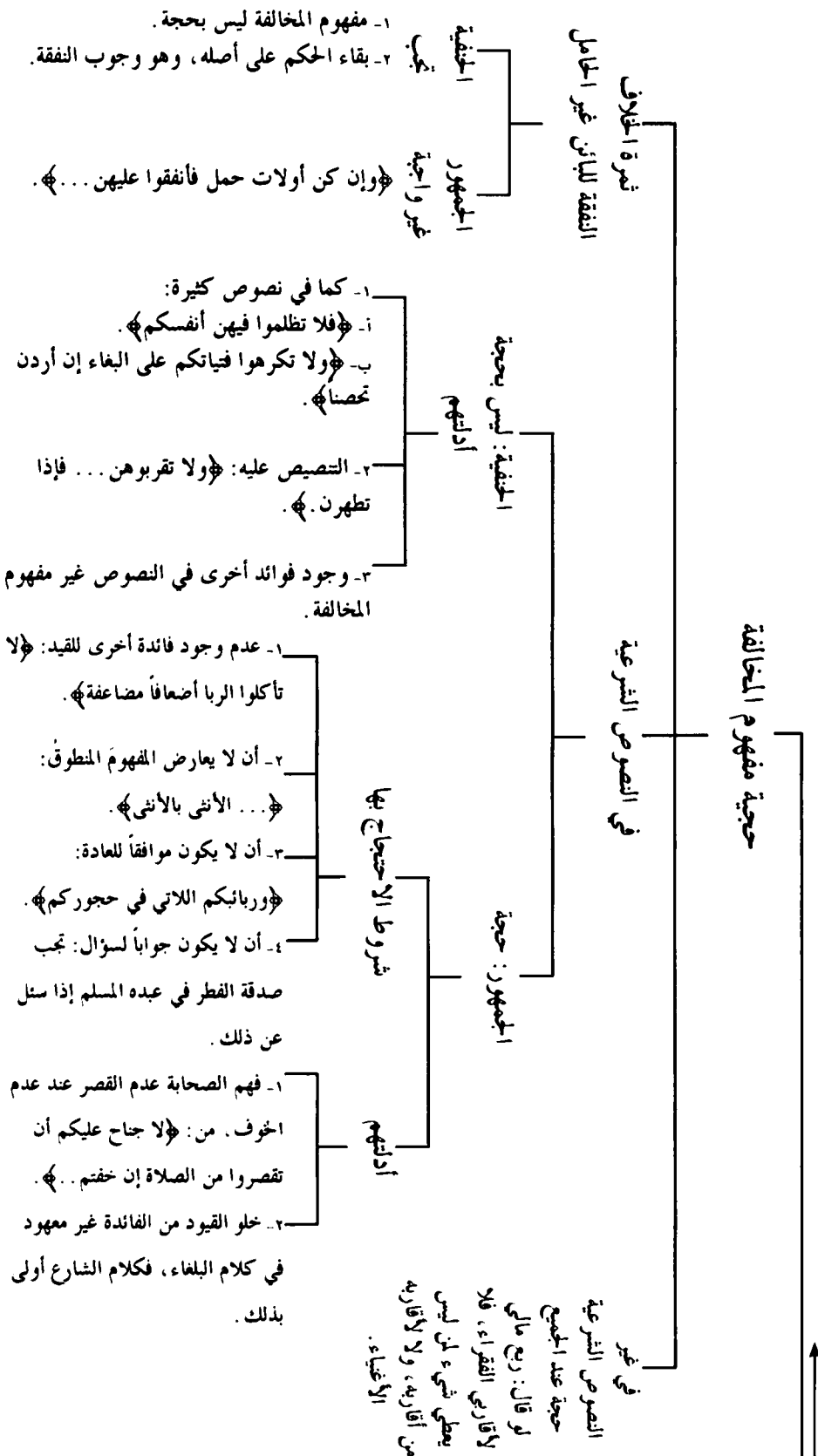
٤. مفهوم العدد: عدم جواز الزيادة على الثمانين من قوله: ﴿... فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾.

دلالة: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي... أو دمأ مسفوحاً﴾ على حل الدم غير المسفوح.

دلالة اللفظ على ثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه.

دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه نفيًا أو إثباتًا.

كدلالة: ﴿ولا تقل لهما أف﴾ على تحريم الضرب. وإنه حجة عند الجميع سوى الظاهرية.



تقسيم اللفظ باعتبار كيفية استعماله في المعنى

١- الحقيقة

حكما

تعلق الحكم بما وضع له اللفظ، أمراً كان أو نهياً ك: ﴿أقيموا الصلاة﴾ و﴿لا تقربوا الزنى﴾.

أقسامها

الحقيقة العرفية الخاصة: استعمال طائفة اللفظ لمعنى غير معناه اللغوي، كالجوهر والعرض عند المتكلمين.

الحقيقة العرفية العامة: استعمال العامة اللفظ لمعنى غير معناه اللغوي، كالدابة على ما له حافر من الحيوانات.

الحقيقة الشرعية: استعمال الشرع اللفظ لمعنى خاص غير معناه اللغوي، كالصلاة للعبادة المخصوصة.

الحقيقة اللغوية: استعمال اللفظ فيما وضع له كالصلاة للدعاء، والحج للقصد.

تعريفها

في الاصطلاح

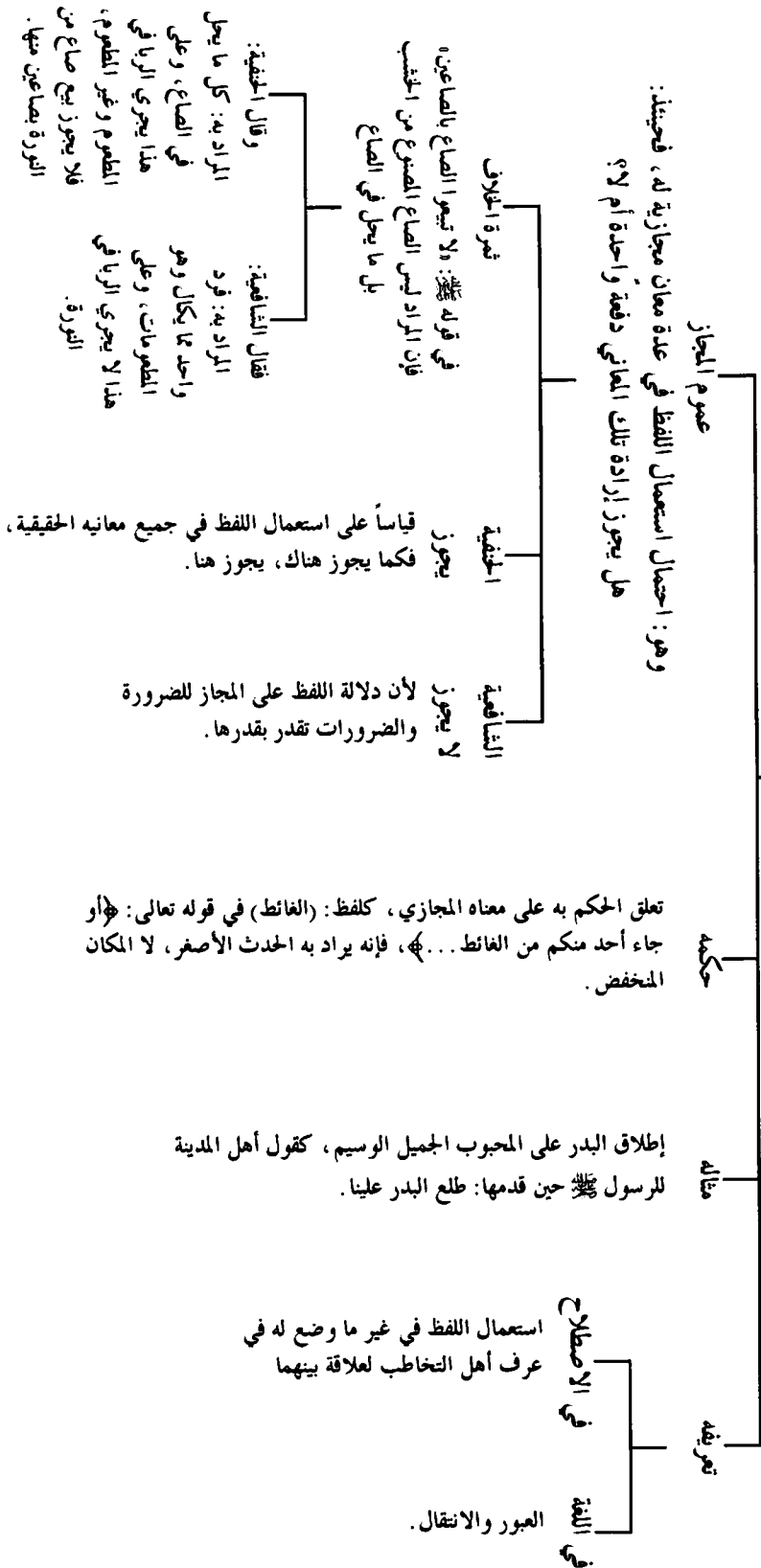
انظر أقسامها.

في اللغة

الثبوت.

## تقسيم اللفظ باعتبار كيفية استعماله في المعنى

### ٢- المجاز



الجمع بين الحقيقة والمجاز  
بأن يراد من استعمال اللفظ الواحد، معناه الحقيقي والمجازي في وقت واحد



عند التيانية

المراد به:

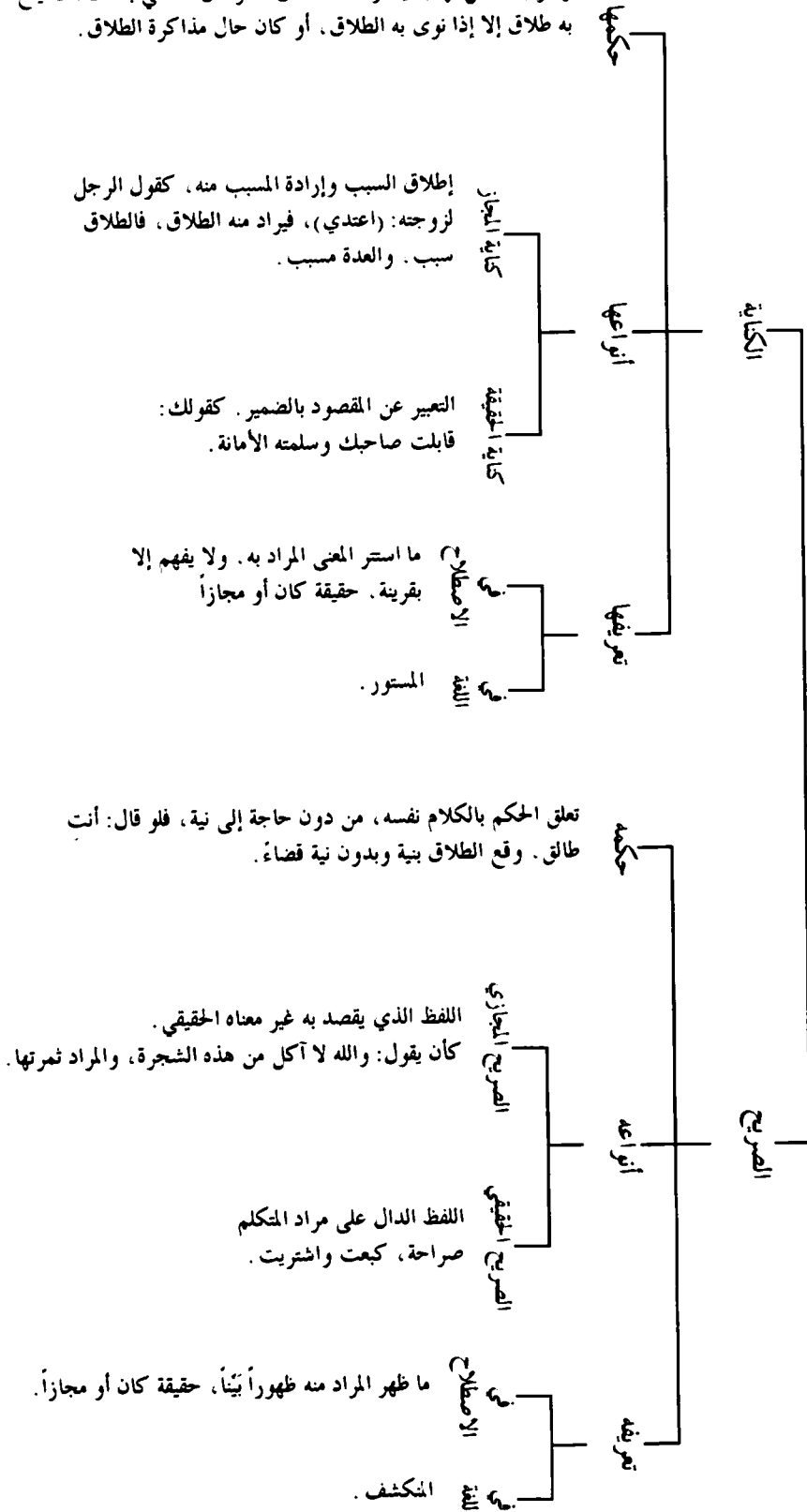
- ١- اللمس باليد، وهو المعنى الحقيقي، فالتييم حينئذ لأجل الحدث.
- ٢- اللمس بالجماع، وهو المعنى المجازي، فالتييم حينئذ لأجل الجنابة.

- ١- لعدم وروده في اللغة.
- ٢- لاستحالة جمع التقيمين، كأن يكون التوب الواحد ملكاً لشخص وعارية عنده.

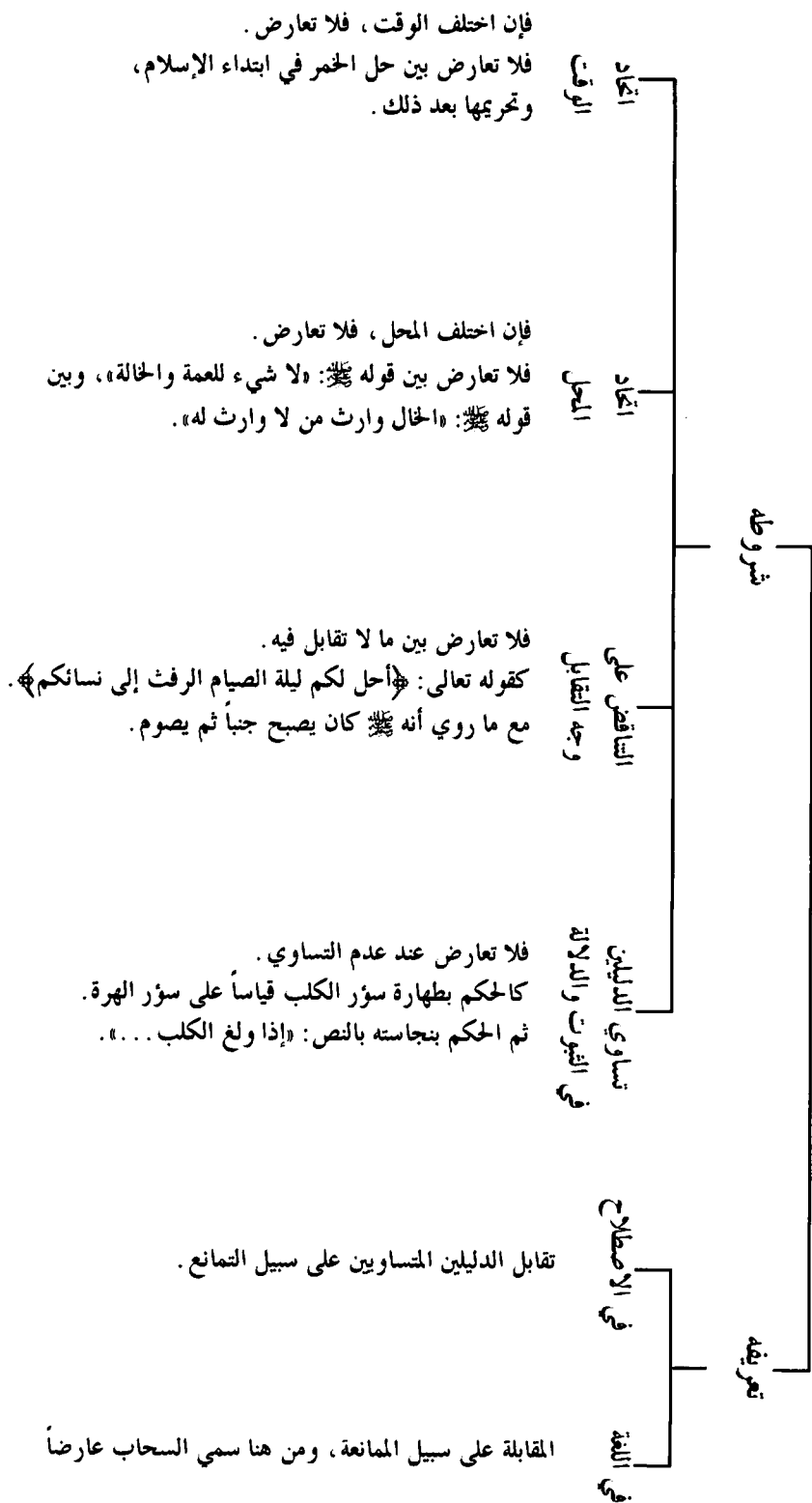
المراد به هنا: المعنى المجازي، وهو الجماع بالاتفاق، فلا يراد المعنى الحقيقي منه، وبالتالي: لا يكون اللمس باليد ناقضاً للوضوء.

## الصريح والكناية

وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال، فلو قال: الحقني بأهلك، لا يقع به طلاق إلا إذا نوى به الطلاق، أو كان حال مذاكرة الطلاق.



تعارض الأدلة



## أنواع التعارض

التعارض بين قياسي

في سؤر سبع الطير كالنسر والبازي:  
نجس، قياساً على لحمها.  
طاهر، قياساً على سؤر الإنسان.  
طريق دفع التعارض: ترجيح قياس الثاني على الأول.

التعارض بين حديث وآية

في الوصية:  
قوله تعالى: ﴿... إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين﴾.  
مع قوله ﷺ: «... ألا لا وصية لوارث».  
طريق دفع التعارض: نسخ الآية بالحديث.

التعارض بين حديثين

في الربا:  
قوله ﷺ: «إنما الربا في النسيئة».  
مع قوله ﷺ: «... فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيده».  
طريق دفع التعارض: أن الأول جاء بناءً على ما تعودّه العرب.

التعارض بين آيتين

في مدة العدة:  
قوله تعالى: ﴿... وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج﴾.  
مع قوله تعالى: ﴿... يترصدن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾.  
طريق دفع التعارض: نسخ الأولى بالثانية.



# طرق دفع التعارض (عند الخلفية)

المخطوط (١١٣)

كيفية دفع التعارض

ترتيب دفع التعارض:

لم يوقف على تاريخ ورود النصين

وُقيّف على تاريخ ورود النصين بحكم بالنسخ

تعذر الترجيح

أمكن الترجيح رجح

لم يمكن الجمع المصير إلى ما بعدهما

أمكن الجمع جمع

تقديم البيت على الثاني

باختلاف

- بين القياسين: إلى القياس الأقوى، الوقف.
- بين الأثرين: إلى الأصل، سؤر الحمار.
- بين الحديثين: إلى القياس، صلاة الكسوف.
- بين الآيتين: إلى الحديث، القراءة خلف الإمام.

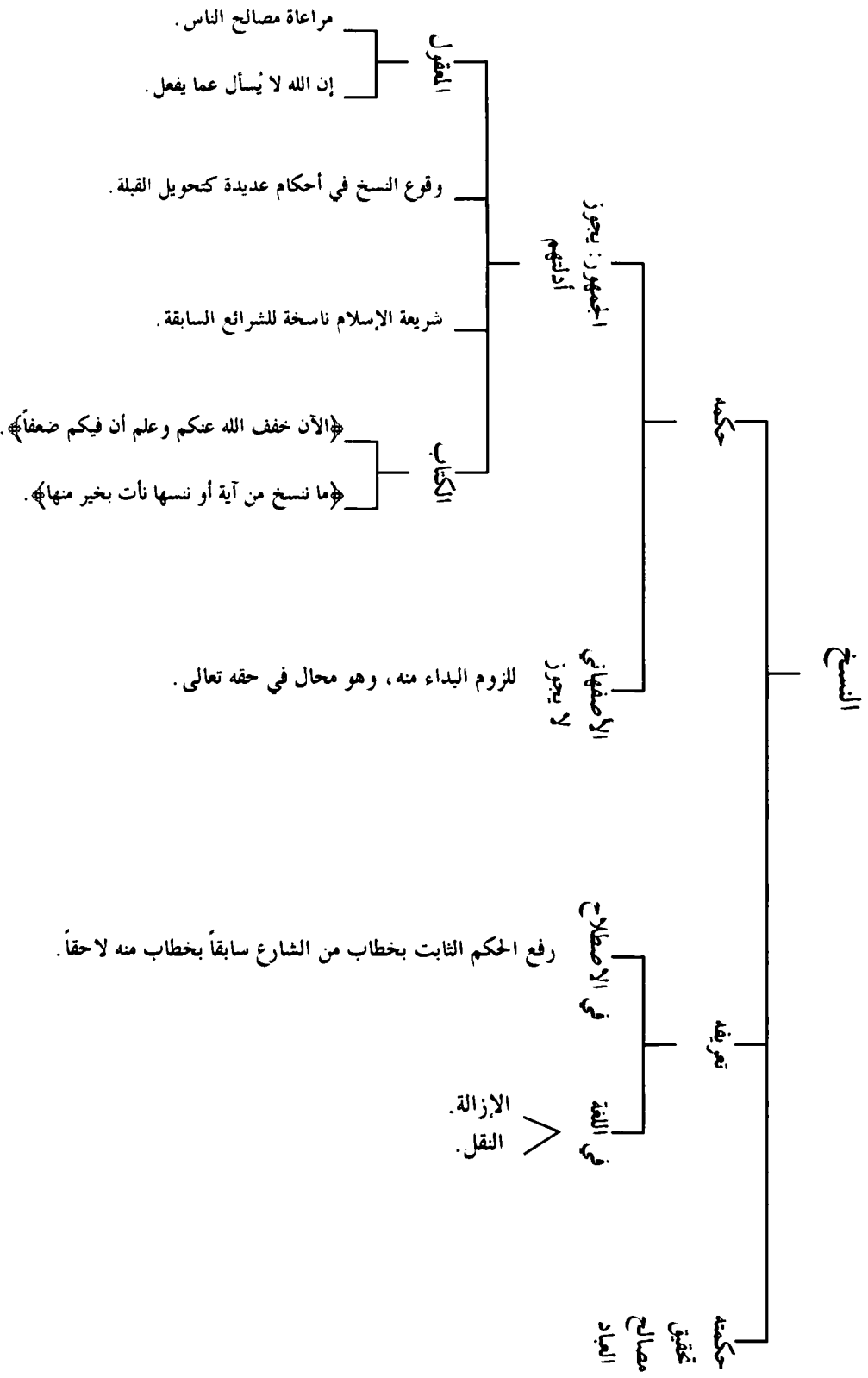
- حمل العام على الخاص: الرمي بالزنا.
- حمل المطلق على المقيد: الدم المسفوح.
- التغاير في الحكم: الشهادة قبل طلبها.
- اختلاف الحال: كيفية طهارة الخائض.

- حرية زوج بريرة ورقه. يحكم بحرثه.
- حل لحم الضيع وتحريمه. يحكم بتحريمه.

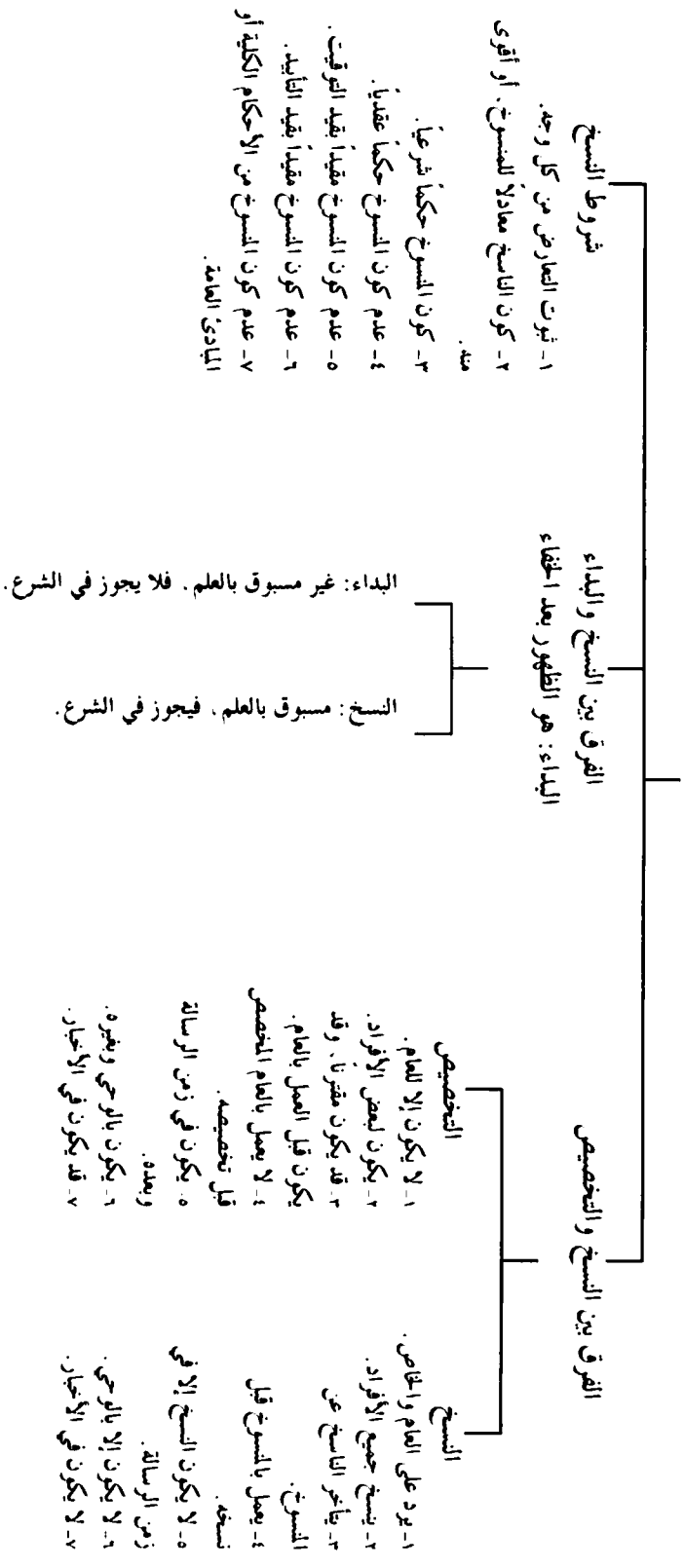
... وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول، متقدم.

... يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرًا، متأخر.

- 1- نسخ أحد الدليلين بالآخر.
- 2- ترجيح أحد الدليلين على الآخر.
- 3- التماثل والتصير إلى ما بعد الدليلين من الأدلة.
- 4- تقرير الأصول.



## شروط النسخ والفرق بينه وبين التخصيص والبداء



نسخ الأداة بعضها ببعض

﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً...﴾.  
 نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل  
 ذي مخلب من الطير. وهو خير الأحاد.

الظاهرية  
 يعجز مطلقاً

نسخ الكتاب بالنسخة

﴿إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين﴾.  
 «ألا لا وصية لوارث».

الجمهور: يعجز  
 إذا كانت متواترة أو مشهورة

١- ﴿ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي﴾.  
 ٢- ﴿نأت بخير منها أو مثلها﴾.

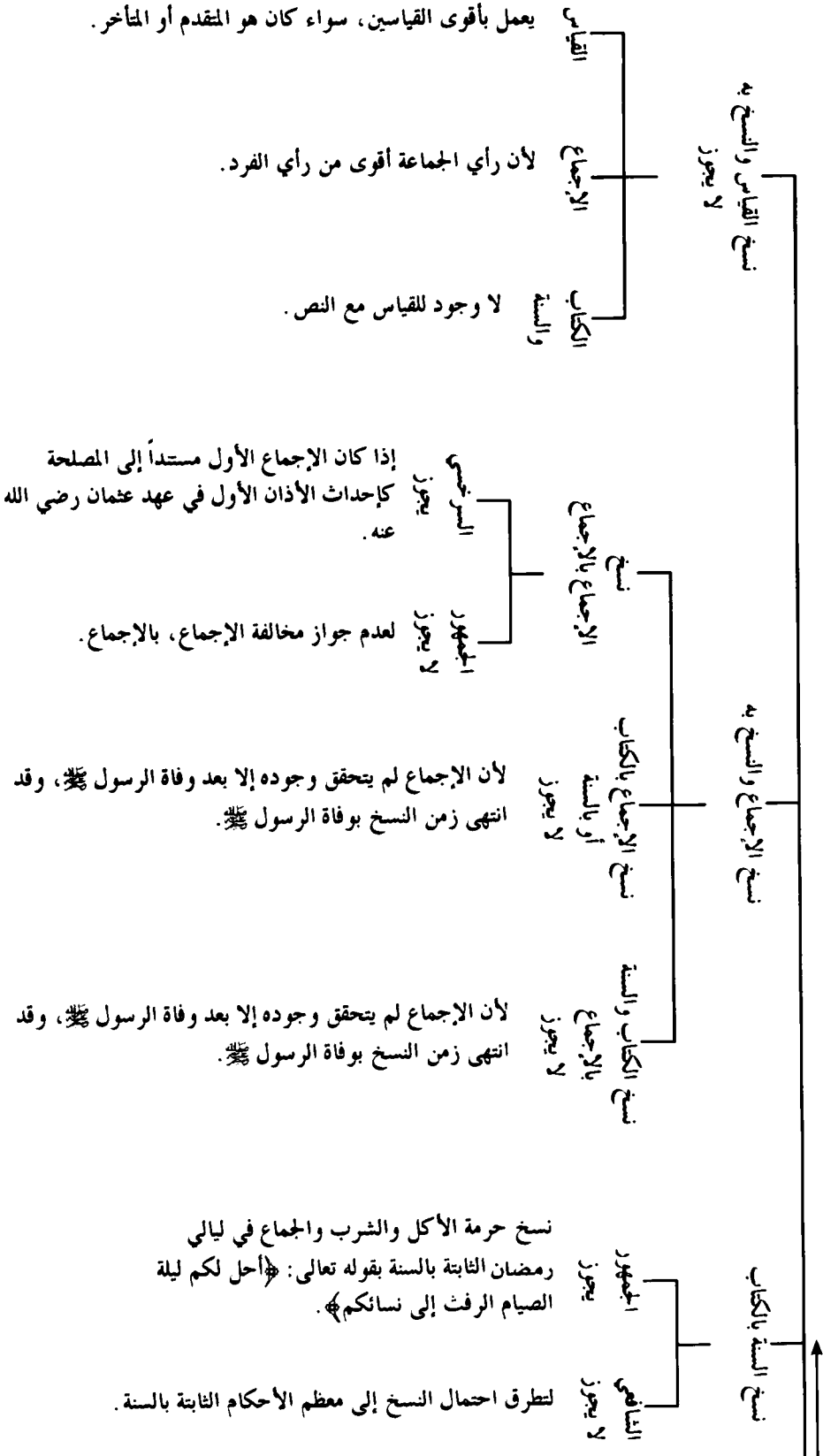
الشافعي  
 لا يعجز

نسخ النسخة بالنسخة  
 يعجز بالاتفاق

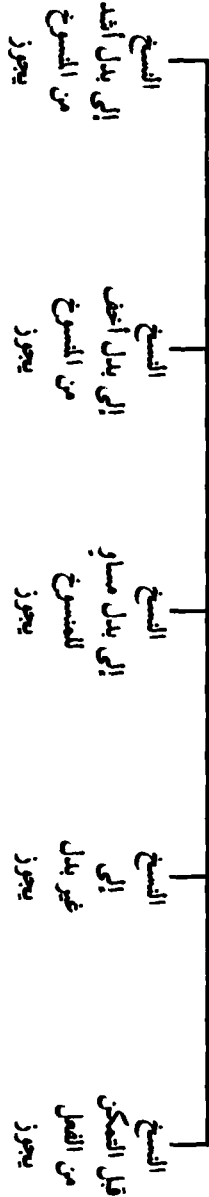
«كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي، ألا فكلوا  
 وادخروا».

نسخ الكتاب بالكتاب  
 يعجز بالاتفاق

﴿... متاعاً إلى الحول غير إخراج﴾.  
 ﴿... يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾.



## حالات النسخ



نسخ وجوب الكف عن الكفار بوجوب قتالهم .

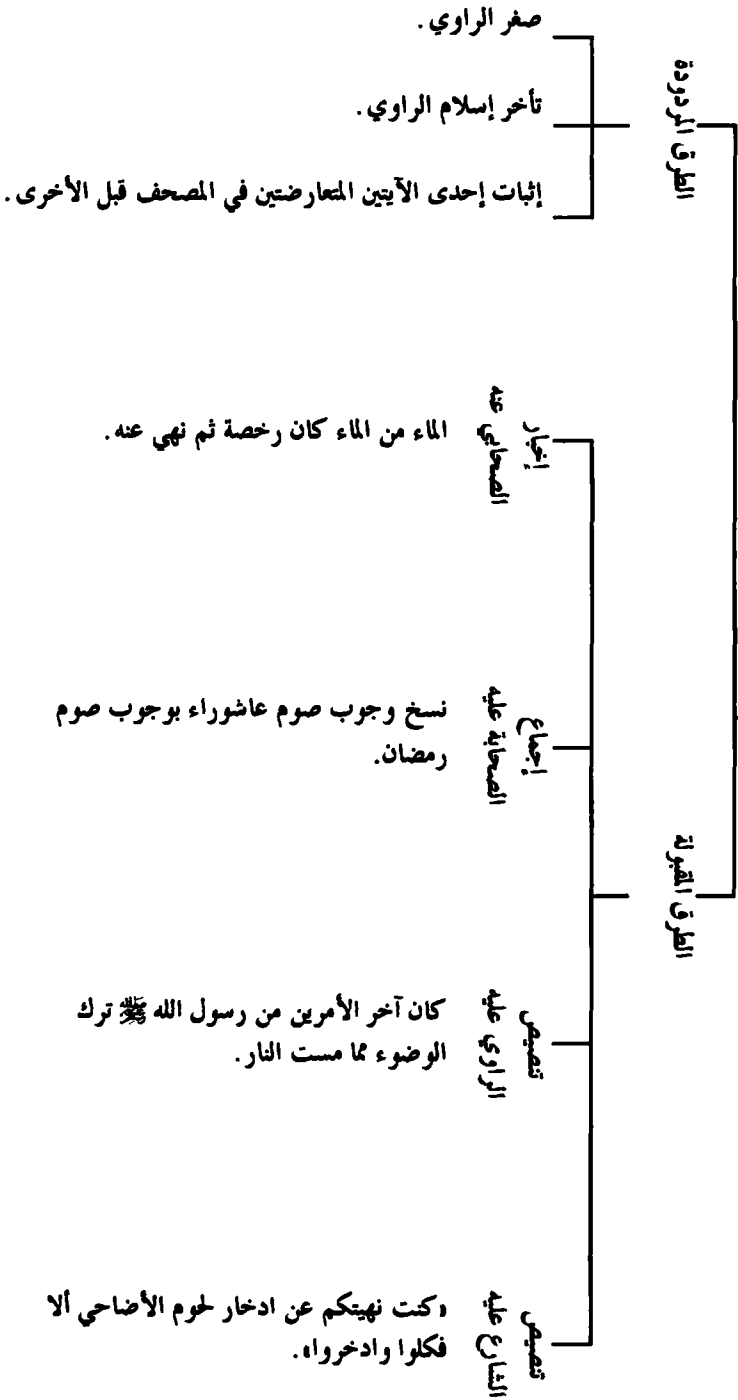
وجوب وقوف الواحد من المسلمين لعشرة من الكفار بوجوب الوقوف لاثنين منهم .

نسخ التوجه إلى بيت المقدس ، بالتوجه إلى الكعبة المشرفة في الصلاة .

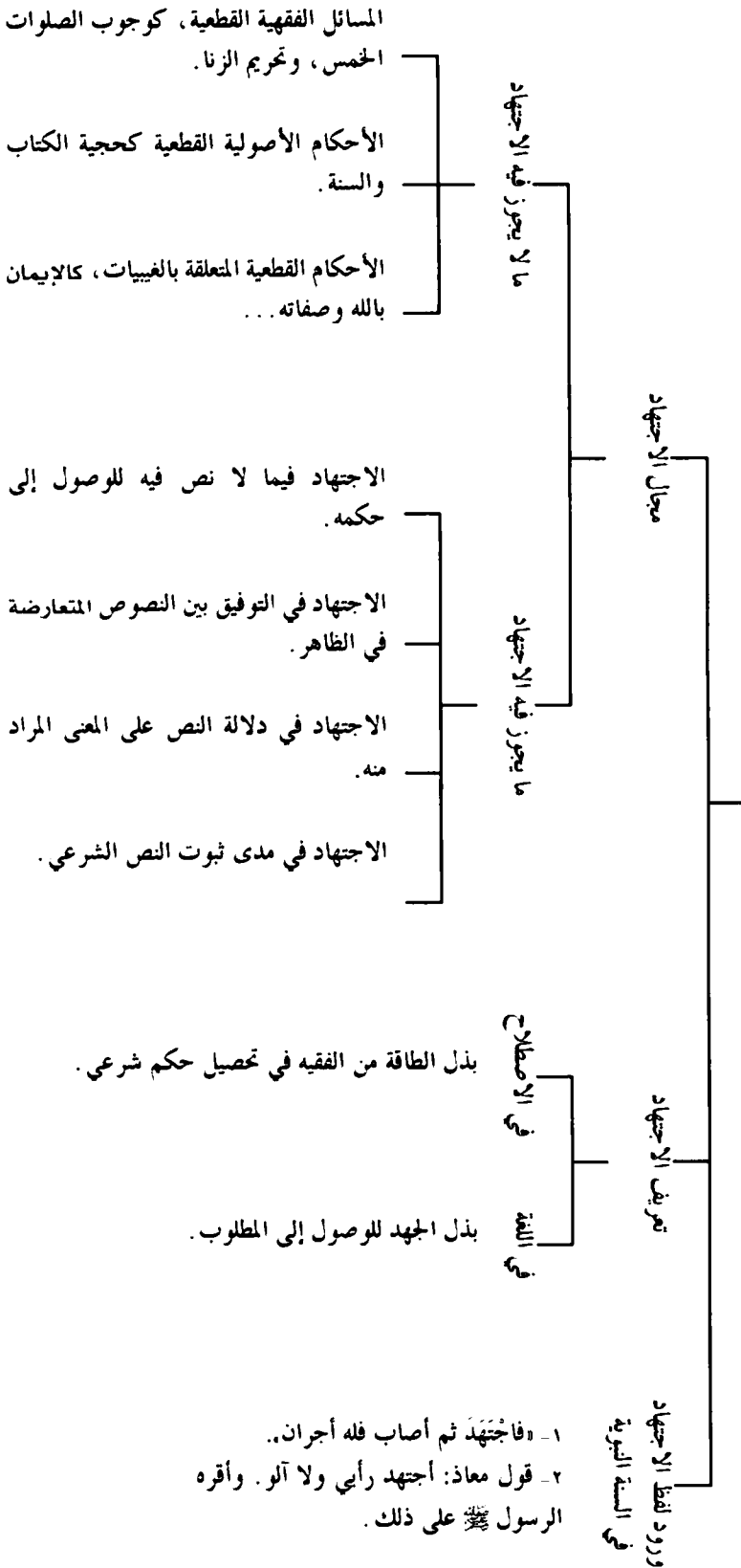
وجوب تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ ، بقوله تعالى: ﴿... فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم﴾ .

- ١- نسخ خمسين صلاة بخمس ليلة الإسراء .
- ٢- قصة إبراهيم عليه السلام في ذبح ولده .

## ما يعرف به الناسخ من المنسوخ

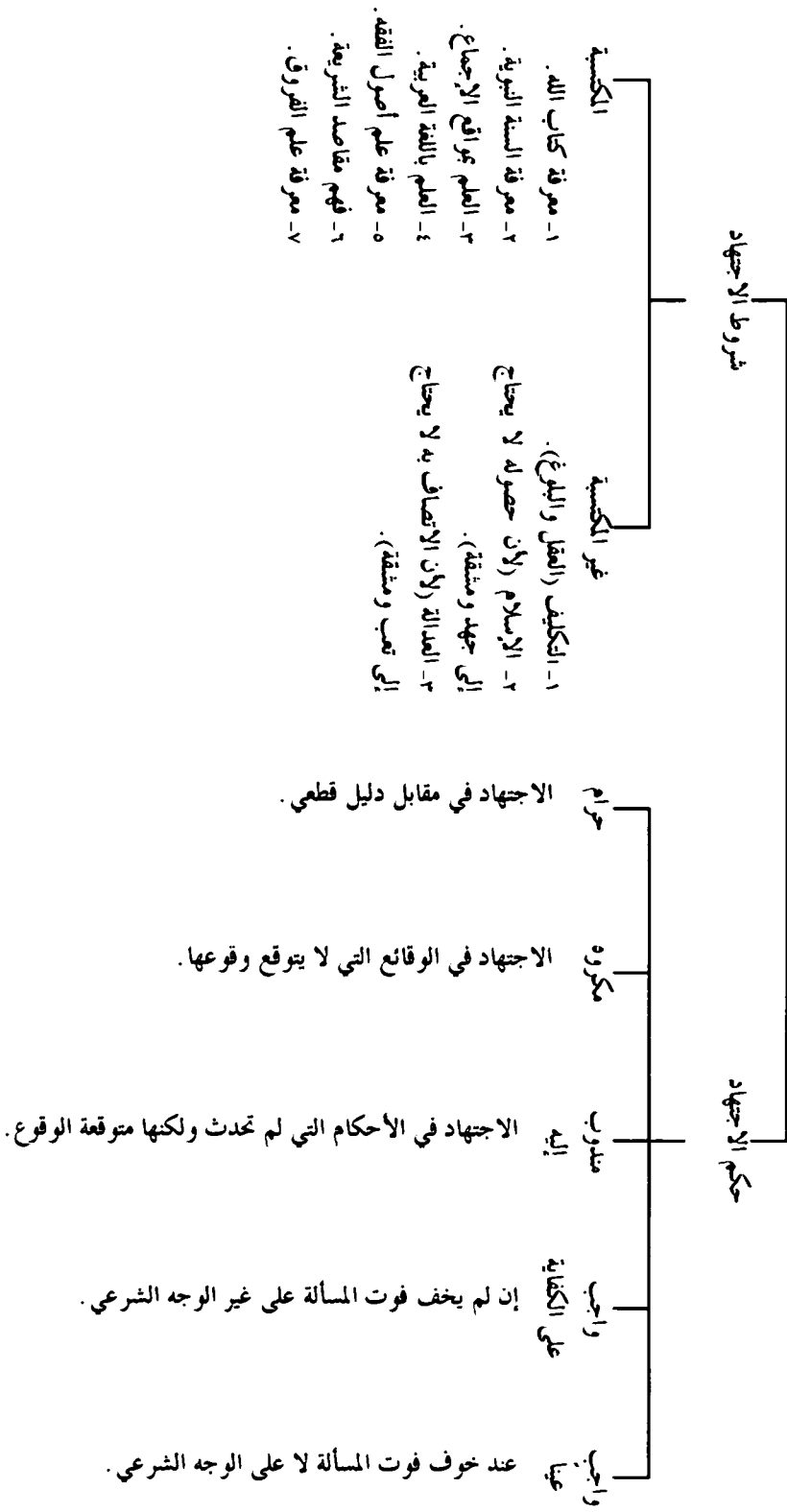


## الاجتهاد تعريفه و مجاله

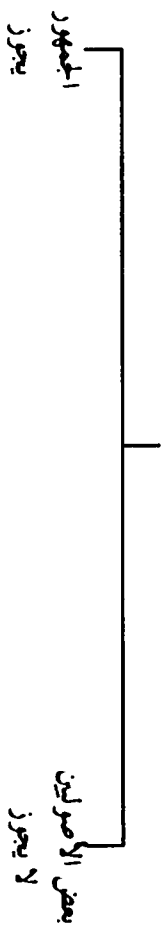




## حكم الاجتهاد وشروطه



## تجزئة الاجتهاد



١- شهادة الرسول ﷺ لبعض الصحابة بالتخصص .

أ- يزيد بن ثابت بأنه أعلم الصحابة بالقرآن .  
ب- لماذ بن جبل بأنه أعلم الصحابة بأحلال والحرام .

٢- عدم القول بالتجزئة يؤدي إلى الإعراض عن الظن الحاصل بالدليل إلى التقليد .

٣- لزوم من القول بعدم جواز التجزئة أن يكون المجتهد عالماً بجميع الأحكام الشرعية ، واللازم باطل ، و(لا أدري) معروف من كثير من العلماء .

بعض الأصولين  
لا يعجز

لأن كل ما يقدر جهله للمجتهد ، يعجز أن يكون متعلقاً بهذه المسألة .

الرد: القروض حصول جميع ما يتعلق بهذه المسألة ، للمجتهد .

مراتب الاجتهاديين

اصحاب التفریح

هم الذين لا يجتهدون في استنباط الاحكام، ولكنهم يقومون على تفسير قول مجمل، أو تعيين وجه معين لحكم يحتمل وجهين، كالخصاص والقدوري في المذهب الحنفي.

الاجتهاد في المذهب

هو الذي لا يخالف الإمام، لا في الأصول ولا في الفروع، فمجال اجتهاده المسائل التي لا رواية عن الإمام فيها، كاليزدوي والسرخسي في المذهب الحنفي.

الاجتهاد التيسر

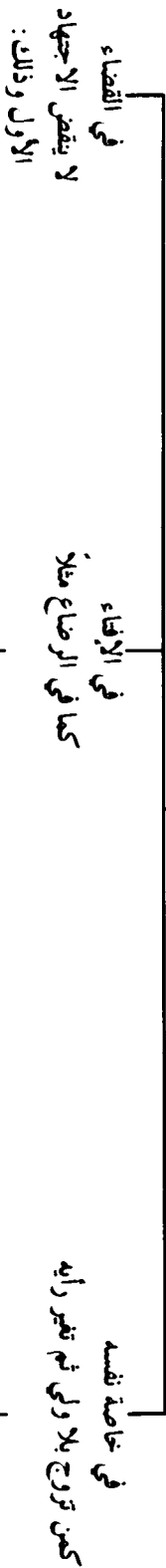
هو الذي لا يضع لنفسه أصولاً وقواعد مستقلة، بل يعتمد على أصول إمامه، ومع أنه يجتهد في جميع المسائل، لكنه قد يخالف إمامه فيها، كأبي يوسف ومحمد في المذهب الحنفي

الاجتهاد المطلق (المستقل)

هو الذي يضع لنفسه قواعد وأصولاً مستقلة لاستنباط الأحكام منها فلا يقلد أحداً، لا في الأصول ولا في الفروع، كالائمة الأربعة.

نقض الاجتهاد

هو: تبدل رأي المجتهد ورجوعه عن اجتهاده الأول



بعد عمل المستفتي يقتضي فتراه الأول

قبل عمل المستفتي يقتضي فتراه الأول

آخرون كالأمهني والغزالي

أيدّه قضاء: لا تجب المفارقة  
دليله: دليل القول الثاني.

لم يؤيده قضاء: تجب المفارقة  
دليله: دليل القول الأول.

لا تجب المفارقة، لأن الاجتهاد الثاني لا يخرج عن كونه اجتهاداً.

تجب عليه المفارقة، لأن حكم المقلد حكم المقلد، ولأنه الأحوط.

يجب الامتاع بالاتفاق

إن كان بعد حكم القاضي على صحته، فلا يلزمه المفارقة.

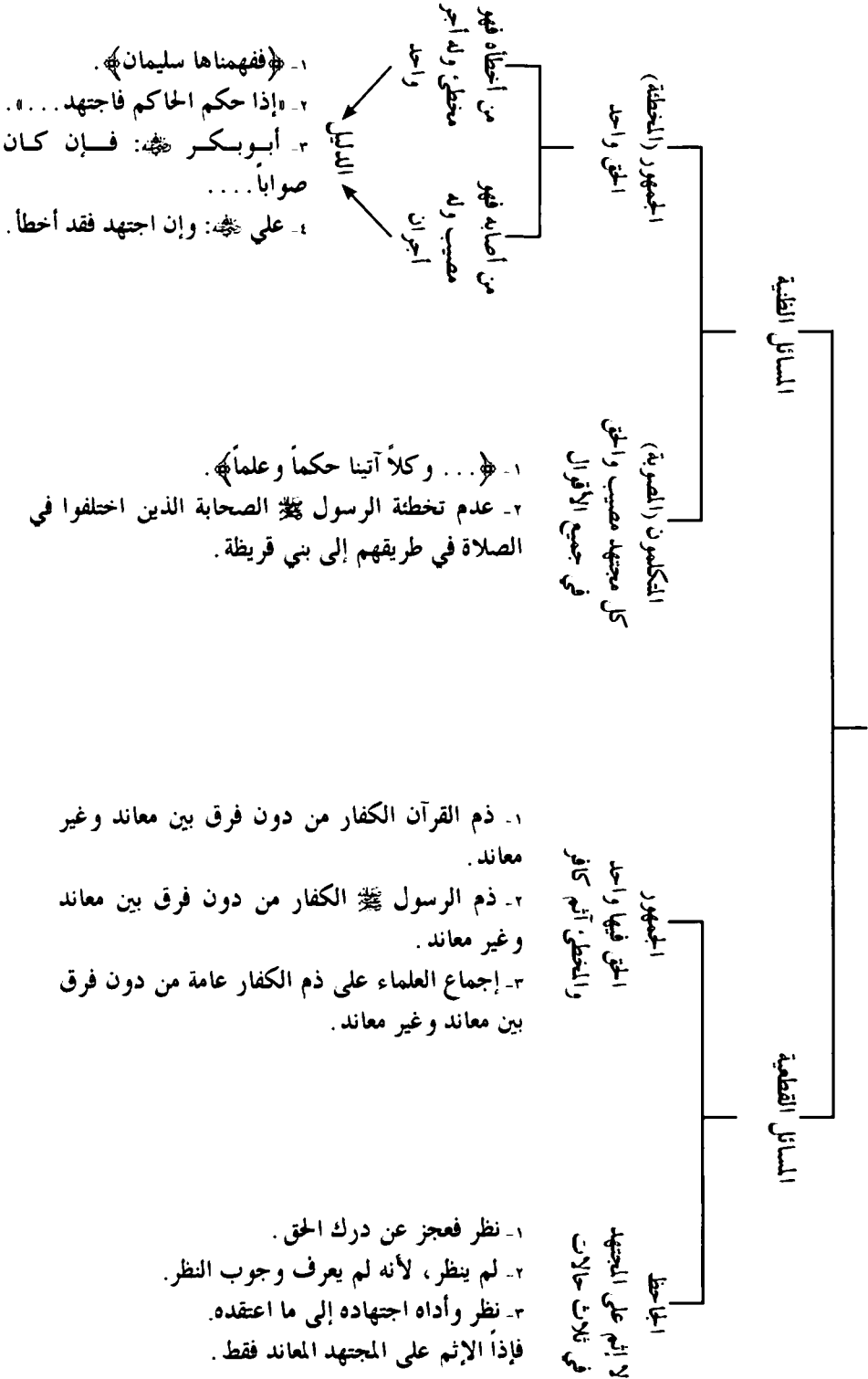
إن كان تغير اجتهاده قبل قضاء القاضي بصحته لزمه نقضه ومفارقة زوجته.

قال بعض الأصوليين كابن الحاجب وابن السبكي: يجب نقض الاجتهاد الأول، لأنه غلب على ظنه فساد الأول وصحة الثاني، ولا يجوز مخالفة غالب الظن.

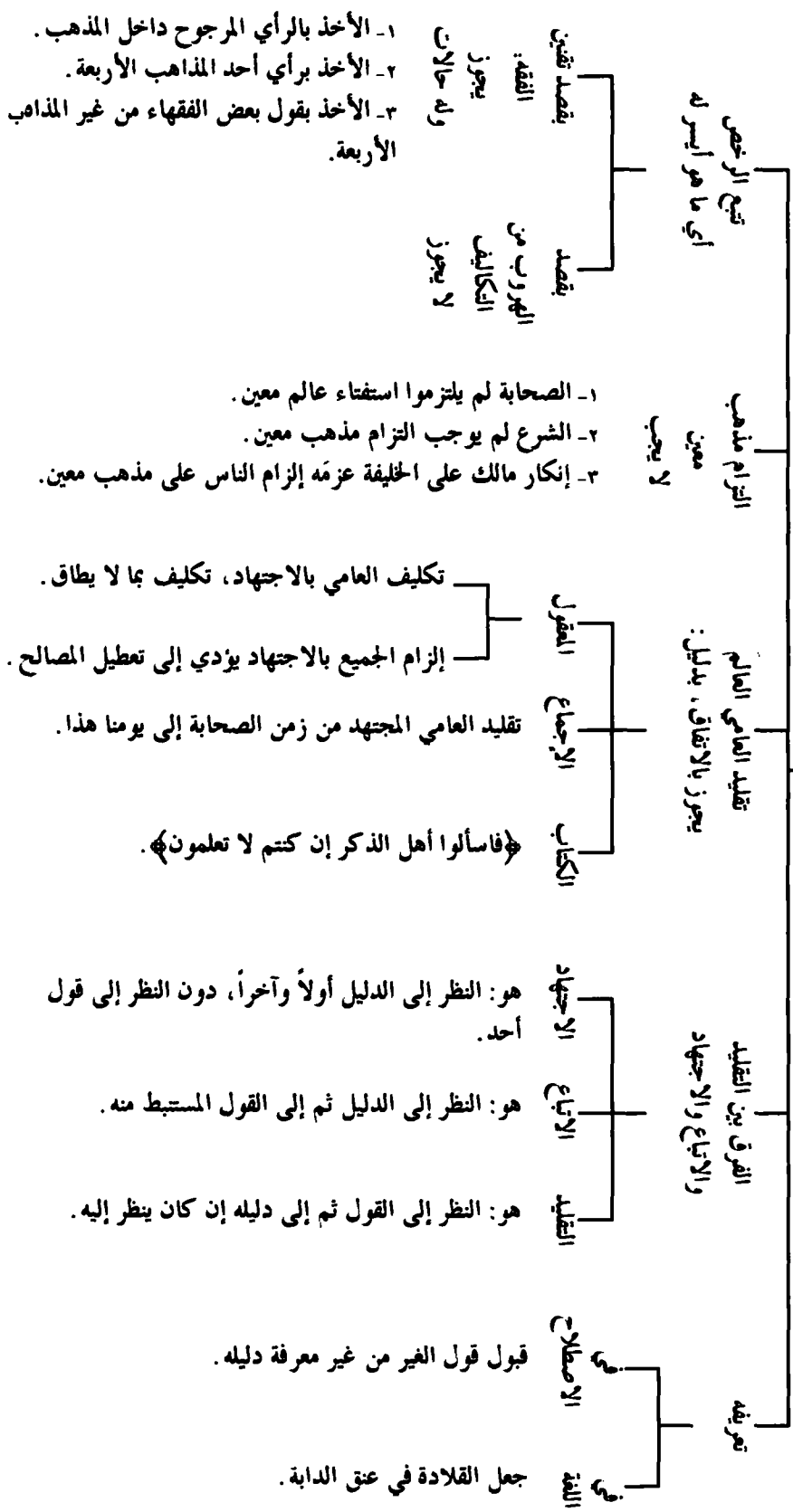
- ١- لمصلحة استقرار الحكم والقضاء.
- ٢- قصة أسرى بدر.
- ٣- قول عمر: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي.

كان تبدل رأيه قبل قضاء القاضي أو بعده.

## التصويب والتخطئة في الاجتهاد



التقليد



تقليد الاجتهاد غيره

قبل أن يجتهد وهو متمكن من الاجتهاد

بعد أن أداه اجتهاده إلى حكم  
لا يجوز له تقليد غيره في هذا الحكم

بعض أهل العلم:

يجوز له تقليد غيره  
ولكنهم اختلفوا في الشروط

أكثر أهل العلم:

لا يجوز له تقليد غيره مطلقاً

- يجوز له التقليد إذا خاف فوت الحادثة لا على الوجه الشرعي .
- يجوز له تقليد من هو أعلم منه فقط .
- يجوز له تقليد الشيخين فقط .
- يجوز له تقليد الصحابي فقط .
- يجوز له تقليد الصحابي والتابعي فقط .

- ١- عدم وجود دليل على جواز التقليد.
- ٢- قياساً على بعد الاجتهاد بجامع التمكن .
- ٣- أن الظن الحاصل بالاجتهاد أقوى من الظن الحاصل بالتقليد .

والراجح: عدم جواز التقليد له، لا قبل الاجتهاد ولا بعده، لأن الظن الحاصل له بالتقليد، ظن مرفوح مقابل الظن الحاصل له باجتهاد نفسه.

المقاصد  
وأنواعها باعتبار الشمول

أنواعها باعتبار الشمول

المقاصد الجزئية

وهي المقاصد التي أرادها الشارع فيما يتعلق بأحكام جزئية من أبواب الفقه، كإيجاب الزكاة والنفقة، وتحريم الربا والخمر.

المقاصد الخاصة

وهي التي أراد الشارع تحقيقها فيما يتعلق بموضوع خاص معين، كمقاصد الشارع في التصرفات المالية.

المقاصد العامة

وهي التي أرادها الشارع بوجه عام في تشريع أحكامه، كحفظ مصالح الخلق، ودفع المفسد عنهم، وهذا النوع يشمل جميع الأحكام دون استثناء.

في الاصطلاح

هي الغايات والأهداف التي جاءت الأحكام الشرعية لتحقيقها من جلب المصالح ودفع المفسد.

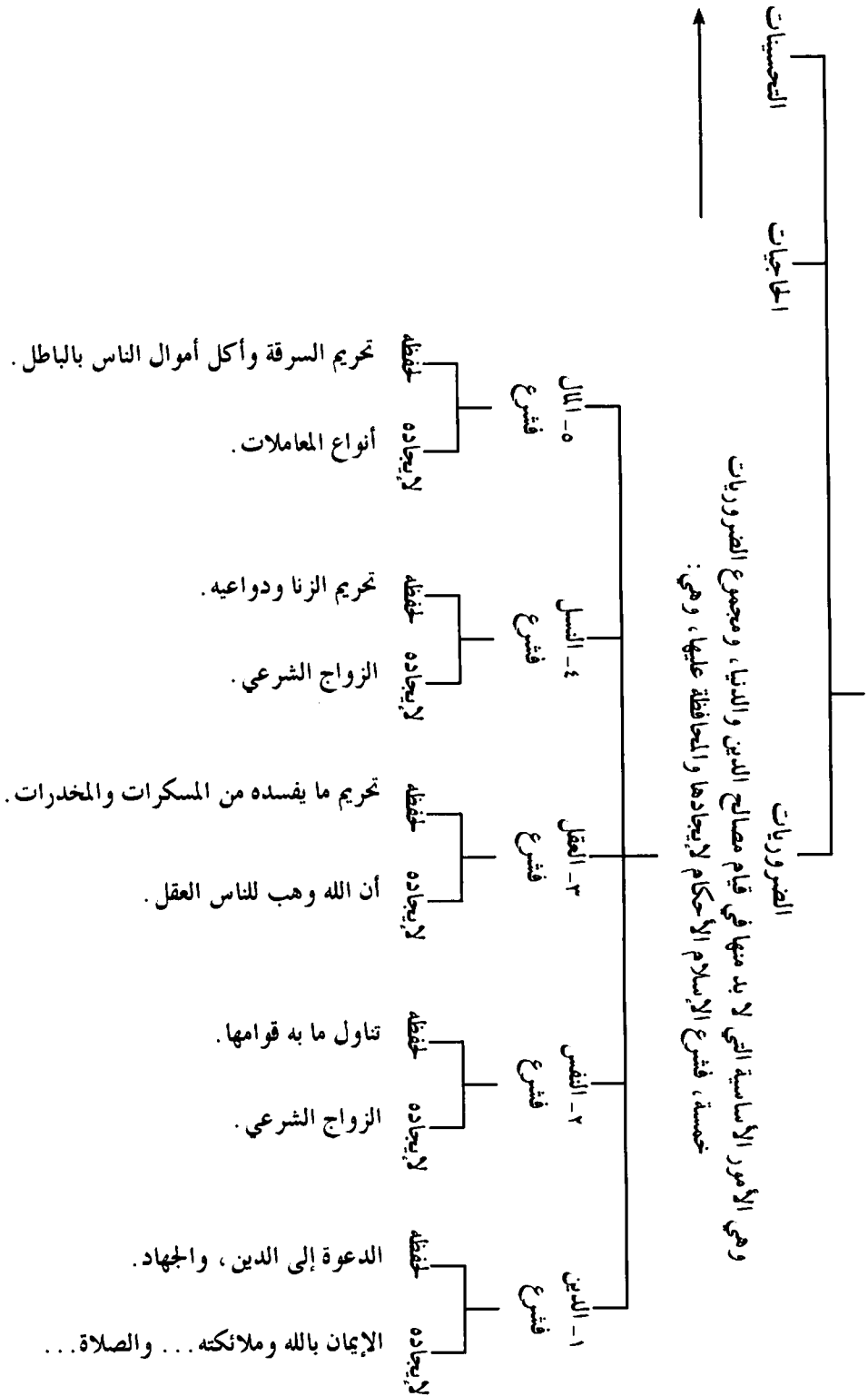
تعريفها

في اللغة

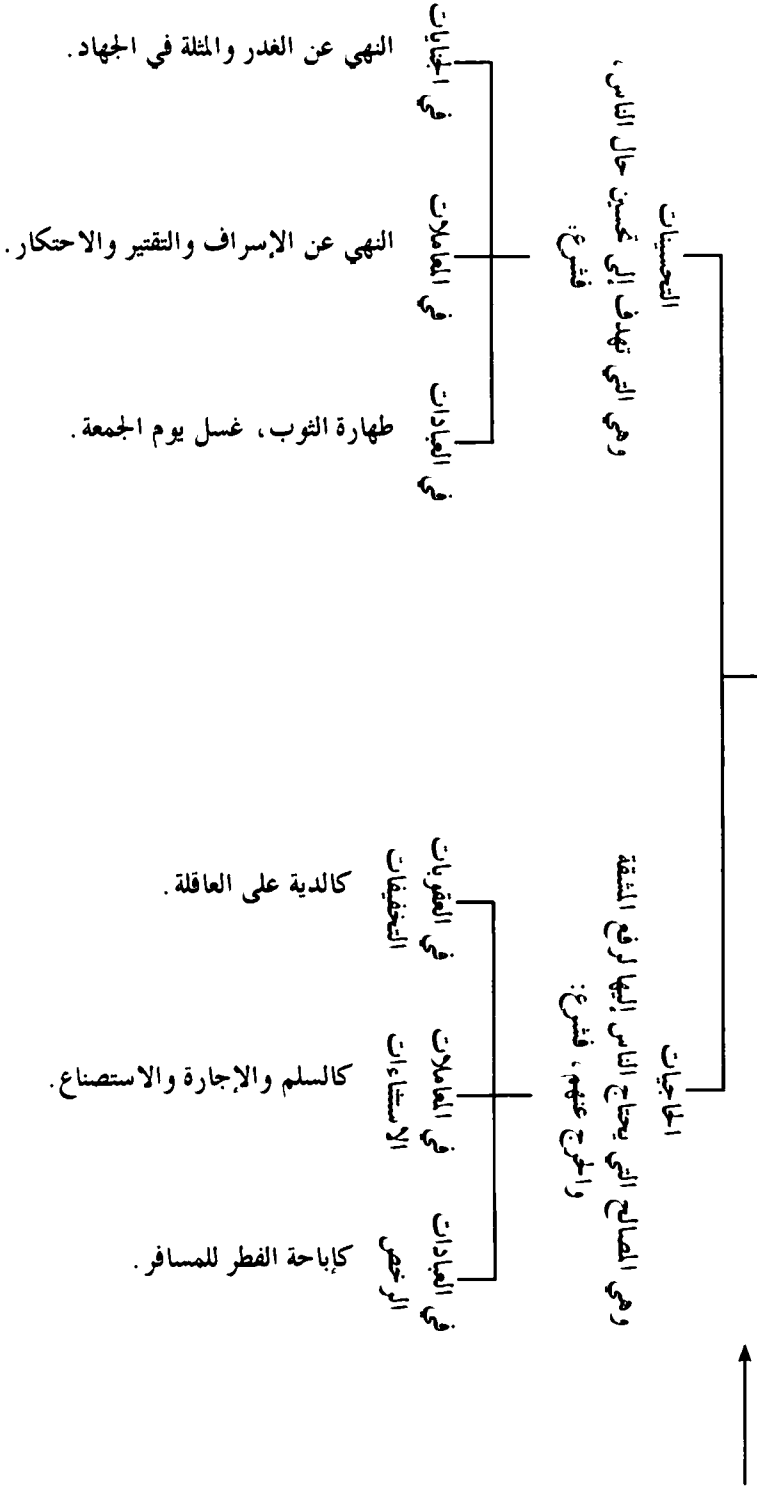
المقاصد: جمع مقصد، مأخوذ من القصد، وهو: استقامة الطريق



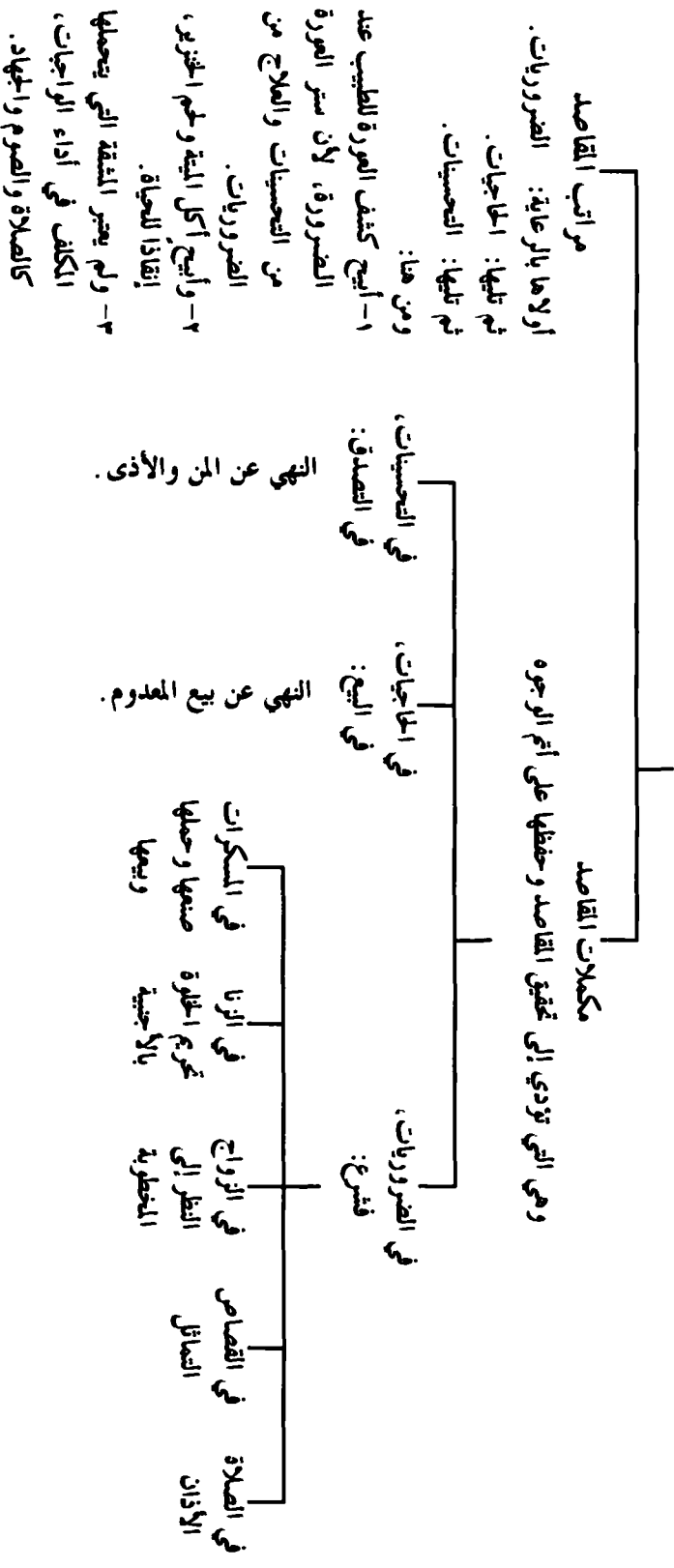
## أنواع المقاصد من التشريع



### تنمة أنواع المقاصد من التشريع



## مكملات القاصد ومراتبها



## القواعد المبنيّة على المقاصد

- ١- يتحمل الضرر الخاص ، لدفع ضرر عام .
- ٢- الضرورات تبيح المحظورات .
- ٣- ما أبيع للضرورة ، يقدر بقدرها .
- ٤- الاضطرار لا يطل حق الغير .
- ٥- التصرف على الرعية منوط بالمصلحة .
- ٦- الضرر يزال .
- ٧- الضرر لا يزال بمثله .
- ٨- إذا تعارض مفسدتان ، روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما .
- ٩- الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة .
- ١٠- درء المفسد أولى من جلب المصالح .